برنامج الخليج العربي للتنمية - أجفند
AGFUND
برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)

المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة

Our voice
صوتنا
نشرة عربية فصليّة متخصّصة بأبحاث وسياسات الإعاقة
العدد (٣) نيسان/ابريل ٢٠٢٥

محتويات العدد

٢ الافتتاحية

رغم اكتساب حركة الإعاقة طابعا دوليا متماسكا لم يتحقق الإدماج العام الشامل

٤ سياسة الإعاقة

القمة العالمية الثالثة: زيادة العمل من اجل الوفاء بتعهد ادماج الاعاقة في نشاط الحكومة والمجتمع بالعمل مع جمعيات الاشخاص ذوي الاعاقة

جريس الخوري

٦ اخبار محلية عربية ودولية

٣٦ القمة العالمية للاعاقة

أعمال ومناقشات ومقررات وتوصيات وإعلان برلين عمان «لعالم دامج للجميع»

٤٨ تقارير:

الندوة الإقليمية حول الأشخاص ذوي الإعاقة في مرحلة النزاعات وحالات الطوارئ والزلازل في المنطقة العربية

٧٠ مؤتمرات:

المؤتمر متعدد الأقاليم التحضيري للقمة العالمية للإعاقة
جهود مقدرة ورعاية مطمئنة وتحفظات محدودة رغم كون النتائج هامة وواعدة

٨٧ استبيان

الافتتاحية

رغم اكتساب حركة الإعاقة طابعا دوليا متماسكا لم يتحقق الإدماج العام الشامل

يصدر هذا العدد من «صوتنا» غداة انعقاد القمة العالمية الثالثة للإعاقة في برلين، يومي ٢ و٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٥. وقد أتت هذه القمة تتويجا لمشاورات وطنية وأقاليمية، شاركت فيها حركة الإعاقة في كل منطقة على حدة، إلى جانب الجهات الحكومية والدوائر الأكاديمية وبعض ممثلي القطاع الخاص. والقمة تتويج لجهود جبارة بذلها المعنيون، من مسؤولي الحكومتين الأردنية والألمانية والتحالف الدولي للإعاقة، بتنظيم القمة التي ضمت ما يزيدي على ٤٥٠٠ مشارك من مئة دولة، أغلبهم الأعم من ناشطي حركة الإعاقة حول العالم.

ليس المهم عدد المشاركين والدول التي مثلوها، ولا حتى عدد المنظمات الوطنية والإقليمية التي كانت لها مساهمة مباشرة أو مشاركة فاعلة. المهم أن الحضور الرسمي للحكومتين المعنيتين بعقد القمة كان على أرفع المستويات من جهة، ولم يقتصر دور القيادة الأردنية والألمانية على الاهتمام بدور القطاع الحكومي، ولكنه ركز بشكل مميز على مشاركة القطاع الخاص لتفعيل التزاماته. وأيا تكن مساهمات حركة الإعاقة ودور الحكومات، فإن الحاجة تظل ماسة إلى مساهمة ودور فاعلين وحيويين للقطاع الخاص باعتباره جزءا أساسيا واسعا وهاما من المجتمع المطلوب أن يدمج فيه الأشخاص ذوو الإعاقة. وهذا لا ينسينا - إن لم يدفعنا أكثر إلى أن نسترجع ونتأمل — كيف تطورت مظاهر إدماج الإعاقة في المجتمع على الأصعدة المحلية والوطنية وحتى على المستوى العالمي.

تعيش قضية الإعاقة منذ انطلاقتها في شكلها المعاصر في ستينات القرن العشرين الماضي اندفاعات متتالية، ولو كانت متقطعة تفصل بينها سنوات. وهذه الاندفاعات تسمح للقضية بإحراز تقدم وتطور ملحوظين مع كل اندفاعة جديدة. وقد تجليا أولا في اكتساب حركة الإعاقة طابعا دوليا متماسكا. كما بلغت ذروتها الأهم مع إقرار الأمم المتحدة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين خريف العام ٢٠٠٦ وربيع العام ٢٠٠٧. والاتفاقية الملحق بها بروتوكول اختياري يجعل مجرد التوقيع عليه الدول الموقعة ملزمة بالتقيد بأحكام الاتفاقية والعمل على إعمال كامل الحقوق من خلال الالتزام بكافة التفاصيل الخاصة بكل حق تنص عليه الاتفاقية، كما هي الحال مثلا مع الأهلية القانونية التي تتناولها المادة ١٢.

مع ذلك، لم يتحقق الإدماج أو الدمج العام الشامل في مختلف نواحي الحياة من التعليم والرعاية الصحية إلى التشغيل والحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر - والأشخاص ذوو الإعاقة هم غالبا في عداد أفقر الفقراء - وتأمين سبل العيش

المستقل والإدماج في المجتمع مع الحماية من الاستغلال والتعذيب وتوفير الاهتمام اللازم والكافي في حالات الكوارث والطوارئ الإنسانية. لذا أتت فكرة عقد القمم العالمية للإعاقة التي يعتبر تقديم الالتزامات من قبل الحكومات وحتى القطاع الخاص من أهم وأشد نتائجها تأثيرا وضبطا لإيقاع السعي الشامل لإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تطبيقا لأحكام الاتفاقية.

ولا يغيب عن هذا العدد تقويم أولي سريع لإعلان عمان برلين الصادر عن القمة العالمية الثالثة للإعاقة، علما أنه يعنى بالتحضيرات الأقاليمية التي سبقتها، ويسلط الضوء على مسألة التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية.

استعدادا للقمة العالمية للإعاقة، شهدت العاصمة الأردنية انعقاد أحد أنجح مؤتمرات التشاور الأقاليمية، وقد شمل المنطقة العربية والقارة الأفريقية، ولم تغب عنه مشاركة أميركية لاتينية مميزة، كما يظهر من استعراضه في هذا العدد.

كذلك يتناول العدد الحالي موضوع الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر والكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية وفق ما تنص عليه المادة ١١ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وما تناوله قرار مجلس الأمن ٢٤٧٥ الخاص بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة. وكان هذا الطرح موضوع ندوة نقاش استمرت يوما كاملا عقدته المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع التحالف الدولي للإعاقة وجامعة الدول العربية وبرنامج الخليج العربي للتنمية (الأجفند(وبمشاركة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة هيومان رايتس واتش. على أن القمة العالمية الثالثة للإعاقة كرست قسما كبيرا من أعمالها وتوصياتها في إعلان عمان-برلين لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني. والموضوع مثار اهتمام خاص بسبب ما تشهده مناطق العالم المختلفة عموما، والمنطقة العربية خصوصا في الآونة الأخيرة من اضطرابات ومشكلات عنفية كالقتال في السودان، ونزاعات مسلحة كما في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ولبنان اعتبارا من ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، وتتعرض له من كوارث طبيعية من فيضانات مخربة في شرق ليبيا مثلا، وزلازل مدمرة في سوريا والمغرب. ولا يخفى أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم من أشد الضحايا في هذه الأوضاع المقلقة تعرضا للخوف وللضرر والأذى والإهمال في أثناء عمليات الإسعاف والإجلاء والإنقاذ لأسباب كثيرة تبحثها الندوة التي يغطيها العدد.

« التحرير»

سياسة الإعاقة

جريس الخوري

القمة العالمية الثالثة: زيادة العمل من اجل الوفاء بتعهد ادماج الاعاقة في نشاط الحكومة والمجتمع بالعمل مع جمعيات الاشخاص ذوي الاعاقة

ليس أهم ما ورد في إعلان عمان - برلين الالتزام بتخصيص نسبة ١٥٪ من موازنة التنمية الدولية، على الرغم مما ينطوي عليه ذلك من فوائد وزيادة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وجمعياتهم ومنظماتهم في البرامج التنموية في مختلف بلدان العالم، ولا سيما بلدان الجنوب. لعل الجزء الأهم في الإعلان، المعتبر خلاصة مقررات وتوصيات جلسات العمل التي عقدت في يومي العمل في المؤتمر الذي استضافته العاصمة الألمانية برلين، هو التدابير العملية التطبيقية لتنفيذ الالتزام الحكومي بالغ الخطورة وعظيم الفائدة.

فعند العمل على تنفيذ قسم من توصيات الإعلان وتدابيره، يفترض بجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة وحتى بالأفراد ذوي الإعاقة اكتشاف ما إذا كانت المخصصات التي تطال برامجهم وخدماتهم ومشاريع تكريس حقوقهم قد ازدادت بصورة ثابتة ومنتظمة وطويلة الأجل، وعلى نحو يضمن لبرامج التعاون الدولي للتنمية تحقيق أهدافها، ولا سيما هدف إعانة هذه الأقلية الكبيرة والمهملة إلى حد بعيد على إدراك ما فاتها على صعيد الاندماج في البرامج والخطط التنموية عبر بلدان الجنوب خصوصا، وفي دول العالم ككل.

فهذه الشريحة التي تشكل نسبة ١٥٪ من سكان العالم، أو ما مجموعه حوالى ١,٣ مليار بشري كانت ولا تزال مستبعدة بصورة مباشرة في أغلب الحالات عن المشاريع التنموية. تجدر الإشارة إلى أن أموال التنمية هي بالدرجة الأولى المبالغ التي ترصدها الدول الصناعية المتقدمة لتمويل البرامج الإنمائية في الدول النامية ضمن خطط ومشاريع التعاون الدولي.

على أن القمة العالمية الثالثة للإعاقة لم تكن هامة ومفيدة لجهة إصدارها إعلان عمان - برلين فحسب، ولكنها اكتسبت أهمية إضافية أيضا من خلال عدد من الإنجازات والمكاسب المحققة، والتي يشير إليها الإعلان بكل صراحة وشفافية. بعد تقليص الأموال المكرسة للمشاريع والخطط الدامجة، يقضي الهدف الذي رسمته القمة برصد ١٥٪ على الأقل من مشاريع التنمية على الصعيد القطري للتركيز على دمج الإعاقة.

من المكاسب الهامة أن تكون ٩٤ حكومة ومنظمة دولية وإقليمية قد التزمت بالعمل على تحقيق هذا الهدف. من جهة أخرى، صار في خلال أعمال القمة إلى قطع ما يزيد على ٨٠٠ التزام أو تعهد من قبل الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والجهات العاملة في مجال التنمية والتعاون الدولي، وذلك من أجل تعزيز إمكانية الوصول والمشاركة الفاعلة ذات المغزى من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف الأنشطة الاجتماعية والإنمائية.

وكانت المناقشات في جلسات العمل والاحداث الجانبية التي شهدتها القمة، بمشاركة من الأشخاص ذوي الإعاقة وممثلي الحكومات وقادة المجتمع المدني الأهلي، قد خلصت إلى مقررات تقضي بتعزيز إعمال مواد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبنودها التفصيلية، وضمان أن تؤدي الالتزامات والتعهدات المقطوعة في القمة إلى تغيير قابل للتطبيق على الصعيد العملي الواقعي.

اللافت إعادة تأكيد المستشار الألماني أولاف شولتز في الجلسة الافتتاحية على زيادة العمل من أجل الوفاء بتعهد إدماج الإعاقة في نشاط الحكومة والمجتمع، وذلك في وقت تخفض الحكومات من تمويلها لبرامج الإدماج. كما أطلق مبادرة مشتركة مع الأردن بخصوص التعليم الدامج.

أما الملك عبدالله الثاني، ملك الأردن، فدعا إلى التزام وعمل متواصلين لضمان تمكن جميع الأفراد من العيش بكرامة وبسعادة وبأمل، مؤكدا أن الدمج والإدماج لا يعنيان مجرد تأمين إمكانية الوصول فحسب، ولكن الأمر أيضا يعتبر مسألة الإقرار بالقدرات الفطرية الكامنة في كل فرد بشري وإيجاد بيئات يمكن لكل شخص أن يساهم في بنائها وتطويرها.

على أن الدمج أو الإدماج بالمعنى الحقيقي للإعاقة وذويها لا يمكن تحقيقه طالما لم تجلس منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على طاولة صنع قرارات التمويل، على حد قول رئيس التحالف الدولي للإعاقة الدكتور نواف كبارة، الذي شدد على أن الإدماج يتم مع جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة وبها.

أخبار محلية عربية ودولية

منتدى المجتمع المدني ما قبل القمة العالمية للاعاقة: الدعوة إلى مستقبل يكون فيه إدماج الإعاقة غير قابل للتفاوض

عقد منتدى المجتمع المدني في ١ نيسان، ابريل ٢٠٢٥ في برلين، قبيل انعقاد القمة العالمية للإعاقة ، حيث ضم أكثر من ٥٠٠ ممثل من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن الإعاقة. وقد وفر هذا المنتدى الذي استمر يوما واحدا مساحة للأشخاص ذوي الإعاقة للتعبير عن تحدياتهم واقتراح الحلول ، وضمان بقاء الأشخاص ذوي الإعاقة محوريا في تشكيل جداول الأعمال الإنمائية والإنسانية العالمية.

«يجب أن يكون إدراج الإعاقة، مع، الاشخاص ذوي الاعاقة،وليس، من أجل، الاشخاص ذوي الاعاقة.»هذه الكلمات الافتتاحية من رئيس التحالف الدولي للاعاقة الدكتور نواف كبارة، هي التي حددت سياق منتدى المجتمع المدني ، مؤكدة على مبدأ أن الاشخاص ذوي الاعاقة يجب أن يكونوا في طليعة صنع القرار ، وليس فقط المستفيدين من السياسة. وأضاف:» بصفتنا المضيف المشارك لمنظمات الاشخاص ذوي الاعاقة في القمة العالمية للاعاقة ، نعتقد أنه بقدر ما يكون هذا مساحة للحكومات والجهات المسؤولة للالتقاء ، فهو أيضا مساحة لمنظمات الاشخاص ذوي الاعاقة كممثلين حقيقيين للأشخاص ذوي الإعاقة لوضع جدول الأعمال».

وشهد حفل الافتتاح متحدثين بارزين ، من بينهم هانز بيتر بور ، مفوض القمة العالمية للاعاقة ٢٠٢٥ ونائب المدير العام في الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية ، والدكتور مهند العزة ، الأمين العام للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن ، وماري كيو ، رئيسة الاتحاد الدولي للاعاقة والتنمية.

وعلى مدار اليوم ، سلط المنتدى الضوء على الموضوعات الرئيسية التي تشمل:العمل الإنساني الشامل، الشباب والأطفال ذوي الإعاقة،النساء والفتيات ذوات الإعاقة،تمويل إدماج الإعاقة.

الجلسة المواضيعية ١: من المعونة إلى العمل-الأشخاص ذوو الإعاقة يقودون الجهود الإنسانية والكوارث الشاملة

خلال هذه الجلسة ، ناقش المتحدثون أنه على الرغم من التقدم في الأطر الإنسانية العالمية والحد من مخاطر الكوارث ، لا يزال الإدماج الحقيقي في التنفيذ يمثل تحديا . «مع وصول اتفاقية اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الذكرى السنوية الـ ٢٠ لاقرارها في العام المقبل ، من الأهمية بمكان أن تنعكس التزاماتها بالكامل في الاستجابة الإنسانية» ، أكد ماوت لويس أليير أنيانغ ممثل التحلف الدولي للاعاقة من جنوب السودان وزميل سابق في مجموعة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. «وهذا يعني ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع العمليات الإنسانية ، وضمان الوصول إلى الخدمات ، والاعتراف بتنوع الأشخاص ذوي الإعاقة.»ولا تزال الحواجز ، مثل عدم كفاية التمويل ، والافتقار إلى البيانات المصنفة ، ومحدودية المعرفة التقنية بين العاملين في المجال الإنساني ، تعوق المشاركة الفعالة. والأهم من ذلك ، أن المشاركة غير المتسقة من جانب منظمات الاشخاص ذوي الاعاقة، تقوض فعالية جهود الاستجابة للأزمات. وأضافت إسما غومبيريدزه ، ممثلة التحالف الدولي للاعاقة من جورجيا: «لسوء الحظ ، لا يزال يتم استبدال منظمات الاشخاص ذوي الاعاقة في كثير من الأحيان بمقدمي الخدمات والمنظمات الأخرى في حالات الطوارئ. لا ينبغي أن يكون هذا هو الحال أبدا.»

الجلسة المواضيعية ٢: تشكيل مستقبلنا-حق الأطفال والمراهقين في المشاركة

بحثت هذه الجلسة كيف تدعم اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حق

الأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة في الاستماع إليهم وإدماجهم وتمكينهم من قيادة التغيير. وبحث أعضاء حلقة النقاش الثغرات في المشاركة وشددوا على الحاجة إلى نهج قائمة على البيانات، مثل استخدام أدوات اليونيسيف وفريق واشنطن لجمع بيانات مفصلة عن الأطفال ذوي الاعاقة. وشددوا أيضا على الحاجة إلى الاستثمار في بناء القدرات لتمكين الأطفال والشباب من المشاركة بنشاط في عمليات صنع القرار. «من الضروري تعزيز مشاركة الأطفال في منظمات الاشخاص ذوي الاعاقة. وقال خوان كوبي إرماس، ممثل التحالف الدولي للاعاقة وعضو منظمة الاحتواء الشامل:» يجب على الجهات المانحة والحكومات تخصيص الأموال لضمان مساهمة الأطفال ذوي الإعاقة بشكل مفيد في عمليات صنع القرار».

الجلسة المواضيعية ٣: تعزيز وحماية وإعمال حقوق الفتيات والنساء ذوات الإعاقة

وتناولت هذه الجلسة ثلاث قضايا ملحة هي: تقلص الحيز المدني وأثره على المساواة بين الجنسين، وأهمية الشراكة والتعاون، واستدامة البرمجة الشاملة للجنسين والإعاقة. وأعرب المتحدثون عن قلقهم إزاء خفض المساعدات وزيادة القيود المفروضة على الأنشطة المتعلقة بنوع الجنس، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء ذوات الإعاقة ومنظماتهن.

وشدد المشاركون في حلقة النقاش على أهمية الاستثمار المستدام في منظمات الاشخاص ذوي الاعاقة واستراتيجيات الدعوة المبتكرة لتوسيع الحيز المدني. كما ناقشوا كيف أن تعزيز القدرات أمر أساسي لبناء مجتمع من الممارسين يمكنه الدفاع عن حقوق النساء ذوات الإعاقة. وسلط الضوء على التدريب المتعلق بأهداف التنمية المستدامة في إطار اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كمثال قوي، لا سيما تأثيره على ممثل التحالف الدولي للاعاقة، دولامسورين جيجيد.

وتشاطرت كيف أن المعرفة المكتسبة من خلال التدريب مكنتها من الدعوة إلى اعتماد لغة الإشارة كلغة رسمية في منغوليا. «لقد غير تدريب «بريدج» حياتي كامرأة شابة صماء. لقد رأيت العديد من الشابات تم تمكينهن من خلال هذا التدريب. وبعد تعزيز هذه القدرات، تمكنت من المشاركة في الدعوة الوطنية لاعتماد لغة الإشارة كلغة رسمية في منغوليا».

وأكد المشاركون في حلقة النقاش أن نوع الجنس والإعاقة يجب أن يتركزا في كل من البرامج الخاصة بالإعاقة والبرامج الرئيسية. إن وجود إطار سياسي قوي أمر ضروري لضمان تصميم جميع البرامج بنهج شامل.

الجلسة المواضيعية ٤: تقليص المعونة وإدماج ذوي الإعاقة

مع تقلص ميزانيات المساعدات، يصبح التأثير على التمويل والموازنة لإدماج الإعاقة أمرا بالغ الأهمية بشكل متزايد. ناقش المتحدثون في هذه الجلسة الآثار المترتبة على هذه التخفيضات ودعوا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتأمين الدعم المالي المستدام لمنظمات الاشخاص ذوي الاعاقة.

وأكد المدير التنفيذي للتحالف الدولي للاعاقة، جوسيه فييرا، أنه في حين أن الموارد قد تكون محدودة، فإن هذه اللحظة تمثل فرصة لتعزيز التنسيق، والقضاء على الازدواجية، وتنفيذ آليات أكثر فعالية لإدماج الإعاقة. «في مواجهة تقلص الموارد، يجب أن نغتنم هذه الفرصة لتكون أكثر استراتيجية وتنسيق الجهود بشكل فعال، والقضاء على الازدواجية، وتعزيز الآليات التي تدفع إدماج الإعاقة إلى الأمام وناقش الحاجة إلى تتبع التقدم المستمر والاستثمارات الاستراتيجية وتحسين التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

وسلطت ماري كيو ، رئيسة الاتحاد الدولي للاعاقة والتنمية ، الضوء على ضرورة إقامة شراكات قوية والاستفادة من الحركات المتعددة الجوانب ، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق كبار السن ، من أجل الحفاظ على التمويل اللازم لإدماج الاشخاص ذوي الاعاقة وتحسينه. وأشارت إلى أن دمج الإعاقة في جداول أعمال العدالة الاجتماعية الأوسع يمكن أن يساعد في التخفيف من تأثير تخفيضات التمويل ودفع التغيير المنهجي.

وأعربت الدكتورة علا أبو الغيب ، مديرة أمانة الصندوق العالمي للإعاقة ، عن قلقها من أنه بدون اتخاذ إجراءات فورية ، يمكن أن تتعرض عقود من التقدم للخطر. وحذرت من أنه يتم اتخاذ قرارات حاسمة الآن وبدون الدعوة المستمرة ، قد يتم تخفيض أولويات السياسات الشاملة للإعاقة. «يتم اتخاذ القرارات اليوم التي ستشكل مستقبل إدماج الإعاقة. كنا بحاجة إلى العمل أمس » ، مشددة على الحاجة إلى الحفاظ على الزخم ومنع الانتكاسات في الدفاع عن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.

الجلسة الختامية

مع قيادة منظمات الاشخاص ذوي الاعاقة ، شارك في الحفل الختامي لمنتدى المجتمع المدني جوبال ميترا القائد العالمي للإعاقة والتنمية في اليونيسف ، سالي آن هنفري ، مساعد وزير المساواة بين الجنسين والإعاقة والإدماج الاجتماعي ، وزارة الشؤون الخارجية والتجارة (DFAT)، وديانا دالتون ، رئيسة قسم المساواة بين الجنسين ، مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية (FCDO) ، التي أقرت بالدور الحاسم للمجتمع المدني في التنمية الدولية والأزمات غير المسبوقة التي تواجهنا واختتم الجلسة عضو مجلس إدارة التحالف الدولي للاعاقة ورئيسة الاتحاد العالمي

للصم المكفوفين ، سانجا تاركزاي. «التضمين ليس شيئا يمكن تأجيله. نحن بحاجة إلى الإدماج الآن وهذا شيء نحتاج إلى الحفاظ عليه. ولا يمكن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بدون تمويل. يجب أن تكون الموارد المالية مخططة جيدا وموجهة وقابلة للقياس والمساءلة».

ومع اعتماد إعلان المجتمع المدني ، تبقى منظمات الاشخاص ذوي الاعاقة والمجتمع المدني متحدين ، داعين إلى مستقبل يكون فيه إدماج الإعاقة غير قابل للتفاوض.

أخبار محلية عربية ودولية

المؤتمر العام للملتقى اللبناني للنساء ذوات الإعاقة ينتخب هيئته الإدارية للاعوام ٢٠٢٥ - ٢٠٢٨

ضمن مشروع الضغط والمناصرة من أجل الحقوق الاقتصادية للنساء ذوات الإعاقة في لبنان، والذي تنفذه المنظمة العربية للأشخاص ذوي الاعاقة بالتعاون والدعم من برنامج فايمباور ،عقدت الهيئة العامة للملتقى اللبناني للنساء ذوات الإعاقة اجتماعها العام في ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٢٥ في فندق الكومودور في الحمرا. تضمنت الجلسة الأولى موضوع المناصرة وتنظيم الحملات وعرضتها السيدة جومانا مرعي مديرة المعهد العربي لحقوق الإنسان ، فرع لبنان. اعقبتها ٥ مجموعات عمل ناقشت الموضوعات التالية: التعليم، العمل، البيئة المؤهلة، المشاركة المدنية والسياسية. وبعد عروضات المجموعات، عقدت جلسة الانتخاب واسفرت عن انتخاب الهيئة الإدارية للملتقى على الوجه التالي:

كوثر طالب، رئيسة

سوزان نصر الدين، نائبة للرئيسة

علية عزام، أمينة للسر

زينة مغربي، محاسبة

كاميلا الحجار، امينة للصندوق

جهدة ابو خليل ، أمينة للإعلام وممثلة الملتقى تجاه الحكومة

تجدر الاشارة الى انه ضمن مشروع المناصرة والضغط من أجل الحقوق الاقتصادية للنساء ذوات الإعاقة في لبنان، تم إصدار ٧ فيديوات تصف معاناة النساء ذوات الاعاقة في ظل التهجير خلال حرب إسرائيل على لبنان في الفترة من شهر سبتمبر ٢٠٢٤ ولغاية نهاية نوفمبر ٢٠٢٤.

أخبار محلية عربية ودولية

المؤتمر العام السابع للمنظمة العربية للأشخاص ذوي الاعاقة:

التأكيد على الالتزام بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ بنود العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة

عقدت المنظمة العربية للأشخاص ذوي الاعاقة مؤتمرها العام السابع في ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥ في القاهرة بحضور اعضاء المكتب التنفيذي ومجلس المفوضين وأعضاء الجمعية العمومية هدف المؤتمر الى مراجعة انشطة المنظمة خلال السنوات الأربعة الماضية، اضافة الى مناقشة اولويات العمل للمرحلة و وجرى خلال هذا المؤتمر مناقشة النظام الأساسي والداخلي للمنظمة، حيث تم اجراء بعض التعديلات على كلاهما، وتمت الموافقة عليهم.

و بعد نقاشات ، اقرت الجمعية العمومية اولوية عمل المنظمة في المرحلة القادمة والتي ستتركز على عقد انشطة تدريبية تتناول الموضوعات التالية:دعم التدخل الانساني وحالات الطوارىء، الحماية الاجتماعية، العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة، المشاركة السياسية، تصنيف الإعاقة، تعميم لغة الإشارة على الصعيد الوطني، الملتقى العربي الخامس للنساء ذوات الاعاقة.

اما في الجلسة الختامية للمؤتمر فقد تم بداية انتخاب رئيس الجمعية العمومية ومجلس المفوضين في المنظمة، وفاز بالإجماع السيد احمد اللوزي كرئيس لمجلس المفوضين والجمعية العمومية.

ثم تم انتخاب المكتب التنفيذي الجديد للمنظمة حيث تم تجديد الثقة بالدكتور نواف كبارة وانتخابه رئيسا للفترة من ٢٠٢٥- ٢٠٢٨ واسفرت النتائج عن انتخاب مكتب جديد . وفق التالي:

د نواف كبارة: الرئيس

موفق توفيق الخفاجي: نائبا اول للرئيس

رحاب بورسلي : نائبا ثاني للرئيس

عبد المجيد المكني: امينا، للسر

ياسر محمد موسى: امينا للصندوق

عبدالله بنيان: مسؤول العلاقات العامة و الأعلام

ممثلة المرأة من ذوات الاعاقة في المكتب التنفيذي (يتم انتخابها لاحقا من قبل ملتقى المرأة)

مع الإشارة إلى أن عضوين من المكتب التنفيذي الجديد للمنظمة، وهما السيدة رحاب بورسلي وعبد المجيد مكني هما أعضاء في لجنة الرصد الدولية الخاصة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يعتبر إضافة نوعية على تركيبة مجلس الإدارة الجديد.

أخبار محلية عربية ودولية

الدورة التدريبية الأولى في الكويت ضمن مشروع : تمكين وبناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول الأعضاء في دول مجلس التعاون الخليجي

ضمن مشروع: تمكين وبناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول الأعضاء في دول مجلس التعاون الخليجي لضمان المشاركة الكاملة في صناعة القرار الخاص بالإعاقة في دولهم والتدريب على تطبيق سليم لإتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠» والذي تنفذه المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة بدعم من الاجفند. عقدت الدورة التدريبية الأولى من ١ الى ٣ تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٢٤ في الكويت، برعاية وزيرة الشؤون الاجتماعية في دولة الكويت معالي الدكتورة أمثال الحويلة ممثلة بنائب المدير العام للشؤون الطبية والنفسية والاجتماعية في الوزارة الدكتور خليفة احمد الهيلع. وبمشاركة ٢٦ مشاركا من ذوي الإعاقة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الخارجية من دولة الكويت.

وقد تم تنظيم هذه الدورة بالشراكة مع جامعة الدول العربية والجمعية الكويتية لأهالي الاشخاص ذوي الاعاقة.

تحدث في الجلسة الافتتاحية ممثل الوزيرة الدكتور خليفة الهيلع والمديرة العامة للمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة الأستاذة جهدة أبو خليل ورئيسة الجمعية الكويتية لأهالي الأشخاص ذوي الإعاقة السيدة رحاب بورسلي. واشرف على التدريب الخبير عماد الورتاني مسؤول تقوية ودعم حركة الإعاقة في التحالف الدولي للاعاقة. إضافة إلى الخبيرة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة السيد سيمون اولونيا، مستشارة إقليمية في المشاركة السياسية للمرأة. والسيدة رحاب بورسلي رئيسة الجمعية الكويتية لأولياء الأمور.

تناولت موضوعات التدريب المحاور التالية: الربط بين اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة واجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، الاولويات التي يجب ان تطرحها القمة العالمية الثالثة والرابعة للاعاقة، موضوعات العقد العربي الثاني للاعاقة، تعزيز وبناء قدرات الاشخاص ذوي الاعاقة، مشاركة النساء ذوات الإعاقة في صناعة القرارات الخاصة بهم.

أخبار محلية عربية ودولية

الدورة التدريبية الثانية في قطر ضمن مشروع «تمكين وبناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول الأعضاء في دول مجلس التعاون الخليجي»

ضمن مشروع: «تمكين وبناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول الأعضاء في دول مجلس التعاون الخليجي لضمان المشاركة الكاملة في صناعة القرار الخاص بالإعاقة في دولهم والتدريب على تطبيق سليم لإتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠» والذي تنفذه المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة بدعم من الاجفند. عقدت الدورة التدريبية الثانية من ٦ الى ٨ تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٢٤ في الدوحة(قطر) بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة في دولة قطر وجامعه الدول العربية وبمشاركة ٢٦ مشاركا من ذوي الإعاقة ووزارة الشؤون الاجتماعية في دولة قطر.

تحدث في الجلسة الافتتاحية ممثلة وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة الشيخة شيخة بنت جاسم ال ثاني، وكيل الوزارة المساعد لشؤون الأسرة ،والوزير المفوض طارق النابلسي مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والمديرة العامة للمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة الأستاذة جهدة أبو خليل.

واشرف على التدريب الخبير عماد الورتاني مسؤول تقوية ودعم حركة الإعاقة في التحالف الدولي للاعاقة. إضافة إلى الخبيرة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة السيدة سيمون اولونيا، مستشارة إقليمية في المشاركة السياسية للمرأة والسيدة رحاب بورسلي رئيسة الجمعية الكويتية لأولياء الأمور.

تناولت موضوعات التدريب المحاور التالية: الربط بين اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة واجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، الاولويات التي يجب ان تطرحها القمة العالمية الثالثة للاعاقة، موضوعات العقد العربي الثاني للاعاقة، تعزيز وبناء قدرات الاشخاص ذوي الاعاقة، مشاركة النساء ذوات الإعاقة في صناعة القرارات الخاصة بهم.

وفي الختام جرى توزيع شهادات على المشاركين بحضور الشيخة شيخة بنت جاسم ال ثاني، وكيل الوزارة المساعد لشؤون الأسرة في قطر.

أخبار محلية عربية ودولية

الحدث رفيع المستوى والدورة التدريبية لتنفيذ الاستراتيجية العربية للعمل التطوعي، وخطة دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوبئة والأزمات

عقد الحدث رفيع المستوى والدورة التدريبية لتنفيذ الاستراتيجية العربية للعمل التطوعي، وخطة دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوبئة والأزمات، بتنظيم من جامعة الدول العربية ووزارة الشؤون الاجتماعية في دولة ليبيا. والتي عقدت في طرابلس (ليبيا) يومي ٢٢ و٢٣ ايلول/ سبتمبر ٢٠٢٤ برعاية وحضور فخامة المهندس / عبد الحميد الدبيبة رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا .

تخلل الجلسة الافتتاحية كلمات لكل من: معالي الأستاذة / وفاء أبوبكر الكيلاني - وزير الشؤون الاجتماعية بدولة ليبيا،فخامة المهندس / عبد الحميد الدبيبة، رئيس حكومة الوحدة الوطنية،معالي الدكتورة / مايا مرسي / وزيرة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية، و رئيس الدورة ٤٣ لمجلس وزراء الشؤون الإجتماعية العرب،القتها بالنيابة الأستاذة / هناء الزيدي / مدير عام التطوع ومساعدة المجتمع، بوزارة التضامن الاجتماعي ،بجمهورية مصر العربية،جامعة الدول العربية، سعادة الوزير مفوض / طارق النابلسي / مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية في جامعة الدول العربية.

ثم عقدت الجلسة الأولى تحت عنوان:جلسة رفيعة المستوى : العمل التطوعي ودعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوبئة والأزمات.اما الجلسة الثانية فكانت حول تنفيذ الاستراتيجية العربية للعمل التطوعي.

ومن جلسات اليوم الثاني ، جلسة العمل : حول خطة دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوبئة والأزمات : قدم ورقة العمل الأستاذ أياد حمدان . وعقبت عليها الأستاذة جهدة أبو خليل، المديرة العامة للمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة. واختتم الحدث اعماله بتلاوة توصيات وبيان طرابلس.

أخبار محلية عربية ودولية

الحلقة التشاورية تحت شعار المرأة والاعاقة

بدعوة من رئيسة الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية، الشيخة فادية السعد، عقدت الحلقة التشاورية الإقليمية المغلقة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي نظمها الاتحاد الكويتي يومي ٣ و٤ ديسمبر ٢٠٢٤ في الكويت ، تحت شعار «المرأة والإعاقة» ، بحضور المقرر الخاص المعني بالاعاقة في الامم المتحدة الدكتورة هبة هجرس.

وقد اكدت الشيخة فاديا في كلمتها الافتتاحية على أن الكويت من أقدم الدول التي شرعت قانوناً خاصاً بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعملت على تأسيس المدارس الخاصة لهم، علاوة على توفير الرعاية المناسبة لهم، إقرارا بحقوقهم من ناحية، وثقة بما يتمتعون به من قدرات كامنة وطاقة حيوية من جهة أخرى.واثنت على أهمية التعاون محلياً وإقليمياً وأمميا لدعم هذه الفئة المهمة في المجتمع، منوهة بمناخ الكويت الإيجابي لاستضافة خبراء من عدد كبير من الدول لمناقشة القضايا الخاصة بتلك الفئة.

وقدمت المديرة العامة للمنظمة الأستاذة جهدة ابو خليل ورقة عمل في الجلسة حول : «الصحة الانجابية والسلامة الجسدية والنفسية والاجتماعية للنساء ذوات الاعاقة في ضؤ اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة» . كما ترأست جلسة العمل حول: «متطلبات النساء ذوات الاعاقة الاساسية للرعاية الصحية واعادة التأهيل في ضؤ المادة ٢٥ من اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة».

أخبار محلية عربية ودولية

إعلان مسقط، يجدد التزام البلدان العربية بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عامًا على اعتمادهما

استضافت سلطنة عُمان في ٩ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٢٤ الاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى لمناقشة المراجعة الإقليمية لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ثلاثين عامًا على اعتمادهما، بمشاركة وزراء وكبار المسؤولين من الأجهزة الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول العربية، إضافة إلى ممثلين عن منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي ختام الاجتماع، تبنى المشاركون إعلان مسقط ، حيث جدد الحضور الالتزام بالعمل على تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين يُطرحان كخيارات محورية ومسارات استراتيجية للنهوض بأوضاع المرأة والفتاة.

وشارك في تنظيم هذه الفعالية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة الدول العربية.

في الجلسة الافتتاحية، أشارت وزيرة التنمية الاجتماعية العُمانية ليلى بنت أحمد النجار في كلمة ألقاها بالنيابة عنها الشيخ راشد بن أحمد الشامسي، إلى التقدّم الذي حققته السلطنة من ناحية الأطر التنظيمية والمؤسسية التي تكفل حماية حقوق المرأة، أبرزها «المرسوم السلطاني الذي أفرد للمرأة قدرًا كبيرًا من العناية وأكّد على كفالة الدولة بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في شتى المجالات». وأكّدت أنّ «الالتزامات الدولية تُعدّ إحدى الأولويات التي تحرص السلطنة على الإيفاء بها، انتهاجًا لسبل التواصل والارتقاء بالعلاقات المشتركة بين البلدان وانعكاسًا للجهود الوطنية الممكّنة للمرأة العمانية».

وقالت الأمينة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي: «لقد أحرزنا تقدّمًا جديرًا بالثناء. ففي العامين الماضيين فقط، صدر أكثر من ١٠٠ قانون وتعديل تشريعيّ في الدول العربية، لتحسين وصول المرأة إلى العدالة، وحماية حقوقها في مكان العمل، وضمان سلامتها في الأماكن العامة... ولكن في العام الماضي، عانى أكثر من ١٥ مليون امرأة وفتاة في منطقتنا بشكل مباشر من النزاعات

أخبار محلية عربية ودولية

المسلّحة، ... وهذه الظروف القاهرة وغيرها تتطلّب منّا أن نجدّد التزامنا بمبادئ بيجين، وأن نكيّف أساليبنا ونعتمد نهجًا مبتكرة لضمان عدم إهمال أحد».

واستعرض المشاركون التقدم المحرز للمرأة العربية والتحديات التي تواجهها، وتناولوا أربعة محاور أساسية: مكافحة العنف ضد المرأة، تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، ودعم مشاركتها في صنع القرار، وحمايتها في النزاعات المسلحة. كما سلّطت النقاشات الضوء على المبادرات العالمية المصاحبة، مثل مؤتمر قمّة المستقبل واجتماعات لجنة المرأة في نيويورك المقررة في آذار/مارس المقبل.

من جهتها، قالت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سيما بحوث: «يؤكد إعلان مسقط التزام المنطقة العربية الراسخ بتمكين المرأة وتحقيق المساواة، وتعزيز حقوق جميع النساء والفتيات. مع مرور ٣٠ عامًا على إعلان بيجين، ندرك أن مسيرة تمكين المرأة قد تكون معقّدة، لكنّها ممكنة التحقيق. هذا الإعلان يبرز أن التنمية المستدامة والسلام لا يمكن تحقيقهما دون المشاركة الكاملة والتمكين الحقيقي للنساء. معًا، علينا تحويل هذه الالتزامات إلى خطوات ملموسة تحدث فارقًا حقيقيًا في حياة النساء».

وشهد الاجتماع استعراض «التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عامًا»، والمُعدّ بناءً على تقارير وطنية من ١٨ دولة عربية. فالدول تقدّم تقاريرها الوطنية كلّ خمس سنوات لمراجعة الإنجازات والتحدّيات. وعلى الرغم من التقدّم الملحوظ خلال المراجعة الحالية في تعديل التشريعات وزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار، تظلّ التحدّيات المرتبطة بالنزاعات والأزمات الإقليمية عائقًا أمام تحقيق التغيير المنشود.

وأكّدت الأمينة العامة المساعدة ورئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية هيفاء أبو غزالة أنّ العام ٢٠٢٥ «يعدّ عامًا محوريًا نتطلع خلاله للعمل سويًا لتعزيز صوت المرأة العربية على المستوى الدولي خلال أعمال الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة في نيويورك، وهي أيضا فرصة لتجديد الالتزام العربي بمبادئ إعلان ومنهاج عمل بيجين». وثمّنت أبو غزالة اهتمام الدول العربية التي شاركت في المراجعة الإقليمية السادسة لإعلان ومنهاج عمل

بيجين، متمنية أن يكون عام ٢٠٢٥ فرصة للتعافي من ويلات الحروب ومن الخسائر التي تحملت النساء العبء الأكبر منها.
وكانت الإسكوا قد نفذت برنامجًا شاملًا بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة الدول العربية لدعم الدول العربية في إعداد تقاريرها الوطنية والمراجعات الإقليمية. كما عقدت سلسلة من المشاورات مع البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان لضمان تمثيل جميع الفئات. وقد عرضت المديرة العامة للمنظمة الأستاذة جهدة ابو خليل خلال هذا الاجتماع، خلاصة المشاورات التي جرت حول الاشخاص ذوي العاقة وكبار السن.

مناقشة نتائج الدراسة الاقليمية حول اوضاع النساء ذوات الاعاقة

عبر تقنية الزووم عقدت ورشة العمل حول عرض ومناقشة نتائج الدراسة الإقليمية حول اوضاع النساء والفتيات ذوات الإعاقة في المنطقة العربية، في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٢٤، بتنظيم من منظمة المرأة العربية.. وتخللت الجلسة الافتتاحية كلمات لكل من:الدكتورة فاديا كيوان المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية.سعادة الشيخة فاديا سعد عبدالله الصباح رئيسة مجلس إدارة الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية.الاستاذه جهدة ابو خليل ، المديرة العامة للمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتناولت جلسات الورشة عروضات من دول الأردن والسودان وسوريا سلطنة عمان وفلسطين ولبنان وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن. ختاما إعلان التوصيات وفقا النقاشات في ضوء العروضات والتقرير التحليلي لاوضاع النساء ذوات الاعاقة.

أخبار محلية عربية ودولية

المغرب يعتمد إصدار بطاقة خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة

أصدر رئيس حكومة المملكة المغربية بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥ مرسوما يتعلق بمنح «بطاقة الشخص في وضعية الإعاقة» (بطاقة الشخص ذي الإعاقة)، وذلك استنادا إلى أحكام المادة ٢٣ من القانون الإطار رقم ٩٧.١٣ الخاص بحماية حقوق الأشخاص في وضعية الإعاقة والنهوض بها، وهو القانون الصادر قبل تسعة أعوام. يتألف المرسوم من ٢٠ مادة نشرته الجريدة الرسمية فور توقيعه من قبل رئيس الحكومة عزيز أخنوش وكل من وزير الداخلية ووزير الصحة والحماية الاجتماعية ووزيرة التضامن الاجتماعي والإدماج والأسرة والوزير المكلف بالميزانية المنتدب لدى وزيرةالاقتصاد والمالية.

تنص المادة ١ من المرسوم على أن السلطة الحكومية المكلفة بالأشخاص في وضعية الإعاقة لها حق منح بطاقة خاصة تسمى «بطاقة الشخص في وضعية الإعاقة». وتحدد المادة ٢ شروط الحصول على هذه البطاقة، التي تفرض أولا تقديم الشخص المعني طلبا للحصول على البطاقة حسب القواعد التي يحددها المرسوم، وخضوعه لتقييم الإعاقة من خلال تقييم القدرات عبر تحديد طبيعة القصور (أو الانحصار كما يصفه المرسوم)، وتقييم المشاركة الاجتماعية وعوامل المحيط من أجل تحديد مستوى الصعوبات التي تمنعه من المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع. أما المعايير الطبية والاجتماعية التي يتم الاستناد إليها في تقييم الإعاقة، فتُحدد بقرار مشترك بين السلطتين الحكوميتين المكلفة بالصحة والمكلفة بالأشخاص في وضعية الإعاقة.

أما المادة ٣، فتتناول استحداث «منصة إلكترونية يتم من خلالها تلقي طلبات الحصول على البطاقة ومعالجتها، وإنشاء قاعدة معطيات أو بيانات خاصة بالأشخاص في وضعية الإعاقة، يُعهد بتدبيرها إلى السلطة الحكومية المكلفة بالأشخاص في وضعية الإعاقة». فطلب الحصول على البطاقة، حسب نص المادة ٤، يتم تقديمه من خلال تعبئة استمارة معدة لهذا الغرض على المنصة الإلكترونية، على أن يُرفق بنسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية مع نسخة من عقد ازدياد الشخص إذا كان قاصرا، ونسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية لنائبه (ولي أمره أو ممثله) الشرعي، وسند إقامة الأجانب، وصورة فوتوغرافية حديثة، ووثيقة تثبت تقييد المعني بالأمر في السجل الوطني للسكان إلى جانب نسخة من التقرير الطبي يوضح حالته الصحية. ويخضع الشخص المعني، كما تنص المادة ٥، لتقييم القدرات الذي تجريه في الميدان لجنة طبية بالاستناد على التقرير الطبي المنصوص عليه في المادة ٤. ويجوز للجنة أن تستدعي الشخص المذكور، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، لإجراء تقييم القدرات عند الاقتضاء بحضور أبويه أو أحد أقاربه. وتقوم اللجنة عند الانتهاء من تقييم القدرات بتسجيل النتائج التي توصلت إليها، وتضمنها عبر المنصة الإلكترونية في ملف خاص يسمى ملف القدرات، يحدد نموذجه بالقرار المشترك المنصوص عليه في المادة ٢.

تشترط المادة ٦ خضوع الشخص المعني لتقييم المشاركة الاجتماعية وعوامل المحيط الذي يجريه مساعد (عامل) اجتماعي تنتدبه السلطة الحكومية المكلفة بالأشخاص في وضعية الإعاقة لهذا الغرض. كما تشترط المادة ٦ نفسها «دعوة الشخص المعني لإجراء تقييم المشاركة الاجتماعية وعوامل المحيط بجميع الوسائل المتاحة، ولا سيما عبر المنصة الإلكترونية على الأقل». وتوضح المادة ٧ أنه بعد تقييم المشاركة الاجتماعية وعوامل المحيط، يُعد لصاحب الطلب وصل بإيداع طلبه يمكن تحميله عبر المنصة الإلكترونية.

وتبين المادة ٨ كيفية تشكيل لجنة إقليمية لتقييم الإعاقة على مستوى كل إقليم من أقاليم المملكة. تتولى اللجنة الإقليمية دراسة طلبات الحصول على البطاقة، وتبدي هذه اللجان الإقليمية رأيها

بشأن منح البطاقة وترفعه إلى السلطة الحكومية المكلفة بالأشخاص في وضعية الإعاقة (شريطة طلبه من أي لجنة، وفق ما يستفاد ضمنا من نص المادة). وحسب المادة ٩، يترأس اللجنة الإقليمية والي أو محافظ الإقليم وتضم ممثلين عن السلطات الحكومية المعنية بالشؤون الداخلية، والتربوية، والصحية، والعمل، والأشخاص في وضعية الإعاقة. تُسنَد أمانة سر (كتابة) اللجنة إلى ممثل الوزارة المعنية بشؤون الأشخاص في وضعية الإعاقة. كما يحق لرئيس اللجنة دعوة كل شخص يرى فائدة في حضوره للمشاركة في اجتماعات اللجنة بصفة استشارية. وتجتمع اللجنة الإقليمية، حسب المادة ١٠، «بطلب من رئيسها على الأقل مرة واحدة في الشهر، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك».

تنص المادة ١١ على اتخاذ «السلطة الحكومية المكلفة بالأشخاص في وضعية الإعاقة قرارا بمنح البطاقة استنادا إلى رأي اللجنة الإقليمية لتقييم الإعاقة». وهي تبلغ صاحب الطلب «بكل الوسائل المتاحة ولا سيما عبر المنصة الإلكترونية». وتفرض المادة ١٢ على السلطة الحكومية المعنية بالأشخاص في وضعية الإعاقة تحديد «شكل البطاقة والبيانات التي تتضمنها» وفقا لأحكام المادة ٢٣ من القانون الإطار ١٣.٩٧. على أن «تتضمن البطاقة مكونا رقميا يمكن قراءته باستعمال آليات ملائمة، ويُمكّن من الاطلاع على المعطيات غير الظاهرة على البطاقة».

تبين المادة ١٣ أن مدة صلاحية البطاقة هي سبع سنوات يمكن تجديدها بعد انتهاء مدة صلاحيتها بتقديم طلب التجديد «في خلال شهرين على الأقل» قبل نهاية مدة الصلاحية «وفق نفس الكيفيات المنصوص عليها في المواد ٤ و٥ و٦ و٧ من هذا المرسوم». وتشترط المادة ١٤ على صاحب البطاقة التصريح للسلطة الحكومية المكلفة بالأشخاص في وضعية الإعاقة «بأي تغيير يطرأ على عنصر أو أكثر من عناصر تقييم القدرات أو تقييم المشاركة الاجتماعية وعوامل المحيط» في خلال عشرة أيام بعد حدوث التغيير المذكور. «في هذه الحالة، تدعوه السلطة الحكومية المذكورة، عند الاقتضاء، إلى تقديم طلب الحصول على بطاقة جديدة وفق نفس الكيفيات المنصوص عليها في المواد ٤ و٥ و٦ و٧ من هذا المرسوم». وتوضح المادة ١٥ أنه في حال ضياع البطاقة أو تلفها، «يقدم طلب الحصول على بطاقة جديدة إلى السلطة الحكومية المكلفة بالأشخاص في وضعية الإعاقة عبر المنصة الإلكترونية، وتكون صالحة للفترة المتبقية من مدة صلاحية البطاقة السابقة».

لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من «الاستفادة من الحقوق والامتيازات المنصوص عليها في القانون الإطار ١٣.٩٧ والنصوص المتخذة بتطبيقه»، يجوز وفق المادة ١٦ للسلطة الحكومية المعنية بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة «كلما دعت الضرورة إلى ذلك، اتخاذ التدابير اللازمة التي تمكّن من القيام بكل عملية للربط الإلكتروني بين المنصة الإلكترونية المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا المرسوم والمنصات التي تشرف عليها إدارات أو هيئات عمومية كلما دعت الضرورة إلى ذلك». وتشترط المادة ١٧ تأهيل «السلطة الحكومية المكلفة بالأشخاص في وضعية الإعاقة لاتخاذ التدابير الإدارية والتقنية اللازمة لضمان حسن سير المنصة الإلكترونية» التي تنص عليها المادة ٣ من المرسوم. وتفرض المادة ١٨ على السلطة الحكومية المكلفة بالأشخاص في وضعية الإعاقة إعداد «دلائل استرشادية تتضمن، على الخصوص، كيفيات إجراء تقييم القدرات وتقييم المشاركة الاجتماعية وعوامل المحيط».

وتبين المادة ١٩ أن المرسوم يدخل حيز التنفيذ أولا في العاصمة الرباط، على أن يُعمَّم التنفيذ لاحقا على باقي أقاليم المملكة بقرار مشترك تتخذه السلطات الحكومية الأربع السابق ذكرها. وتنص المادة ٢٠ على إسناد تنفيذ المرسوم إلى الوزارات الأربع المسماة بأشخاص وزرائها دون تسميتهم.

أخبار محلية عربية ودولية

«القمة العربية الثالثة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤتمر رواد ٢٠٢٤»

عقدت «القمة العربية الثالثة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤتمر رواد ٢٠٢٤» بهدف دعم الابتكار وريادة الأعمال وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية من تحقيق النجاح والنموّ المستدام. وما يميز هذا الحدث جمعه بين القمّة العربية الثالثة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤتمر «روّاد قطر» في نسخته العاشرة وقد عقد من ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤ ولغاية ٢١ منه في الدوحة (قطر)، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة قطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، ومن تنظيم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبنك قطر. شارك في الحدث أكثر من ١٣٠٠ شخصية مؤثرة، من أصحاب مشاريع صغيرة ومتوسطة، ومؤسسات حكومية، ومستثمرين.

وتخلّل الجلسة الافتتاحية كلمة لوكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذيّة للإسكوا رولا دشتي، وصاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود رئيس برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) والرئيس التنفيذي لبنك قطر للتنمية عبد الرحمن هشام السويدي.

وركز هذا الحدث على ستة محاور استراتيجية تلبي أولويات المنطقة الاقتصادية وتساهم في تعزيز النمو المستدام والابتكار. وشملت انشطته سلسلة من الجلسات وورش العمل التفاعلية وحوارات حول السياسات ومعارض للشركات وفرص العمل، إلى جانب جلسات تدريبية وتوجيهية للأعمال، واجتماعات ثنائية لتوقيع اتفاقيات تعاون. كما قدم الحدث قصص نجاح ملهمة من مختلف أنحاء المنطقة، مما ساهم في تبادل المعرفة ودعم التحول الرقمي للمشروعات.

أخبار محلية عربية ودولية

اجتماع الجمعية العامة للتحالف الدولي للاعاقة

عقد التحالف الدولي للإعاقة جمعيته العامة في إسطنبول من ٢٤ إلى ٢٦ يناير ٢٠٢٥. ترأس الجلسات رئيس التحالف الدكتور نواف كبارة، وتضمن جدول اعماله النظر في التعديلات على دستور التحالف لمعالجة مسائل الحوكمة، مما يعكس التزامه بالمساءلة والشفافية والتمثيل الفعال.

وبعد مناقشات مفصلة والاستماع الى اراء أعضاء التحالف ، أقرت تغييرات حيوية في الحوكمة لتعزيز القيادة وتعزيز أداء العمل. كما سيتم تعزيز هذه التغييرات من خلال اعتماد النظام الأساسي المنقح

وتشمل النتائج الرئيسية للأشهر الستة الماضية ما يلي:

• التنفيذ الكامل لسياسة الترتيبات التيسرية المعقولة، وضمان الفرص المتكافئة عبر جميع مستويات عمليات التحالف.

• سياسات حماية معززة، وخلق بيئة تنظيمية أكثر أمانًا ومساءلة.

أخبار محلية عربية ودولية

دورة تدريب مدربين حول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة

عقدت دورة تدريب المدربين حول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة، من ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤ ولغاية ١٠ منه في القاهرة، بتنظيم من التحالف الدولي للاعاقة والمنظمة العربية للاشخاص ذوي الاعاقة وشركاء اخرين ، بمشاركة ٢٠ شخصًا يمثلون مناطق مختلفة من العالم .

وتضمنت الجلسة الافتتاحية كلمة ترحيبية من السيدة أمبا سالكر من التحالف الدولي للاعاقة، و الدكتور نواف كبارة رئيس التحالف الدولي للاعاقة ، والوزير طارق النابلسي، مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بجامعة الدول العربية. واشرف على التدريب خبراء بادارة السيد عماد الورتاني مسؤول دعم وتقوية حركة الاعاقة في التحالف الدولي للاعاقة. وعلى هامش التدريب حضر المشاركون فعاليات المنتدى الحضري العالمي الذي كان منعقدا في القاهرة.

أخبار محلية عربية ودولية

نشاطات تجمع المعوقين العراقيين

شاركت نخبة من منتدى البنات ذوات الاعاقة في ١٨ ايلول / سبتمبر ٢٠٢٤ في ورشة بناء قدرات البنات ذوات الاعاقه في البصره بتعاون تجمع ذوي الاعاقه في العراق ومنظمه هاندكاب الدوليه ، وعلى هامش النشاط كان لنا اجتماعات ولقاءات مع شخصيات حكوميه وايصال الرسائل ذات صله باهتمامات تنفيذ قانون ذوي الاعاقه. والتقينا بعدد من النواب النائب الاول لمحافظة البصره و اللواء مدير المرور العام ومدير الرعايه الاجتماعيه و مدير المركز الجنوبي للالغام و مدير صحة البصره ومدير التربيه ومدير قسم هيئه ذوي الاعاقه في البصرة.

شارك نخبة من تجمع ذوي الاعاقة في العراق في يومي ١٩ و٢٠ ايلول/ سبتمبر ٢٠٢٤ في المؤتمر العلمي الذي اقامته منظمة إنقاذ الطفولة الدولية وبالتعاون مع وزارة عمل كردستان بعنوان (حماية الطفولة حاضر ومستقبل) وبحضور كل من وزيرة العمل الكردية و وكيلة وزير عمل بغداد وعدد من الباحثين من داخل وخارج بغداد.

احتفلت رابطة المكفوفين في تجمع ذوي الاعاقة في العراق في ١٩ تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٢٤ .وبحضور اعضاء مجلس النواب وممثلي الحكومة والحكومة المحلية ومنظمات دوليه ومحليه وفنانين بارزين واعلاميين واعداد من المكفوفين وذوي الاعاقات المختلفه وعدد من الفضائيات ،، باليوم العالمي للعصا البيضاء التي تعتبر احد ابرز ادوات القوة والاستقلاليه والاستدلال للمكفوفين.

اقام تجمع ذوي الاعاقه في العراق وبالشراكة مع المنظمه الدوليه للهجره IOM في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٤ في دهوك وبرعاية برنامج المانيا التنموي بتدريب نخب من مسؤولي مكاتب وفروع اقسام تعويض ضحايا الارهاب والعمليات العسكرية - وفق قانون ٨ و ٢٠ وتعديلاته، بما يتفق مع حقوق الضحايا بالتزامات اتفاقيه الامم المتحده لحقوق ذوي الاعاقه.

انطلقت المراسيم الرسميه للقمه العالميه لدول الاطراف معاهده اوتاوا بحضور ١٧٧ دولة منها ممثل حكومه العراق وذلك في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤ في كمبوديا. وقد كلفت اللجنه المنظمه ان تفتتح المراسيم كلمه ممثله عن الحمله الدوليه لتحريم الالغام ICBL الناشطه وورد طالب اكيوش (من تجمع ذوي الاعاقه في العراق). تلاها كلمه لكل من رئيس الوزراء والامين العام للامم المتحده ، عبر فيها عن اهمية التزام الدول الاطراف بمضامين الاتفاقيه للحد من المخاطر، والحد من مزيد من الضحايا و ضرورة توفير سبل التمكين والادماج لذوي الاعاقه والناجين من مخلفات الحروب.

بمناسبة اليوم العالمي لذوي الإعاقة في ٣ كانون الاول/ ديسمبر من كل عام، وبرعاية الدكتور احمد الاسدي وزير العمل والشؤون الاجتماعية، اقام تجمع ذوي الاعاقة في العراق احتفاله المركزي بهذه المناسبة بحضور عدد كبير من ذوي الإعاقة ومناصريهم.

اضافة الى تمثيل نيابي وحكومي ومنظمات عالمية ومحلية وشخصيات اجتماعية وسياسية في المجتمع العراقي. وقدم المشاركون العديد من الفعاليات فنية وقصص نجاح التي عبرت عن ابداع ذوي الإعاقة.

عقد في القصر الحكومي في بغداد في ١٨ شباط / فبراير ٢٠٢٥ اللقاء الدوري لتقييم اداء المؤسسات، وموائمة التشريعات فيما يخص الاشخاص ذوي الاعاقة. وقد شارك نخبة من تجمع ذوي الاعاقة في العراق بهذه الجلسة التقييمية .

أخبار محلية عربية ودولية

فعاليات الجمعية الكويتية لأهالي ذوي الإعاقة

١- الدمج التعليمي

اتاحة الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة للانخراط في نظام التعليم العام كإجراء للتأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص، من خلال مواجهة الاحتياجات التربوية الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة في اطار المدرسة العادية ووفقا لأساليب ومناهج ووسائل دراسية تعليمية يشرف على تقديمها جهاز تعليمي متخصص.

٢- إمكانية الوصول الرقمي

رصد ومواجهة التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة والحلول الممكنة الخاصة بتسهيل إمكانية الوصول الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يعد خطوة مهمة نحو تحقيق الشمولية والمساواة في المجتمع. وضرورة تطوير التطبيقات والبرامج التكنولوجية والرقمية وتقديم محتوى يساعد على تسهيل حياة الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع.

٣- امكانية الوصول للبيئة المادية «كود التصميم العام»

متابعة الجمعية تنفيذ الكود الوطني لتصميم المباني والمنشآت للأشخاص ذوي الإعاقة في الكويت، والذي يهدف إلى ضمان توفير بيئة مريحة وآمنة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع الأماكن العامة والخاصة. حيث يشمل متطلبات تصميم المساحات، فيما يتعلق بممرات الوصول لتمكين مرور الكراسي المتحركة بسهولة ووجود مداخل مناسبة لذوي الإعاقة ، مثل الأبواب الواسعة مع آلية فتح سهلة وتوفير حمامات مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وضرورة توفير مصاعد تصل إلى جميع الطوابق، مع إمكانية استخدامها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفر إشارات وعلامات واضحة ومرئية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية أو السمعية.

٤- الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة

الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لتطوير حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وكسر حاجز الغربة عند بعضهم للاندماج في المجتمع. من خلال تقنيات الربوت والمحاكاة والبيوت الذكية وأهمية وجود تشريعات لتنظيم هذه التقنيات ومحاصرة التكلفة العالية لها.

٥- حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل الكوارث والأزمات

من خلال وضع تصور بحسب الطبيعة المختلفة للطوارئ وإيجاد قاعدة بيانات كاملة ودقيقة عن الأشخاص ذوي الإعاقة، والربط الآلي بكافة المؤسسات والمرافق الى جانب وضع خطة توعوية لآلية التعامل مع ذوي الإعاقة في ظل الأزمات المختلفة.

٦- بناء منظومة اجتماعية تمتلك قدرات الرصد والتوثيق وكتابة التقارير والتواصل مع المنظمات الدولية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

فتح آفاق ومسارات جديدة للارتقاء بمستوى الخدمات والرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة بدولة الكويت من خلال المساهمة في بناء منظومة اجتماعية واعية تمتلك قدرات الرصد والتوثيق وكتابة التقارير والتواصل مع المنظمات الدولية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧- التحديات التي تواجه النساء ذوات الإعاقة

حظيت أوضاع النساء من ذوات الإعاقة والتحديات التي تواجهها، وأهمية تعزيز حقوقها بمساحة كبيرة من الاهتمام فى أعمال الجمعية ، في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية التي تواجهها ، والتي تؤثر سلباً على فرصها في المساواة واندماجها فى المجتمع، حيث قد تواجه المرأة من ذوات الإعاقة تمييزًا أو وصمة اجتماعية بسبب الإعاقة، مما ينعكس على فرصها في المشاركة الاجتماعية والاقتصادية. وتقليص فرصها في التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة إضافة إلى التحديات الصحية والنفسية حيث قد تواجه المرأة ذوات الاعاقة تحديات في الوصول إلى الرعاية الصحية المناسبة، خاصة إذا كان هناك نقص في التخصصات الطبية التي تتعامل مع حالات الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، قد تعاني من مشاكل نفسية مثل الاكتئاب أو العزلة نتيجة للضغوط الاجتماعية. خصوصا اللاتي يتحملن أعباء إضافية في حياتهم اليومية ، إذا كانت مسؤولية عن رعاية أسرتها أو أطفالها، او تعرضها للعنف المنزلي أو الاجتماعي، مما يزيد من التحديات التي تواجهها.

وعليه فأن تحسين أوضاع المرأة ذات الاعاقة يتطلب جهودًا متكاملة على عدة مستويات، من التشريعات والسياسات الحكومية إلى التغيرات الثقافية والاجتماعية. كتوفير فرص تعليمية ملائمة للنساء ذوات الإعاقة في جميع المراحل الدراسية، مع تكييف المناهج وتهيئة البيئة الدراسية بما يتناسب مع احتياجاتهن. العمل على رفع مستوى الوعي في المجتمع حول قضايا الإعاقة

وتحديات المرأة ذات الاعاقة، بهدف تغيير المفاهيم السلبية والتخلص من الصور النمطية التي تحد من مشاركتها في الحياة العامة. وتعزيز التشريعات التي تضمن حقوق المرأة ذات الاعاقة في التعليم والعمل والخدمات الصحية. مثلا، تطبيق قوانين تكفل الوصول إلى الأماكن العامة والمرافق بطريقة ميسرة. خلق فرص عمل متكافئة للنساء ذوات الإعاقة من خلال تشجيع القطاع الخاص على توظيفهن، بالإضافة إلى توفير التدريب المهني الملائم لتمكينهن من دخول سوق العمل وتوفير خدمات صحية ميسرة ومتخصصة في الإعاقة، سواء من حيث العلاج أو التأهيل، مع التركيز على الصحة النفسية للمرأة ذات الاعاقة والعمل على توفير خدمات استشارية ودعم نفسي لتمكين النساء ذوات الاعاقة من التعامل مع التحديات الحياتية. وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية في تقديم الدعم المجتمعي للنساء ذوات الاعاقة. من خلال حملات توعية أو توفير خدمات تعليمية وتدريبية وإنشاء برامج حماية لدعم النساء ذوات الاعاقة من التعرض للعنف المنزلي أو الاجتماعي، بالإضافة إلى تقديم مشورة قانونية لضمان حقوقها والقضاء على كافة اوجه التمييز من خلال إنشاء حملات لنبذ التمييز ضد النساء ذوات الاعاقة في جميع مجالات الحياة.

٨- المشاركة فى القمة العالمية للإعاقة التي تقام فى برلين « لا شيء عنا بدوننا»

وحرصاً من الجمعية على الاستفادة من الخبرات والطرح العالمي لقضايا الاشخاص ذوي الإعاقة ، حرصت الجمعية على المشاركة فى القمة العالمية للإعاقة التي تقام فى برلين وإشراك أشخاص من ذوي الإعاقة فى وفد الجمعية تجسيداً لمبدأ «لا شيء عنا بدوننا» تعني أن لا يُتخذ أي قرار أو يُنفذ أي عمل يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة إلا بعد اخذ رأيهم وموافقتهم، وهي دعوة لتمكين هذه الشريحة وان يكون لهم دور فعّال في تحديد مصيرهم واتخاذ القرارات التي تمس حياتهم.

٩- تنفيذ رؤية الكويت الجديدة ٢٠٣٥م

تعمل الجمعية على المشاركة فى تفعيل محتوي «رؤية الكويت الجديدة» ٢٠٢٠-٢٠٣٥ التي تضع الاشخاص ذوي الإعاقة جزءا اساسيا في استراتيجية تطوير الكويت في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية ، من خلال

المشاركة في سياسات الإصلاح الاجتماعي التي تهدف إلى دمجهم في المجتمع وتعزيز مشاركتهم الفاعلة حيث تتضمن الرؤية ، تطوير التشريعات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان حقوقهم في التعليم، والعمل، والرعاية الصحية، بالإضافة إلى توسيع تطبيق قانون الإعاقة لضمان توفير بيئة حاضنة وداعمة وتوفير فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير برامج تدريبية تؤهلهم للاندماج في سوق العمل. كما يتم تعزيز حقوقهم في الحصول على فرص متساوية في العمل جنبًا إلى جنب مع غيرهم.

بالإضافة إلى تعديل وتحسين البنية التحتية لتكون أكثر ملاءمة للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل توفير وسائل النقل العامة المناسبة، والمرافق العامة والمباني التي تلتزم بالمعايير الخاصة بالوصول والتيسير. إلى جانب ضمان التعليم الشامل والمناسب للأشخاص ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام، بالإضافة إلى توفير برامج تعليمية متخصصة للأطفال والشباب ذوي الإعاقة وكذلك التوعية بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز المشاركة المجتمعية لهم. وهذا يشمل حملات توعية تهدف إلى تغيير المفاهيم الاجتماعية عن الإعاقة.

أخبار محلية عربية ودولية

على هامش الدورة ٦٩ للجنة وضع المرأة:
الحدث حول بيجين+ ٣٠ والنساء ذوات الاعاقة

نظم التحالف الدولي للاعاقة ، بالتعاون مع منظمة المستقبل الشامل وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ، حدث جانبي مشترك حول بيجين +٣٠، على هامش الدورة ٦٩ للجنة وضع المرأة، بمناسبة مرور ٣٠ عاما على إعلان ومنهاج عمل بيجين ، وتطرق الحدث الى التحديات والثغرات ، فضلا عن الممارسات الجيدة بما في ذلك تنفيذ المبادئ الستة للتنمية الشاملة للإعاقة . وقد عقد الحدث في ١٧ اذار/ مارس ٢٠٢٥ في المقر الرئيسي لهيئة الامم المتحدة للمرأة في نيويورك.

ادارت الحدث السيدة روزاريو غالارزا ، كبيرة مسؤولي التقاطعية والتعاون بين الحركات في التحالف الدولي للاعاقة. وألقت الكلمة الافتتاحية الدكتورة سانجا تاركزاي ، رئيسة الاتحاد العالمي للصم المكفوفين وعضوة المجلس التنفيذي للتحالف الدولي للاعاقة، حيث سلطت الضوء على دور التحالف في النهوض بحقوق النساء ذوات الإعاقة في هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والهيئات السياسية ، فضلا عن تعزيز القدرات.

وشهد الحدث مناقشات من روث مكوموتولا ، المديرة التنفيذية للنساء ذوات الاعاقة في أفريقيا ، المنتدى الأفريقي للإعاقة ، ودولامسورين ، المديرة التنفيذية للمركز الثقافي للصم في منغوليا ، الذين مهدوا الساحة للمحادثة التي سلطت الضوء على تجارب النساء ذوات الإعاقة في عمليات بيجين+٣٠ في أفريقيا وآسيا. وسلطت روث في ملاحظاتها الضوء على التحديات التي واجهتها النساء ذوات الإعاقة في جهودهن للمشاركة مع حركة حقوق المرأة في المنطقة ، وأهمية بيانات

المواطنين لإثراء الدعوة. واعترفت دولامسورين بأنه على الرغم من قيام العديد من بلدان آسيا والمحيط الهادئ بتقديم تقارير وطنية عن بيجين+٣٠ ، في منغوليا على سبيل المثال ، فإن النساء ذوات الإعاقة ، ولا سيما الصم ، لم يكن لهن مشاركة تذكر في صياغة التقارير الوطنية. كما سلطوا الضوء على استمرار انخفاض مشاركة النساء ذوات الإعاقة في لجنة وضع المرأة ونقص تمويل منظمات النساء ذوات الإعاقة. وركز الجزء الثالث من الحدث على الممارسات الجيدة والشراكات وتحدث خلالها كل من سالي ندوتا ، المديرة التنفيذية لمنظمة الاعاقة المتحدة في كينيا ، ومانيشا ماهارجان ، مديرة المشروع في المنظمة الدولية للاعاقة في نيبال ، التي ناقشت المبادئ الستة لمؤسسات التعليم العالي التي سلطت الضوء على الالية التي ادى تنفيذها إلى المزيد من مشاركة منظمات الاشخاص ذوي الاعاقة بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة في مشاريع مختلفة بما في ذلك التوظيف والتعليم الشامل.

وأبرزت جهدة ابو خليل ، المديرة العامة للمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة ، دور المنظمة في ضمان إدماج النساء ذوات الإعاقة والمنظمات الممثلة لهن من خلال انشاء الملتقى العربي للنساء ذوات الاعاقة . واثنت على الشراكة القائمة بين المنظمة وهيئة الامم المتحدة للمرأة ومشاركة المنظمة في اعداد التقرير العربي حول بيجين +٣٠.

حول الشراكة والتعاون ، اكد الدكتور منجورل كبير ، كبير مستشاري التنسيق وقائد الفريق العالمي المعني بالمساواة بين الجنسين وإدماج الإعاقة والتقاطع في هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، على التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمواصلة إشراك النساء ذوات الإعاقة على جميع المستويات في كافة القضايا التي تعنيهم داخل منظومة هيئة الامم التحدة للمرأة.

وفي ملاحظاتها الختامية ، اكدت ميريام نثينج ، مستشارة حقوق الإنسان في التحالف الدولي للاعاقة ، بأن القمة العالمية الثالثة هي منصة مهمة للالتزام بالتغيير ، ولا سيما دعوة الحكومات وشركاء التنمية إلى الالتزام بنسبة ١٥ في المائة من برامج التنمية الدولية على المستوى الوطني لمتابعة إدماج الإعاقة (١٥ في المائة مقابل ١٥ في المائة) وتأييد إعلان عمان-برلين.

القمة العالمية للاعاقة

القمة العالمية الثالثة للإعاقة: أعمال ومناقشات ومقررات وتوصيات وإعلان برلين عمان «لعالم دامج للجميع»

لعل القمة العالمية للإعاقة ليست مؤتمرا رفيع المستوى فحسب، ولكنها حدث غير عادي وفق جميع المقاييس. إنها مؤتمر بحث ومراجعة وتقويم وفرصة لإصدار قرارات وتوصيات قابلة للتنفيذ مع إبداء حماسة الحكومات والمنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة ما يكفي من الحماسة لإطلاق الالتزامات والتعهدات.

وقد ثبت نجاح هذه القمة، التي عقدت يومي ٢ و٣ نيسان، ابريل ٢٠٢٥ في برلين (المانيا)، بأكثر من مقياس: فقد شهدت قطع ما يزيد على ٨٠٠ التزام، بينما عرفت الكثير من المناقشات حول مواضيع حساسة في جلسات عامة مفتوحة، وفي أحداث جانبية خاصة، أسفرت جميعها عن إصدار توصيات واقتراحات عملية قابلة للتطبيق.

وكانت الجلسة الافتتاحية خير مثال على كون القمة فرصة للتقويم وللمراجعة وللتعديل، ولقطع العهود والالتزامات، مع ملاحظة المآخذ على التعامل الحكومي وغير الحكومي مع قضية الإعاقة ومع إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول والمجتمعات المختلفة، ولا سيما في البلدان التي صادقت على الاتفاقية الأممية الخاصة بحقوق ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، الذي يجعلها عهدا دوليا ملزما يحتم العمل على تطبيق أحكامها.

شكلت القمة العالمية الثالثة للإعاقة لحظة هامة، بل حاسمة، على صعيد تجديد الالتزام بالعمل

على دمج الإعاقة في كل نواحي الحياة الاجتماعية. وكانت القمة ناجحة بالحضور الشخصي المباشر لما يزيد على ٤٥٠٠ مشارك من أكثر من مئة دولة. على أنهم يتألفون من ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية، علما أن النسبة المئوية الأكبر من المشاركين هم من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يمثلون جمعياتهم ومنظماتهم، العاملة والناشطة في مختلف أنحاء العالم. هؤلاء جميعهم التقوا للمشاركة في الحدث الاستثنائي الذي شهدته العاصمة الألمانية، برلين.

والقمة حدث صار إلى تنظيمه وتعهده أساسا التحالف الدولي للإعاقة المعتبر الصوت الممثل لحركة الإعاقة الدولية، وهو استضاف هذه القمة التي نسقتها ورعتها رسميا كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية ألمانيا الاتحادية. وكان العمل المباشر هو لوزارة التنمية الاقتصادية والتعاون الألمانية الفدرالية، وكذلك للدوائر الحكومية المختصة في الأردن الشقيق.

في الجلسة الافتتاحية تحدث القادة من مختلف أنحاء العالم عن التزامهم بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وكان رئيس التحالف الدولي الدكتور نواف كبارة قد شدد على الدور المركزي لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في صياغة السياسات على الصعيد الدولي. وقد أعاد التأكيد على ضرورة الالتزام بمقاربة حقوقية المنطلق والتوجه تجاه عملية الدمج، والضرورة الملحة لمعالجة الثغرات المتمادية في السياسة والممارسة. وكانت ملاحظاته هذه قد أرست أساسا صلبا ومتينا للمناقشات التي شهدها المؤتمر.

لعل أحد أهم ما شهدته هذه القمة إعلان المستشار الألماني أولاف شولتز عن خطط بلاده بتخصيص ١٥٪ من الأموال المرصودة للتعاون الدولي والتنمية، وذلك في وقت تتراجع دول كثيرة عن تمويل خطط دمج الإعاقة وذويها وبرامجه، دعك من تقليص النفقات العامة الأخرى. كما عبر عن تقديره لقيادة الأردن والتحالف الدولي للإعاقة وعملهما المشترك في الدفع باتجاه التغيير المفيد ذي المغزى من خلال هذه القمة.

أما العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، فتحدث مليا عن أهمية الدور الطليعي لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في تحقيق عمليات دمج الإعاقة وذويها، وأهمية التصدي لدمج الإعاقة في المساعي الرامية إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بالفعل في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية كالوضع المستمر الذي يشهده العالم في قطاع غزة.

من جهتها، أثارت نائب الأمين العام للأمم المتحدة السيدة أمينة محمد(عبر فيديو مسجل) المخاوف من تباطؤ التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالإعاقة ودمجها، علما أنها تتأخر وتتراجع في بعض المجالات والميادين. كما شددت على الحاجة الملحة إلى العمل للتصدي لهذه الهموم وبواعث القلق في خلال الأعوام الخمسة التالية المتبقية من عمر أجندة التنمية المستدامة.

كان للقمة جلسة افتتاحية ثانية بعنوان «أصوات الإدماج»، وفيها جرى تسليط الضوء على المبادرات الرائدة الممهدة للطرق والممرات، التي تتمتع بمقدرة تغيير النتائج والحصائل بصورة إيجابية لمصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي المبادرات المتجذرة في تأمين مشاركة جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة. في هذه الجلسة أعلن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الدكتور تادروس أدهنوم جبريسوس عن مبادرة دولية جديدة تعمل على جمع المنظمات العاملة في مجالي الصحة والإعاقة، ولا سيما جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بهدف تقوية عمل منظمة الصحة العالمية التقني مع المجتمع الأهلي المدني، مما يساعد في ضمان نتائج وحصائل صحية وطبية أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة.

أما لجنة الشباب في التحالف الدولي للإعاقة، ممثلة بالسيدة شارلوت يانغ، فاطلقت دعوة الشباب إلى العمل التي طورتها لجنة الشباب في التحالف الدولي بالشراكة مع منظمة اليونيسيف ومؤسسة سايتسايفرز. وهذه الوثيقة تلخص الأولويات الأساسية لإشراك الشباب ذوي الإعاقة

بطريقة مفيدة ولها مغزاها وجدواها. وهي تشكل خارطة طريق لضمان تمتع الشباب ذوي الإعاقة بصوت في صياغة الالتزامات والتعهدات المقدمة في القمة وما بعدها.

كذلك عرضت عضو اللجنة التنفيذية للتحالف الدولي للإعاقة ورئيسة الاتحاد العالمي للصم المكفوفين،، السيدة سانيا ترشاي، بعض النتائج والتوصيات الأساسية من منتدى المجتمع المدني وإعلانه. تعبر هذه اللمحات الثاقبة عن أولويات المجتمع المدني الدولي ومطالبه، مع ضمان أن تكون نظرات الأشخاص ذوي الإعاقة وآرائهم ومواقفهم في صلب المداولات والمناقشات الجارية في القمة العالمية للإعاقة.

من ناحيته، تكلم وزير التعاون الدولي النروجي أزموند غروفر أوكرُست عن دعم بلاده قديم العهد وطويل المدى للقمة، ولا سيما أنها كانت قد ساعدت في تنظيم قمة العام ٢٠٢٢ واستضافتها. كما أعلن عن زيادة التمويل لبرامج التنمية الدامجة للإعاقة وذويها.

بدورها، ركزت المدير التنفيذي لوكالة المستوطنات والاستيطان التابعة للأمم المتحدة، السيدة أناكلوديا روسباخ على الجانب الهندسي وتداخله مع الهم الاجتماعي، فشددت على أهمية إقامة مدن دامجة، تتميز بكونها سهلة الارتياد والوصول إلى مرافقها. وشاركت تفاصيل مبادرة جديدة جرى إطلاقها في القمة. كما أكدت تأييد وكالتها الأممية لإعلان عمان - برلين ودعمها له. وقد سلطت الضوء في هذا المجال بقوة على الحاجة الماسة إلى التخطيط المديني الدامج. وأخيرا، أطلقت المفوضة في المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، السيدة ماري لويز أبومو، دعوة ملحة إلى الدول الأفريقية حتى تصادق على البروتوكول الأفريقي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تجدر الإشارة إلى أن انعقاد القمة يوم ٢ نيسان/أبريل ٢٠٢٥ ترافق مع إطلاق المسودة النهائية لإعلان منتدى المجتمع المدني الذي جرت أعماله في اليوم السابق(١ نيسان، ابريل ٢٠٢٥) لانعقاد القمة، وذلك على هامشها. وقد أتى ذلك الإعلان متضمنا ١٧ توصية ودعوة إلى العمل وقرار تطبيقي. وقد اشتمل المنتدى على حضور ممثلي المجتمع المدني الأهلي، وجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة ، إلى جانب المدافعين عن حقوق الإنسان ، ومقدمي العناية الأسرية وموفري العون والدعم، والمنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان التنمية الدامجة للإعاقة والعمل الإنساني.

ويتمتع هؤلاء المشاركون، وهم من مناطق العالم المختلفة، بتجارب وخلفيات ثقافية وفكرية واجتماعية متنوعة. لقد التقى جميع هؤلاء الممثلين ال٦٠٠ من أجل غاية مشتركة: حماية المكتسبات التي يحرزها المرء - ولا سيما إذا كان من الأشخاص ذوي الإعاقة — بصعوبة وبجهد هائل، والدفع قدما بمسيرة الترقي والتقدم. وقد دعوا إلى اعتماد مبدأ المساءلة مع إعادة التأكيد على الدمج الكامل والفعال للأشخاص ذوي الإعاقة ليس باعتباره منة أو فضل، وإنما لأنه مسألة عدالة وحق. وفي لحظة تتعرض الحقوق للتهديد وتقلص حيز الحياة المدنية والمجتمع الأهلي المدني وانكماشه، «نجد أن عزمنا على تولي القيادة انطلاقا من حركة الإعاقة لم يكن يوما أكثر أهمية وحيوية منه اليوم».

كما يعرب ممثلو المجتمع المدني عن تذمرهم من كون التنفيذ غير متوازن، وضعيف التمويل ورمزي في أكثر الحالات والأحيان. ولكون الأشخاص ذوي الإعاقة يواصلون العيش في حال من الفقر والحرمان، لم يكن أمام ممثلي المجتمع المدني بد من الإعراب عن ذعرهم واستيائهم من عدم تضمين الأشخاص ذوي الإعاقة في أجندات التنمية القائمة. ولم يفتهم أن يطلقوا دعوة ملحة

إلى تقسيم واضح وصريح للأدوار وللمسؤوليات في عمليات إدماج الإعاقة. وهم يرون وجوب التحول في مجال التعاون الدولي من «العمل لأجل» إلى «العمل مع». وعليه، ألح المجتمعون على الدمج الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع ميادين السياسة من التعليم والتشغيل، مرورا بالرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وغيرها مع اعتماد مؤشرات واضحة وصريحة وآليات تطبيق وفرض. كما أعربوا عن تخوفهم من تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان من ذوي الإعاقة لخطر العنف والإسكات والعزل بصورة متزايدة على نحو مقلق. لذا يجب ضمان حمايتهم ومشاركتهم وذلك في جميع الحوارات الخاصة بحقوق الإنسان، وآليات المراقبة الخاصة بذلك ومخططات التنمية.

واختتموا إعلانهم بتوجيه دعوة حارة إلى الحكومات، والمانحين، والمنظمات الدولية وجميع العاملين في مجال التنمية إلى اعتماد التدابير المختلفة الضرورية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان مشاركتهم في إعمال حقوقهم والتخطيط لمستقبلهم والعمل لاندماجهم بصورة تامة وصحيحة في مجتمعاتهم حول العالم.

اجندة القمة ضمت اكثر من ٣٦ جلسة بين رئيسية وجانبية، بعناوين مختلفة ابرزها « تعزيز الثقافات الديمقراطية الدامجة من خلال قيادة الاشخاص ذوي الاعاقة»، «بناء مدن مستقبلية دامجة»، «معالجة الوصم والتميز والعنف ضد النساء ذوات الاعاقة»،« الصحة للجميع: تحويل النظم الصحية وضمان المساواة في الصحة للاشخاص ذوي الاعاقة»، « من الاجراءات التدريجية الى التغيير النظامي: كيفية تحويل انظمة التعليم لتكون شاملة ومتاحة للجميع»،« من الحد من المخاطر الى التعافي، ممارسات دامجة للاعاقة في الكوارث والنزاعات»، «المشاركة السياسية اداة لتمكين الاشخاص ذوي الاعاقة»،كما تتضمن المؤتمر دردشات حوارية.

وقد نظمت المنظمة العربية للاشخاص ذوي الاعاقة بالشراكة مع جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ثلاث جلسات جانبية تناولت الموضوعات التالية: «التكنولوجيا والابتكار وريادة الاعمال كداعم للعيش باستقلالية للاشخاص ذوي الاعاقة»، «التمكين الاقتصادي للاشخاص ذوي الاعاقة: دور الضمان الاجتماعي الخاص بالاعاقة وامكانية تطبيقها في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط» وجلسة حول «وضع الاشخاص ذوي الاعاقة في غزة».

وقد شارك في القمة ما يقارب ١٠ وزراء شؤون اجتماعية عرب ونائب الامين العام المساعد لقطاع الشؤون الاجتماعية العرب في جامعة الدول العربية. وتوصلت اعمالها في الختام الى اعلان برلين عمان الذي تناول رؤية المشاركين، لعالم دامج للجميع» يتمتع فيه جميع الاشخاص ذوي الاعاقة بحقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية عبر التعاون الدولي والزام كل دولة الوفاء بالتزاماتها. وقد وقع على البيان ٩٤ جهة من بينها ٧٠ دولة ومنظمات امم متحدة وجهات اقليمية واطراف ممولة. ومن العالم العربي وقع على الاعلان ١١ دول عربية اضافة الى جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

للاطلاع على تفاصيل اكثر حول القمة يمكنكم زيارة الموقع التالي:

https: //www. globaldisabilitysummit. org

وفيما يلي النص الكامل لاعلان برلين عمان:

إعلان عمان-برلين حول الدمج العالمي لحقوق وقضايا الإعاقة

لقد اجتمعنا هنا في برلين للدفع بالجهود العالمية لتحقيق الدمج للإعاقة في جميع أنحاء العالم.

وإذ نبني على التزامنا المشترك بالاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقاربة القائمة على حقوق الإنسان في ما يخص التنمية الشاملة للإعاقة، الأمر المنعكس في المصادقة شبه العالمية على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.؛

نعاود التأكيد على نتائج القمتين العالميتين السابقتين للإعاقة لعامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢، والقمم الإقليمية التمهيدية التي سبقت هذه القمة، وكذلك المشاورات مع منظمات المجتمع المدني؛

إننا نؤكد أننا سوف نعمل معاً من أجل إحراز تقدم نحو التطبيق الكامل لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، وتحقيق التعاون الإنمائي الدولي الدامج للإعاقة، في مجال العمل الإنساني؛

في ضوء ما سبق، فإننا نتبنى هذا الإعلان وثيقةً ختامية للقمة العالمية الثالثة للإعاقة ٢٠٢٥ في برلين.

رؤيتنا لعالم دامج للجميع

إننا نتطلع نحو عالم يتمتع فيه جميع الأشخاص ذوو الإعاقة بمن فيهم النساء والأطفال ذوو الإعاقة، بحقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقضاء على جميع الحواجز التي تحد من المشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع على أساس من المساواة مع الآخرين.

إننا نتطلع إلى عالم يكون فيه دمج الإعاقة عنصراً متأصلاً وطبيعياً في التعاون الدولي، وبصفة خاصة في برامج التنمية الدولية والعمل الإنساني. في هذا العالم، المشاركة الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، بما في ذلك منظمات النساء ذوات الإعاقة، ينبغي أن تكون واقعاً معاشاً في مراحل تصميم وتخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

إننا نشدد على الدور الهام للتعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان جنوب العالم، في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق غرض وأهداف اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التأكيد على التزام كل دولة طرف بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وتخصيص الحد الأقصى المتاح من الموارد الداخلية لتحقيق هذا الهدف.

إننا ندرك أن برامج التنمية الدولية يجب أن يتم تسريع مجهوداتها لتضمين دمج الإعاقة وإشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بفاعلية. إننا نعاود التأكيد على أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٢٠-٢٠٣٠ ومبادئها الخاصة الى ضمان الا يتخلف أحد عن الركب والوصول إلى الأكثر تأخراً أولاً.

إننا سوف نسعى لضمان مواءمة أن تكون البرامج الإنمائية وبرامج العمل الإنساني الدولية مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومادتيها ١١ و٣٢.

اننا نعلن الآتي:

١. سوف نسعى جاهدين لكي تكون جميع برامجنا الإنمائية الدولية شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة ومتاحة لهم، من خلال المساهمة الفعالة والإيجابية لتحقيق المساواة الشاملة والكاملة وعدم التمييز وعدم الإضرار.

٢. سوف نسعى حثيثاً لضمان أن تكون نسبة ١٥ في المائة على الأقل من برامج التنمية الدولية التي يجري تنفيذها على المستوى القطري ساعيّة نحو دمج الإعاقة باعتبار ذلك هدفا لها (١٥٪ لـ ١٥٪).

إن تحقيق مستهدف الـ ١٥ في المائة يتطلب عملا مشتركاً لزيادة الجهود المبذولة من خلال تركيز الموارد الحالية لتحقيق دمج الإعاقة وتخصيص المزيد من الموارد لهذا الغرض.

وسوف نسعى جاهدين لتحقيق هذا المستهدف بحلول عام ٢٠٢٨، وهو العام الذي ستعقد فيه القمة العالمية الرابعة والقادمة للإعاقة.

٣. إننا نعترف ونحتفي بدور منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. من هنا فإننا مصممون على ضمان الإشراك الكامل والفعال لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم المؤثرة في كافة مراحل

برامج التعاون الإنمائي وبرامج العمل الإنساني. إننا نشدد على ضرورة تهيئة بيئة آمنة وممكنة للمجتمع المدني وجميع المدافعين عن حقوق الإنسان، وبصفة خاصة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. إننا سوف نسعى جاهدين إلى تعزيز تخصيص الموارد لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والشراكات معهم في سياق التعاون الدولي.

٤. إننا سوف نسعى جاهدين لجعل الدمج واقعا للأشخاص ذوي الإعاقة كافة، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الأقل تمثيلا، وأولئك الذين يواجهون خطرا كبيرا من الاستبعاد أو أشكال التمييز المضاعف متعدد الجوانب، خصوصا النساء والفتيات وكذلك الأطفال والشباب ذوي الإعاقة. إننا سوف نتصدى للتمييز المضاعف ونعزز المساواة بين الجنسين. إذا كان التمييز متعدد الجوانب، يجب أن تكون استجابتنا له بدورها متعددة الجوانب.

٥. إننا سوف نسعى جاهدين إلى تبني دمج الإعاقة من خلال التعاون الإنمائي الدولي، مدركين ان دمج الإعاقة مهم لكافة القطاعات.

٦. إننا سوف نسعى جاهدين لجعل العمل الإنساني شاملاً للأشخاص ذوي الإعاقة ومتاحاً لهم، على النحو المطلوب بمقتضى المادة ١١ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإطار عمل سينداي للحد من مخاطر الكوارث، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٢٠١٩ بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع، والمبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة (IASC).

إننا نتعهد ببذل كل جهد لإزالة العوائق التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في حالات الخطر، بما في ذلك حالات النزاع المسلح وحالات الطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية، وكذلك في الوصول

الى خدمات الإغاثة والحماية والتعافي. كما أننا سوف نضمن مشاركتهم في التخطيط والتصميم والتنفيذ والرصد والتقييم وكذلك تنسيق برامج العمل الانساني.

٧. إننا سوف نعزز إقامة شراكات مع المعنيين بما في ذلك الجهات الفاعلة الوطنية المعنية، والقطاع الخاص، والنقابات، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني لتبني دمج الإعاقة. إن هذه الشراكات سوف ترتكز على التعلم المتبادل والتبادل الذي غايته تشجيع إجراء المزيد من البحوث والتمويل الثنائي ومتعدد الأطراف لغايات دمج الإعاقة وما يرتبط بها من أمور، بما في ذلك التكنولوجيا المساندة والذكاء الاصطناعي.

٨. إننا سوف نضاعف جهودنا الرامية إلى جمع البيانات والأدلة المتعلقة بوضع الأشخاص ذوي الإعاقة وبما يتعلق بالتعاون الإنمائي الدولي الشامل للإعاقة وكذلك العمل الإنساني؛ بهدف تحسين السياسات والاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة.

إننا نقر بمؤشر سياسات لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي (OECD-DAC) بشأن إدماج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة باعتباره آلية هامة للرصد والتوجيه ونحث لاستخدامه على نطاق واسع ومواصلة تدعيمه. إن جميع الجهات، بما في ذلك المنظمات متعددة الأطراف، مدعوة إلى تقديم تقارير حول دمج الإعاقة في برامجها. حيث أن هذا أمر أساسي لكي تتمكن البلدان من رصد محفظة تنموية لبرامج التعاون الإنمائي الخاصة بها.

٩. مع وجود أكثر من مليار سبب للتغيير، فإننا على أهبة الاستعداد لتوحيد وجمع مجهوداتنا وقوانا لكي نضمن أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مدعومة بفعالية اليوم وفي عالم ما بعد اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

تقارير

الندوة الإقليمية حول الأشخاص ذوي الإعاقة في مرحلة النزاعات وحالات الطوارئ والزلازل في المنطقة العربية

هذه الندوة حدث بالغ الأهمية والخطورة بسبب الموضوع الذي تتناوله، وهو موضوع قد يبدو متكررا لكنه حيوي وحساس لبلداننا المعرضة لشتى أنواع المخاطر من حالات النزاع المسلح والكوارث الطبيعية من مناخية وزلزالية. لذلك تتم تغطية كل المداخلات بتفصيل ملحوظ لانطوائها على ابعاد هامة وذات دلالات حاضرا ومستقبلا.

جلسة الافتتاح

استهل كلمات الافتتاح رئيس كل من المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة والتحالف الدولي للإعاقة، الدكتور نواف كبارة، الذي أكد على «موضوع ندوتنا استثنائي لجهة تحديد المخاطر والكوارث وأنواعها ودرجات شدتها وخطورتها، سواء كانت كوارث طبيعية أم من صنع الإنسان كما هي الحال مع الحروب والنزاعات المسلحة والترتيبات والتدابير المعتمدة لتنظيم حياتنا بل ومعيشتنا اليومية في مساكننا ومبانينا ومعاملنا ومصانعنا ومتاجرنا ومكاتبنا، وعلى طرقاتنا وفي شوارعنا وأزقتنا،حيث يحتمل أن تشب الحرائق وتشتعل، وتقع حوادث السير العادية والكبرى الاستثنائية، وتتهدم فجأة المباني الآيلة إلى السقوط، وتقع حوادث الطيران وغرق السفن أو تعرضها للأضرار نتيجة الأعاصير والحالات الطبيعية وبسبب الإهمال أو عدم الدقة في الرقابة، أو نتيجة الاعتداءات البشرية.

استثنائي مع توسع العمران البشري وتكاثر أعداد الناس على سطح كوكبنا بأعداد ونسب غير مسبوقة، مما يهدد بازدياد مجموع الضحايا أو الخسائر البشرية في كل حادث أو كارثة من جهة. ومن جهة ثانية، يعمل هذا الوضع على ارتفاع نسبة وقوع الحوادث والكوارث بفعل العوامل الطبيعية، ونتيجة ضعف البنيان وركاكة أسسه بفعل أعمال الغش والإهمال واللامبالاة من قبلنا نحن البشر. ونحن طبعا المسؤولون عن حياتنا وعن سلامة وجودنا وعيشنا الحر الكريم. والموضوع استثنائي بالنسبة إلى ضرورة الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة وعدم إهمالهم في عمليات الإسعاف والإغاثة والإنقاذ، وفي الترتيبات المعيشية الطارئة مؤقتة كانت أم دائمة في أوضاع النزوح واللجوء والتشرد وما إلى ذلك من تطورات تستجد بفعل حالات الخطر على اختلافها. والمؤسف أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة عرضة للنسيان بل والتغافل والإهمال اليوم وقبله وبعده ربما.

من هنا أتى طرح المادة ١١ في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فحالات الخطر والظروف الطارئة هذه، حتى ولو بدت قليلة — لا بل ونادرة أحيانا — في بعض الدول والمجتمعات، لها تبعات إنسانية ومادية ومعيشية متناهية الخطورة على الأفراد ذوي الإعاقة وكل من يرتبط بهم، سواء كان من مساعدين ومهتمين وأفراد أسر من أهل وإخوة وأخوات وأزواج وأولاد. وليس بقليل ما يترتب على حالات الخطر من مخاطر إضافية ومضاعفات محسوبة وغير محسوبة يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة، الذين تحاول المادة ١١ أن تلفت الانتباه إليهم وإلى ما يحدق بهم من أخطار وتحديات وصعاب في أوضاع الخطر والطوارئ الإنسانية أيا تكن أسبابها.»

خاطب المنتدين بعد ذلك سعادة مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية في جامعة الدول العربية، الوزير المفوض طارق النابلسي، الذي أشاد بالتعاون القائم منذ سنوات طويلة بين جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة. ثم استعرض الخطة العربية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوبئة والأزمات، موضحا أن هذه الخطة تشكل أحد العناصر الرئيسية لمبادرة أمين عام الجامعة العربية تحت عنوان العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٢٣ – ٢٠٣٢ مذكرا بأن هذا العقد قد تم إعداده في إطار الشراكة الهامة أيضا مع المنظمة. وكانت المنظمة أيضا قادت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني للتأكيد على مبدأ «لا شيء يخصنا من دوننا». كما أعلن أن خطة الأمين العام تضع تصورات للتحركات المسبقة حينما تحدث أي كارثة طبيعية أو من صنع الإنسان، وتعزز التدخل سواء في إطار العمل التطوعي أو في إطار منظمات المجتمع المدني ومؤسساته وكذلك تدخل الحكومات بما يمكن من العمل في إطار منظومة متكاملة تدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تلك الفترات الصعبة، والتي تتطلب التدخلات السريعة المنسقة مسبقا. وأشار الوزير المفوض النابلسي إلى أنه يجري التنسيق أيضا مع المنظمة لتنظيم بعض الدورات التدريبية بحضور الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم ومندوبين عن منظمات الهلال والصليب الأحمر العربي والوطني وغيرها من المؤسسات المعنية بما يمكن من تأهيل وتدريب المنظومة بشكل متكامل. كذلك أعرب النابلسي عن استعداد الجامعة للتعاون مع المنظمة من أجل القيام بالدورات التدريبية اللازمة لهذه الخطة، وكذلك لإعادة تفصيلها على المستوى الوطني وفقا لظروف وإمكانات كل دولة.

ثالث المتحدثين ممثل وزارة التضامن الاجتماعي في مصر الأستاذ خليل محمد خليل، رئيس الادارة المركزية لشؤون الاعاقة في الوزارة. ومما جاء في كلمته:«إن الأشخاص ذوي الإعاقة يُعدون من أكثر الفئات عرضةً للضرر أثناء الحروب والكوارث. وفي مناطق النزاعات مثل غزة،

تصبح معاناتهم مضاعفة، حيث يتقاطع الألم الإنساني مع عوائق النظام الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي. ففي ظل حصار مستمر وعدوان متكرر، يعاني ذوو الإعاقة في غزة من نقص في الخدمات الصحية، وندرة في المعدات الطبية، وغياب وسائل الإخلاء الآمن، مما يعرض حياتهم وسلامتهم للخطر بشكل كبير.لقد أكدت تقارير دولية ومحلية عديدة أن ما يواجهه الأشخاص ذوو الإعاقة في غزة يصل إلى حد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، من التمييز في الوصول إلى المساعدات الإنسانية، إلى التحديات الهائلة في الحماية أثناء الغارات والاعتداءات. هؤلاء الأفراد يحتاجون إلى دعم خاص ليس فقط بسبب إعاقتهم، ولكن لأنهم محرومون أيضًا من أبسط سبل الأمان والكرامة التي يستحقها كل إنسان.» وختم قائلا: «إن القوانين الدولية، وعلى رأسها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقيات جنيف، تُلزم المجتمع الدولي بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء النزاعات وتوفير البيئة الآمنة التي تضمن حقوقهم وكرامتهم. ومع ذلك، فإن الواقع المرير في غزة يُظهر فجوة واسعة بين النصوص القانونية والممارسات على الأرض، ما يدفعنا اليوم إلى التأكيد على ضرورة اتخاذ خطوات جدية وملموسة لتعزيز حماية هذه الفئة.»

كانت المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة، الدكتورة هبة هجرس، اخر المتحدثين إلى المنتدين. وقد نبهت الجميع إلى أن «الحروب انتهاك مضاعف لحقوق الإنسان، مرة لأن الناس مدنيون ومرة أخرى لأنهم أشخاص ذوو إعاقة، ومرة إضافية لأن في بعض مواثيق حقوق الإنسان الدولية ضمان لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أثناء الحروب والنزاعات المسلحة. من هذه المواثيق إعلان حقوق الإنسان للعام ١٩٤٨، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولا سيما المادة ١١، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٧٥ للعام ٢٠١٩ بشأن طرق حماية الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء النزاعات المسلحة». كما لفتت الدكتورة هجرس

إلى «أن التداعيات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في الحروب هي نفسها التي يواجهونها أيضا أثناء الأزمات والأوبئة والكوارث الطبيعية. وهم لذلك يدفعون أغلى الأثمان لها وهي تحول حياتهم جحيما بكل ما للكلمة من معنى. كما يجد الناجون ذوو الإعاقة من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية من المستحيل عليهم تلبية طلبات الإخلاء بفعل غياب آليات الإخلاء الملبية لاحتياجاتهم. وفي نهاية المطاف، يجدون أنفسهم وأسرهم ضحايا القصف أو الآثار المدمرة لإحدى الكوارث الطبيعية».

كذلك أوضحت المقرر الأممي الخاص أنه لو «أخذنا مثالا من غزة، لوجدنا جميع الأشخاص ذوي الإعاقة قد فقدوا فرصتهم في الحصول على الخدمات الصحية وإعادة التأهيل في مخيمات اللاجئين المعروفة، وفي الخيام المكتظة نتيجة تدمير المستشفيات أو انقطاع الخدمات الأساسية أو القيود المفروضة أو عدم إمكانية الحصول على المعونة الإنسانية».

ولم يفت الدكتورة هجرس أن تذكر بأن التداعيات الخطيرة للكوارث الطبيعية وللصراعات المسلحة على الأشخاص ذوي الإعاقة كانت محل اهتمام كبير لسلفها البروفسور جيرارد كوين، الذي كشف الفجوات الضخمة في السياسات والممارسات فيما يتعلق بتأثير الصراعات المسلحة على هذه الشريحة. كما أعلنت بإصرار أن هذا الموضوع سيظل أولويتها أيضا في خلال توليها المنصب. «وأول بيان صدر عني كمقرر خاص كان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣. وقد تناول المآسي والمخاطر التي يعيشها الأشخاص ذوو الإعاقة ويتعرضون لها في قطاع غزة وطرق تلبية احتياجاتهم الأساسية. وفي أول فرصة أتيحت لي كي أخاطب مجلس الأمن الدولي بصفتي مقرر أممي خاص، بينت أن تداعيات النزاعات المسلحة على الأشخاص ذوي الإعاقة تشمل: اشتداد

خطر فقدان حياة هؤلاء الأشخاص أثناء الأعمال العدائية بسبب الحواجز التي تحول دون نجاتهم وبحثهم عن الأمان: تعاظم خطر موتهم أو المضاعفات الصحية التي تصيبهم وإساءة معاملتهم والتخلي عنهم بتأثير تدمير البنية التحتية والخدمات بما في ذلك الأجهزة المساعدة؛ خطر فقدانهم استقلاليتهم نتيجة انهيار خدمات الدعم والبنية التحتية ومعدات التأهيل».

أخيرا، جددت الدكتورة هجرس الدعوة إلى «وجوب تيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل عاجل وملح إلى جميع المواطنين المدنيين في النطاقات التي تشهد نزاعات مسلحة، وفي طليعتهم أهالي قطاع غزة دون قيد أو شرط». ودعت بإلحاح إلى الوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة لضمان حماية وسلامة جميع المدنيين بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة. كما شددت على «شمول المساعدات التي تلبي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من مواد غذائية ومياه شرب نقية وأدوية وأجهزة تعويضية وأدوات مساعدة». وختمت بالتأكيد على أهمية دور المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة والتحالف الدولي للإعاقة في العمل على التنظيم والحشد، وعلى رفع مستوى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في كل هذه القضايا المصيرية.

الجلسة الأولى: اوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاعات والحروب في المنطقة العربية.

ترأست الجلسة الدكتورة هبة هجرس ،المقرر الخاص المعني بالاعاقة في الأمم المتحدة. وبحثت في أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاعات والحروب في المنطقة العربية . وكانت اولى المتحدثين عبر فيديو مسجل، السيدة امينة سيرموفيتش، مديرة مشاركة في قسم حقوق

ذوي الاعاقة في هيومن رايتس ووتش،التي تحدثت عن معاناة الغزيين عامة والاشخاص ذوي الاعاقة في القطاع خاصة. اشارت الى ان:« اكثر ما يؤلم في وضع اهل القطاع تعرض الاشخاص ذوي الاعاقة لأوامر الاخلاء والانتقال الى اماكن اخرى». وفي هذا المجال روت السيدة امينة تجارب العديد منهم، اللذين تحدثوا بالم عن اضطرارهم للانتقال من مساكنهم دون اجهزتهم التعويضية وادواتهم المساعدة. فكان على اهاليهم واجب حملهم والسير في عملية النزوح مسافات طويلة ولاوقات غير قصيرة تحت القصف وتهديد اطلاق النار المباشر عليهم. ولم يكن وضع البالغين ذوي الاعاقة من ارباب الاسر افضل حالاً من وضع القاصرين والصغار. وقد اخبرت عن اكثر من رب اسرة ذي اعاقة اضطر للاخلاء مع عائلته بصعوبة شديدة، وقد استغرقهم بلوغ مراكز النزوح اوقات اطول بكثير من العائلات الاخرى.

وكان ثاني المتحدثين فيها هو المستشار الإقليمي لشؤون الإعاقة في الإسكوا، الدكتور علاء سبيع، الذي عالج قضية سلامة الأشخاص ذوي الإعاقة وأمنهم. استهل كلامه بإيراد أبرز الاتفاقيات والقرارات الدولية الضامنة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات والطوارئ الإنسانية، وهي اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة ١١) المؤكدة على وجوب حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان سلامتهم في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية؛ اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية التي تكفل حماية المدنيين، بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة من الأعمال العدائية، مع التأكيد على توفير المعونة الطبية والإنسانية لهم دون أي تمييز؛

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٧٥، وهو القرار الأول الذي يعترف بشكل محدد بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء النزاعات المسلحة، ويدعو إلى ضمان الوصول إلى المساعدات الإنسانية، وإلى إدماج هؤلاء الأشخاص في عمليات السلام وإعادة البناء؛

إطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥-٢٠٣٠)، الذي يشدد على أهمية إدماج احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل إدارة الكوارث والطوارئ. وهذا يتناغم مع خطة عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول الإعاقة في العمل الإنساني المقرة في العام ٢٠١٩. وهي تهدف إلى ضمان أدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الاستجابة الإنسانية، بينما تدعو إلى تعزيز قدرات العاملين الإنسانيين لفهم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتلبيتها.

وإلى جانب إعلان حقوق الإنسان المؤكد على الحق في الحياة والكرامة والسلامة دون أي تمييز، بما في ذلك الإعاقة، لا بد من التنويه بأهداف التنمية المستدامة وتحديدا الهدف ١٦، الذي يشدد على السلام والعدل والمؤسسات القوية، مع التأكيد على عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.

إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام للعام ١٩٩٠: وهو يدعو إلى حماية الفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة،أثناء النزاعات.

قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ للعام ٢٠٠٠: وهو يدعو إلى حماية الفئات المستضعفة أثناء النزاعات، ويمكن توسيع نطاقه ليشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء والفتيات بينهم.

القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان: وهما يؤكدان على المسؤولية الجماعية لحماية وضمان احترام حقوق هذه الشريحة أثناء النزاعات.

اللافت جدا في حديث الدكتور سبيع تناول تأثير النزاع المسلح (العدوان الإسرائيلي) على

الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة المعرض طوال ٤٧٠ يوما لحرب إبادة وتطهير عرقي. ويمكن تفصيل هذا التأثير بإيجاز كما يلي: تدمير قرابة ٨٠٪ من قطاع غزة على مستوى المباني والمنشآت؛ حدوث حوالى ٣٠٠٠٠ حالة إعاقة جديدة: زيادة بنسبة ٥٠٪ في أعداد الأشخاص ذوي الاعاقة نتيجة الحرب؛ تدمير كل المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة، ولم يتبقَ إلا ثلاث مؤسسات تقدم خدمات التأهيل؛ منع دخول الأدوات المساعدة والمعينات للأشخاص ذوي الإعاقة. وتفيد الدراسات بأن ٧٦٪ من الأشخاص ذوي الإعاقة الغزيين بحاجة إلى معينات أو أدوات مساعدة، علما أن ٥٢٣٠ من أصل ٢١٠٠٠ طفل أصيبوا بجروح نتيجة العدوان يعانون إصابات تتطلب إعادة تأهيل كبيرة. ويتبين من البيانات الإحصائية الأولية وجود عشرة آلاف شخص أصيبوا بإعاقات جديدة، علما أنه قد تم الإبلاغ بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو ٢٠٢٤ عن أكثر من ١٢٠٠٠ من الأطفال ذوي الإعاقة في مختلف أنحاء قطاع غزة. ومن الآثار المقلقة التي تطال الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع القيام يوميا ببتر أطراف ١٠ إلى ١٢ طفلن وفق ما يستنتج من تقارير منظمة الصحة العالمية. الملاحظ تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة لخطر الإصابة أو القتل بنسبة أكبر كثيرا أثناء الاعتداءات والهجمات، وذلك بسبب عدم قدرتهم على الوصول إلى الأجهزة المساعدةكالسماعات والكراسي المتحركة. على سبيل المثال، أفادت فتاة ذات إعاقة سمعية لها من العمر ١٩ عاما ولا تملك معينا سمعيا أنها لم تتمكن من سماع صوت انفجار القنابل عند قصف ملجئها. يتأثير الحرمان من المعينات وغير ذلك، تجاهل الكثيرون من الأشخاص ذوي الإعاقة العديد من أوامر الإخلاء، مما تسبب بمقتل أو إصابة الأشخاص ذوي الإعاقة عند تلقيهم أوامر إخلاء دون إعطائهم وقتا كافيا.

لعل تأثير الحرب في قطاع غزة لا يختلف عنه في أي منطقة معرضة للحرب، لكنه يبدو هائلا ومضخما للغاية نتيجة كثافة السكان العالية في الجيب الصغير، وضيق رقعة المنطقة التي شهدت أعمال عدوانية تستهدف المدنيين بالدرجة الأولى. وقد برز هذا التأثير في انقطاع خدمات الإنترنت وشبكات الاتصالات الأخرى، مما أدى إلى الحد من قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الوصول إلى المعلومات الهامة أثناء الهجمات وعمليات الإخلاء، بما في ذلك موعد الإخلاء ووجهة الناجين أو مقصدهم وطريقهم إليه. وكان الناشطون والعاملون في مجال حقوق الإنسان قد لاحظوا كيف أعاق انقطاع الإنترنت قدرة الأشخاص الصم على التواصل بلغة الإشارة عبر مكالمات الفيديو. في المقابل، تم تدمير معظم البنية التحتية الطبية في قطاع غزة، بما في ذلك البنية التحتية الأساسية التي كانت في السابق تخدم الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد نفذت القوات الإسرائيلية ما يزيد على ٥٠٠ هجوم على المرافق الصحية، مما ألحق الضرر بما لا يقل عن ١١٠ مرافق صحية، وإصابة أو قتل أو احتجاز أعداد كبيرة من العاملين في مجال الرعاية الصحية. وتتوافر أدلة على مهاجمة القوات الإسرائيلية لوسائل النقل الطبية وتدمير ما لا يقل عن ٦٣ سيارة إسعاف. واعتبارا من أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤ الماضي، تم تصنيف ١٩ مستشفى و٧٥ مركزا صحيا أوليا في القطاع على «أنها خارج الخدمة»، مما ترك ١٧ مستشفى و٥٧ مركزا صحيا أوليا عبر القطاع في حال عمل جزئي، ولو أن مستشفى كمال عدوان في شمال القطاع قد دمر بصورة كاملة في خريف العام ٢٠٢٤، بعد ما يزيد على عام من بدء العدوان. وما يتصل بالقطاع الصحي وخدمته للأشخاص ذوي الإعاقة، عدم السماح على المعابر الحدودية بإدخال الإمدادات الطبية التي يحتاجها الأشخاص ذوو الإعاقة. بذلك تعذر عليهم الوصول إلى الأدوية المنقذة للحياة والأجهزة المساعدة والتعويضية.

المثير في مداخلة المستشار سبيع تناوله معاناة النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة أثناء الحرب، موردا بعض البيانات الإحصائية المعبرة مثل: واجهت نسبة ٥١،٧٪ من النساء والفتيات ذوات الإعاقة صعوبة في الوصول إلى الأدوات والخدمات الصحية. كما أشارت نسبة ٣٤،٦٪ منهن إلى عدم تمكنهن من الوصول إلى الأدوات المساعدة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. كما ذكرت نسبة ٣٦،٧٪ بأن أعمال تأهيل منازلهن قد تضررت وخربت بسبب القصف والغارات، وهذا ما جعل ٥٦،٩٪ يتحدثن عن زيادة درجة إعاقتهن بتأثير الظروف بالغة الصعوبة. وتبين أن نسبة ٤٢،٥٪ يعتبرن عاجزات عن الإخلاء والنزوح بسبب إعاقاتهن.وأفادت نسبة ٥٣،٤٪ من النازحات ذوات الإعاقة عن تعرضهن للانتهاكات في أماكن النزوح.

الملاحظ في تناول تجربة لبنان مع الحرب التركيز على وضع النازحين - والنازحين ذوي الإعاقة - بصورة خاصة، ولا سيما أن الأطفال والبالغين ذوي الإعاقة من النازحين لم يتلقوا أي دعم أو عون خاص أو منظم من الجهات المعنية الحكومية والأهلية وحتى الدولية، وإن كانت بعض الجهود المنسقة المحدودة لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة وبعض الهيئات الإنسانية المعنية بأعمال الإغاثة قد ساهمت في التخفيف من معاناة عدد من ذوي الإعاقة في عدد محدود من مراكز الإيواء، ولا سيما في المناطق التي تعرف نشاطا لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة المعنية بـ«قوة العمل» في المجال الاجتماعي. وكان عدد من تلك الجمعيات قد بذل جهدا تعاونيا منسقا فيما بينها وبين بعض جهات الإغاثة لتوفير مقدار من العناية والدعم للنازحين ذوي الإعاقة الذين تواجدوا في مناطق عمل تلك المنظمات المحلية محدودة القدرة والإمكانيات. مع ذلك، يروي الدكتور سبيع قصصا عن نازحين ذوي إعاقة لم تكن تجاربهم مريحة ومطمئنة. من ذلك قصة

الزوجين المكفوفين النازحين اللذين يشكوان من عدم حصولهم على المساعدات الإغاثية بسبب عدم معرفتهما بوصولها. ويخبر أيضا عن طفل نازح من ذوي متلازمة داون، لم يتسن له الحصول على الحفاضات التي يستعملها والداه له في ساعات الليل من أي جهة داعمة، الأمر الذي حدا بإحدى السيدات التبرع له بها طوال فترة النزوح. كما يحكي قصصا أخرى عن النازحين في كل من لبنان وغزة، حيث اضطرت أختان من ذوي الإعاقة البصرية إلى الإقامة فترة أيام على درج إحدى المدارس قبل أن تضطرا للانتقال إلى مكان آخر بعد قصف المبنى وتخريب أجزاء واسعة منه، وفرار النازحين الملتجئين إلى المقر.

يُسجَّل للدكتور سبيع استخلاصه للنتائج استنادا إلى التجارب المسجلة في قطاع غزة ولبنان أثناء اشتداد ضراوة الأعمال الحربية، وهو يصورها تحت عنوان تحديات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات أثناء الحروب والأزمات، ومنها: صعوبة الوصول إلى الملاجئ ومراكز الإيواء بفعل التصميم غير المهيأ لاستيعاب احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة الخاصة؛ انقطاع الخدمات الأساسية كالنقص في الإمدادات الطبية والأدوية اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ التهميش في خطط الإغاثة مع عدم التنبه لهم في توزيع المساعدات الإنسانية؛ وانعدام التنقل الآمن مما يوجد تحديات في الإخلاء نتيجة نقص وسائل النقل المؤهلة أو عدم توفر مرافق مساعدة؛ عدم توفر المعلومات الضرورية لحالات الطوارئ الميسورة الاستعمال أو المنال كما الحال مع لغة الإشارة أو التنسيق البصري؛ التعرض للعنف والإهمال مع زيادة خطر الاستغلال أو العنف بسبب الإعاقة؛ العوائق البيئية والاجتماعية بفعل ضعف الوعي لدى المجتمعات المحلية والعاملين الإغاثيين باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة؛ التحديات النفسية والاجتماعية ولا سيما مع تضاعف آثار الصدمات النفسية نتيجة العزلة أو فقدان الدعم الأسري والمجتمعي. من التحديات والصعاب

في إغاثة الأشخاص ذوي الإعاقة مجموعة أخرى تضم: صعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة، وغياب إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في إدارة البيانات، وشكوى الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمعات ومراكز النزوح من النقص في الاستجابة الفعالة، وعدم تأهيل أماكن النزوح ومراكز الإيواء لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة، والصعوبة الشديدة في النزوح بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم، وضعف فادح في القدرة المادية لشراء الأدوية والأجهزة المساعدة. وأحسن ما قدمه الدكتور سبيع عرضه لمجموعة مقترحات تطبيقية تساعد في زيادة فاعلية الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة في زمن الحروب والأزمات والكوارث الطبيعية.

ثالث المتحدثين في الجلسة الأولى هي عضو التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المغرب، السيدة عفاف عفان، التي استهلت مداخلتها بالتأكيد على أنه إذا كان للكوارث تأثير على الجميع بمختلف أعمارهم ومستوياتهم الاجتماعية وأوضاعهم الاقتصادية، فإن أثرها أكبر على الفئات الأكثر هشاشة كالنساء والمسنين والأطفال والأشخاص ذوي (في وضعية) الإعاقة، وذلك بسبب التحديات الإضافية التي يواجهونها في التعامل مع الأزمات. وانتقلت من ثم بحث التأطير القانوني لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من آثار الكوارث الطبيعية عموما والطوارئ الصحية، مسترشدة بنص المادتين ١١ و٢٥ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك بالحق في الصحة الذي ينص عليه العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي يشمل البيئة الاجتماعية والاقتصادية الملائمة، وكذا المقومات الأساسية للصحة مثل الغذاء والتغذية، والمسكن، والماء الصالح للشرب، والعمل في ظروف آمنة وصحية، وبيئة صحية. كذلك أدخلت في هذا الإطار القانوني إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية للعام ١٩٨٩، واستراتيجية وخطة عمل يوكوهاما للعام ١٩٩٤، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث للعام ١٩٩٩، ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث في سنداي، اليابان، الذي اعتمد إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠. وتؤكد السيدة عفان أن كل هذه المرجعيات القانونية شملت خطط وبرامج عمل وآليات خاصة بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة عند وقوع الكوارث وعند الطوارئ الإنسانية، علما أنها تؤطر عمل الدول وتدخلها في هذا المجال. استنادا إلى هذا الإطار تعرض الباحثة تجربة الأشخاص ذوي الإعاقة في المغرب في ظل جائحة كوفيد ١٩ وزلزال الحوز (المنطقة الجبلية العالية التي ضربتها هزة أرضية في مطلع خريف العام ٢٠٢٣). وقد استعانت بدراستين حول آثار الجائحة في زمن الحجر الصحي وبعده، وقد تناولت إحداهما الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام، والأخرى الأشخاص ذوي إعاقة التوحد وأسرهم بشكل خاص.ومن شواهدها أيضا تقرير عن وضع النساء ذوات الإعاقة أثناء كارثة زلزال الحوز. من استنتاجات الدراستين التأكيد على صعوبة إعداد تقرير موضوعي عن حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة في سياق الجائحة بسبب عدم توفر نظام لجمع البيانات والمعلومات، علما أن المعلومات التي توفرت عن المصابين بكوفيد - ١٩ لا تعطي فكرة واضحة عن وضعية الأشخاص ذوي الإعاقة. هذا ما جعل التقارير تركز على حياتهم اليومية وعلى الأوضاع التي قد تحول دون الحصول على الحقوق الأساسية. لذا تعلق الأمر إجمالا بوضع تصور لتأثير الوباء في الأوضاع المعيشية. ولا تغفل المداخلة الصعوبات في الوصول إلى المعلومات عن الجائحة ومعطياتها بصيغ ميسورة المنال لكافة الإعاقات البصرية والسمعية والفكرية، مع صعوبة تجميع المعطيات الدقيقة حول حول الأشخاص ذوي الإعاقات الذين أصيبوا بالمرض بفعل عدم

وجود مؤشرات ومعايير تستهدف الإعاقة مباشرة ضمن قواعد البيانات الخاصة بقياس أعداد المصابين والمتوفين والمعافين. كذلك واجه المعنيون صعوبات في احترام تدابير الوقاية نظرا إلى ملاءمة التجهيزات وغياب التدابير التيسيرية.

تجدر الإشارة إلى أن تبعات الجائحة كانت أشد خطورة على بعض الإعاقات، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعانون مشاكل صحية، والأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية الذين لم يعد بإمكانهم الاستفادة من خدمات الدعم، والقيام بالأنشطة اليومية، والأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية الذين عانوا من القلق والعزلة نتيجة حبسهم داخل منازلهم، وكذلك الأشخاص الصم وضعاف السمع الذين لم يستفيدوا من التواصل المناسب بسبب ارتداء الأقنعة أو الكمامات، والأشخاص الذين يستعينون بمساعدين شخصيين لأنهم فقدوا هذه الخدمة أو تم تقليصها. كذلك يتنبه المعنيون اليوم إلى غياب الخطط الحكومية الخاصة بحالات الطوارئ أو ضعفها عندما يتعلق الأمر بأخذها في عين الاعتبار متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن الصعوبات أيضا فقدان مصادر العيش أو نقصها بالنسبة إلى الأسر وبخاصة تلك التي تعتبر في وضعية هشة. كذلك لم توفر الحماية الاجتماعية المقدمة في فترة الجائحة ضمان كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة. فالدعم والمساعدات المقدمة إلى الأسر في خلال فترة الإغلاق لم تستهدف بصورة مباشرة الأشخاص ذوي الإعاقة أو أسرهم، ولم تضع في حسابها التكلفة المرتفعة جدا للإعاقة، والتي تختلف باختلاف نوع الإعاقة. وبسبب الجائحة، فقد الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يعملون في الغالب لحسابهم الخاص المورد الوحيد الذي يتيح لهم تلبية احتياجاتهم. ولم يستفيدوا من أي نظام تأمين أو حماية اجتماعية. ولا يكفي نظام المساعدة الطبية لتغطية الاحتياجات اليومية

للمستفيدين منه، وبخاصة في حال أولئك الذين يتوجب عليهم إعالة أفراد آخرين، الأمر الذي يضطرهم إلى الاستعانة بالمساعدات والرعاية التي يقدمها المجتمع المدني.

واستعرضت أيضا تقريرا عن نتائج زلزال الحوز الذي ضرب منطقة في جبال الأطلس بقوة ٧ درجات على مقياس رختر، مما جعله أحد أقوى الزلازل التي عرفها المغرب في خلال عقود طويلة. أسفر الزلزال عن مقتل ٢٩٦٠ مواطنا، وإصابة ٥٦٧٤ شخصا بجروح متفاوتة الخطورة، منهم من أدت إصابته إلى إعاقة دائمة. كذلك تضررت ٦٣٧٦٦ أسرة فقدت غالبيتها منازلها ومصادر رزقها. ونجم عن الزلزال تعرض ١٦١٣ شخصا لإعاقة دائمة. تعكس هذه المعطيات الرقمية حجم الكارثة ومدى تأثيرها على كبار السن والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء ذوات الإعاقة والنساء اللواتي أصبحن من ذوات الإعاقة بسبب الكارثة. وكانت النساء ذوات الإعاقة خلال الزلزال قد عانين من مشكلات ومتاعب جمة تمثلت أساسا في: صعوبة الإخلاء مع عدم توفر وسائل النقل أو الممرات الآمنة المخصصة لذوي الإعاقة، مما فاقم المخاطر التي واجهنها في أثناء الزلزل؛ واعتماد الإناث ذوات الإعاقة على الآخرين من أفراد أسرهن أو جيرانهن إلى حد بعيد في عمليات الإخلاء؛ والتجاهل في خطط الطوارئ التي تغفل اعتبارات الإعاقة لجهة الإنقاذ وتوفير مراكز الإيواء المناسبة؛ وفقدان الأدوات المساعدة نتيجة تعرض الكراسي المتحركة والعكازات والأطراف الصناعية للتلف أثناء الكارثة، مما زاد من عزلتهم وصعوبة تحركهم. وقدمت المتداخلة مجموعة توصيات لتأمين الدعم المناسب للنساء ذوات الإعاقة بطريقة تتصدى للصعوبات وتعالج المشكلات المرتبطة بها، كما في توفير ممرات ومراكز إيواء مناسبة ومؤهلة، وسرعة توفير بدائل للأدوات المساعدة المفقودة من جراء الكارثة، وإعادة تأهيل النساء ذوات الاعاقة بفعل الكارثة. ولا تغفل التوصيات الإدماج النفسي والاجتماعي، وتوعية المجتمع. لا يلغي طرح هذه التوصيات تناول التدابير الواجب اتخاذها لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من آثار الكوارث الطبيعية عموما والطوارئ الصحية، التي تشمل الوقاية، وتوفير رعاية صحية متخصصة تلائم احتياجات الإعاقة، وتوفير كافة أشكال الدعم اللازمة والملائمة لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة، وإشراكهم في خطط التعافي لضمان تلاؤم المساعدات مع احتياجاتهم مع تعزيز الجمعيات المحلية التي تعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة. وكان ختام المداخلة تقديم مشروع تدخل مجتمعي للمساهمة في الحد من آثار كوفيد ١٩ على الأشخاص الإعاقة في جهة أو منطقة درعة تافيلالت، وهذا مشروع رائد أنجزه تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد في المغرب بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية. هدف المشروع إلى تطوير نموذج تدخل مجتمعي متكامل لفائدة أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بغية تقوية قدراتها في مجال التشغيل الذاتي ومواكبة أبنائهملتمكينهم من مواجهة الأزمات وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية.

تولت الحديث بعد ذلك السيدة رجاء يحيى السيد التي تناولت تجربة تفعيل قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة أو تجاهلها في السودان. أوضحت بادئ الأمر أن نسبة الإعاقة الرسمية المعلنة والبالغة ٤،٨٪ حسب إحصاء ٢٠٠٨ (وهو آخر تعداد رسمي للسكان في البلاد) لا تتناسب مع وضع السودان، الذي يعيش صراعات مسلحة وحروبا أهلية منذ ما قبل استقلاله في العام ١٩٥٦ وحتى اليوم. فالأمم المتحدة تؤكد أن نسبة الإعاقة في البلدان التي تعيش أوضاعا شبيهة بوضع السودان تزيد على ١٥٪. ومعظم هذه الإعاقات هي بسبب النزاعات المسلحة والاقتتال القبلي أو الصراعات الداخلية التي لا شك ساهمت في زيادة عدد الأشخاص ذوي الاعاقة. إزاء ضخامة الأعداد، من الضروري للدولة وللمجتمع ولكل منظمات المجتمع المدني ولمنظمات

العمل الإنساني والحقوقي القيام بواجبها تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة من جراء الوضع المأساوي لهذه الحرب، التي أثرت عليهم بشكل حاد وزادت معاناتهم وبخاصة مع عدم توفر الحد الأدنى من متطلبات الحياة الأساسية بما يتفق مع المواثيق الدولية ومنها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي صادق عليها السودان في العام ٢٠٠٩.

تكفل المادة ١٠ من الاتفاقية حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة، وتنص المادة ١١ منها على ضرورة اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وسلامتهم في مناطق الخطر. وهذا الأمر لم نشاهده أو نسمع به طيلة فترة الحرب المستمرة منذ أشهر طويلة بين قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع؛ وقد أودت بأكثر من ١٢٠٠٠ سودانيا حسب إحصاءات منظمة أكلاند المتخصصة بتعداد ضحايا النزاعات. كما أسفرت عن أكبر أزمة نزوح مع تسببها بتشرد وانتقال ٧،١ ملايين نازح، وعدد غير قليل من اللاجئين الذين وفدوا على دول عدة كان لبلدان الجوار النصيب الأكبر منهم. لا يفوت المتحدثة التنبيه إلى أن شريحة الأشخاص ذوي الإعاقة تعتبر أشد شرائح المجتمع تضررا. ورغم غياب مسح تقديري للضرر اللاحق بأفرادها، فالمؤكد فقدان عدد غير معلوم منهم حياتهم بسبب الحرب إما لعجز البعض عن التواصل مع المتحاربين بفعل الإعاقة، وإما لعدم توفر فرص الإجلاء الآمن من مناطق الاشتباك المسلح. في أي حال، صار إلى إجلاء المحظوظين منهم بواسطة عائلاتهم أو بعض الخيرين إلى مناطق آمنة نسبيا، حيث بدأت معاناة جديدة مع النزوح واللجوء. وفي الحالين يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة

عدم توفر البيئة المؤهلة التي تستقبلهم، وهي تتسم بالازدحام الشديد وصعوبة الحركة والتنقل بسبب طبيعة المباني والطرق ودورات المياه المفتقرة إلى أبسط متطلبات نظام البناء وقانونه المهيأ لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يختبرون أيضا عدم تفهم الآخرين لقضية الإعاقة وحاجتها إلى بعض الترتيبات التيسيرية المعقولة. كما يشكون باستمرار من غياب المعينات أو الأجهزة التعويضية. وكانت الحرب قد أسفرت عن شح إمدادات وقود السيارات وارتفاع أسعار تذاكر السفر، مما جعل تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة أمرا بالغ الصعوبة، ولا سيما أن أغلبهم يحتاج إلى وسائل النقل الحديثة التي تتيح لهم التنقل بين ولايات البلاد عند النزوح وإلى البلدان المجاورة في حال اللجوء. ويتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة اللاجئين خارج السودان للتشدد في إجراءات الاستقبال الصعبة وللاستخفاف بحجتهم وبحاجاتهم، بينما يواجه بعضهم المضايقات والانتهاكات لحقوقهم في مخيمات اللجوء. كذلك طال الضرر أغلب مراكز تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة ومؤسسات تعليمهم وخدمتهم ومكاتب اتحاداتهم التي توقف عملها ودورها نتيجة استهداف بعضها بالقصف والتدمير أو اتخاذها مراكز قتال وتحصين. وعلاوة على انتهاك حقوقهم في التأهيل والتعلم والصحة، خسر الكثيرون منهم مصادر دخلهم بسبب توقف أرباب العمل في القطاعين العام والخاص عن دفع الأجور، وتعطل عمل من ينشطون في التوظيف الذاتي، مما أدى إلى تدهور مستواهم المعيشي لتتضاعف جروحهم وآلامهم بفعل انقطاع الأدوية والعلاجات، الأمر الذي تسبب بوفاة بعضهم. ترافق ذلك كله مع سوء الحالة النفسية للأشخاص ذوي الإعاقة على نحو يزيد معاناتهم في وقت لا تتم مراعاة احتياجاتهم الأساسية، علما أنهم بفعل الحرب يواجهون تحديات إضافية على صعيد حماية أنفسهم وأسرهم.

اختتمت الجلسة الأولى بحديث رئيس الاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين اليمنيين السيد عبدالله بنيان، الذي عرض باختصار الأوضاع المأساوية للأشخاص ذوي الإعاقة في بلاده بنتيجة الحرب والحصار. وقد ذكر في مطلع كلامه أن مدة الحرب في اليمن تجاوزت تسع سنوات، وقد أثرت على كل شيء في البلاد وبخاصة على الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة مباشرة، إذ فاقم الحصار والقتال معاناة هؤلاء الأفراد. من ذلك إقفال العديد من مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة وجمعياتهم التي كانت توفر الحماية والرعاية لهم. هذا ما يزيد من معاناة معوقي الحرب بصورة خاصة لأنهم لا يجدون مراكز تأهيل عاملة، مما يرتب عليهم الانتظار طويلا بعد إصابتهم حتى يتمكنوا من السفر إلى الخارج نتيجة إقفال المطارات. بذلك تتفاقم إعاقاتهم ومضاعفاتها. وحسب الإحصاءات تبلغ نسبة الإعاقة في الجمهورية اليمنية ١٥٪ من مجمل عدد السكان، وهذا يعني وجود ٤.٨ ملايين شخص ذي إعاقة في اليمن. وهم يعانون إشكاليات عديدة ويحتاجون إلى رعاية واهتمام وحماية وتدخلات نفسية في كافة مناحي الحياة. تجدر الإشارة إلى أن وجود صندوق رعاية وتأهيل المعاقين (وهو يمول من خلال رسوم تستوفيها الدولة على لفافات السجائر ومبيعات بعض المواد الأخرى) قد خفف من معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة وجمعياتهم ومراكزهم، إذ واصل دعمه لها في الحد الأدنى الذي ضمن استمراريتها حتى في ظل شح الموارد. كما توقفت المنظمات الدولية من ناحيتها عن دعم المراكز والمؤسسات والجمعيات وأوقفت تدخلاتها الإنسانية وخاصة في صنعاء وما حولها من محافظات.

الجلسة الثانية: الاستجابة الشاملة في اوضاع المخاطر الطبيعية والكوارث

ترأست الجلسة السيدة رحاب بورسلي، رئيسة الجمعية الكويتية لأهالي الاشخاص ذوي الإعاقة.

واستهلت بمداخلة المستشار القانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد ألكساندر بريتيجر، حول موضوع الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة. وقد أتت كلمته غنية بالشروحات العملية والقانونية وبالحديث عن الترتيبات الواقعية والتطبيقية. وفي ما يلي أهم ما ركز عليه المستشار بريتيجر:

مما لا شك فيه أن لموضوع القانون الإنساني الدولي والأشخاص ذوي الإعاقة صلة وثيقة بهذا السياق ، وعلى نحو أشمل بالبيئة الدولية الراهنة الشائكة بالنسبة إلى احترام القانون الإنساني الدولي. ونحن نعلم أن حوالى ١٦٪ من مجمل سكان أي دولة هم ذوو إعاقة، وأن هذه النسبة في مناطق النزاعات المسلحة قد ترتفع إلى ٣٠٪. إلا أن من الواجب عدم اختزال الأشخاص ذوي الإعاقة بمجرد إحصائيات، إذ إن وراء جميع تلك الإحصائيات والأرقام تجاربهم المعاشة الخاصة بمخاطر وأضرار محددة يواجهها هؤلاء الأشخاص. فلا أحد غير الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم أفضل دراية بهذه المخاطر والحواجز. لذلك تعتبر منظمات/ جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة بالغة الأهمية في رفع وإزالة الحواجز التي تجابه الأشخاص ذوي الإعاقة في تفسير القانون الإنساني الدولي وتطبيقه من قبل الأطراف المعنية بالنزاعات المسلحة. فالترويج لتفسير القانون الإنساني الدولي وتطبيقه على نحو دامج للإعاقة بالتكامل مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يشكل جزءا من رؤية اللجنة الدولية للصليب الأحمر للعام ٢٠٣٠ الخاصة بالإعاقة، وهي مصممة لجعل منظمتنا دامجة للإعاقة بصورة أكبر في برمجتنا الإنسانية، وبصفتنا رب عمل. والحوار مع جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم أمر لا غنى عنه بالنسبة إلينا في هذا المسعى. ونحن نسعد بدعم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لجهة المساهمة في بناء قدراتها على صعيد القانون الإنساني الدولي، وفتح قنوات اتصال مع السلطات والأطراف المسلحة الملقاة على عاتقها مهمة تطبيق أحكام القانون الإنساني الدولي. عليه، أعرض فيما يلي بعض الدلائل المعبرة عن واقع تفسير القانون الإنساني الدولي وتطبيقه على نحو دامج للإعاقة، والطرق التي يمكن لنا أن نعمل بها معا من أجل تحقيق هذا الهدف.

تشير المادة ١١ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تفسير القانون الإنساني الدولي وتطبيقه الدامجين للإعاقة، وهو القانون المطبق في أوضاع النزاعات المسلحة إن كانت دولية أم لا . وهذا النوع من التفسير والتطبيق للقانون الإنساني الدولي يقوّم المعوقات والحواجز والمخاطر المحددة التي تجابه الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال النموذج الاجتماعي والقائم على حقوق الإنسان، الذي هو في صلب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويمكن جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في العمليات والمسارات ذات الصلة بالقانون الإنساني الدولي.

وتشكل هذه المعوقات والمخاطر المحددة التي يجابهها الأشخاص ذوو الإعاقة جوهر النواحي الأساسية المعني بها القانون الإنساني الدولي. فالمدنيون ذوو الإعاقة، كغيرهم من المدنيين الآخرين، يتمتعون بالحماية بموجب أحكام القانون الإنساني المتعلق بمسارات العمليات العدائية ومسالكها (أي العمليات العسكرية)، ومبادئ التمييز والتناسبية والتدابير الاحتياطية الوقائية. أما حين يتعرضون للاحتجاز أو النزوح أو يبيتون جزءا من مجموعة سكانية في منطقة خاضعة لسيطرة أحد أطراف النزاع، وبخاصة إذا كان طرفا خصما في النزاع، فإن من حقهم أن يعاملوا معاملة إنسانية ومتساوية مع تأمين الحصول غير المتحيز على الإغاثة الإنسانية. من الأمثلة التوضيحية، من واجبات أطراف النزاعات المسلحة والتزاماتها اتخاذ التدابير الاحتياطية المجدية على صعيد حماية المدنيين ذوي الإعاقة من العمليات العدائية، وهي قد تشمل الإنذارات المسبقة بوقوع

هجمات وشيكة. لكن، في حال إذاعة الإنذار عبر الراديو، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية لن يسمعوه، بينما لا يرى الأشخاص المكفوفون المعلومات على أوراق وكراسات. كما يتعذر على الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية فهم المعلومات ما لم تقدم بلغة سهلة القراءة والفهم. لذلك يجدر بأشكال الاتصال أن تكون ميسورة الفهم والمنال للتنوع بين فئات الإعاقة وفيها، وإلا لن يكون في مقدور الكثيرين تلقي المعلومات واستيعابها، ونتيجة لذلك يتخلفون عن الركب ويحصرون في منطقة القتال. ربما أمكن للكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة تسلم الإنذار، ولكن حتى يتسنى لهم التصرف وفقا للإنذار لا بد من وقت كاف. فأحد المآزق المستحيلة بالنسبة إلى الأسر يتمثل إما في مغادرة الجميع معا، لكن مع إبطاء السير والتعرض لخطر الهجوم لأن أحد أفراد العائلة يعاني تقييدات حركية ويتعذر أخذ كرسيه المتحرك معهم، أو ترك محبوبهم ذي الإعاقة خلفهم بغية إنقاذ سائر أفراد العائلة. وحتى يصبح الأشخاص ذوو الإعاقة جزءا من عمليات الإخلاء المنظمة المؤقتة من إحدى مناطق القتال، من الضروري وضع بعض الترتيبات العملية في عين الاعتبار، ومنها تحديد الأشخاص ذوي الإعاقة، وتأمين وسائل نقل ومواصلات مؤهلة يسهل استعمالها، والسماح للأشخاص المساعدين وضمان إمكان أخذهم معيناتهم وأجهزتهم المساعدة معهم.

علاوة على ذلك، يقضي أحد الالتزامات الاحتياطية الأساسية المصممة لضمان التمييز بين المقاتلين والمدنيين بالتحقق من أن الأشخاص الذين يتعرضون لهجوم هم في الواقع أهداف

مشروعة. ويجدر بالقوات المسلحة والمجموعات المسلحة أن تتمتع بحد أدنى من الفهم بأن الأشخاص ذوي الإعاقات الحسية أو الذهنية أو النفسية الاجتماعية قد لا يقدرون على فهم الأعمال العدوانية أو التفاعل معها كما لو أنها تحدث مع الآخرين. من الجائز لهذا أن يساعد في تجنب أن ينتهي المطاف بالمدنيين ذوي الإعاقة معرضين للهجوم بفعل سوء تفسير أعمالهم التي تشير إلى أنهم جزء من القتال.

من الحيوي والحاسم أيضا التفكير بوجوب احترام العاملين الطبيين والمنشآت الصحية وحمايتها، أي عدم تعريضها للهجمات مع دعمها والسماح لها بمواصلة أداء وظائفها الإنسانية، بما في ذلك تقديم الرعاية والتأهيل والعلاج الأساسي الضروري بصورة مستمرة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين لديهم احتياجات خاصة محددة. وحيث أن الحروب تؤثر بصورة متزايدة على المراكز المدينية حيث تتوافر هذه الخدمات، فإن من الأهمية بمكان تذكير جميع الدول والأطراف بوجوب تأمين الحماية الخاصة لهذه الخدمات الأساسية الضرورية علاوة على اتخاذ جميع الاحتياطات المفيدة في أثناء الهجمات للحفاظ على البنية التحتية المدنية الحساسة. ويجوز لسنوات الصراع وغياب الاستثمار في هذه الخدمات والهيكليات المتخصصة التأثير في قدرات السلطات على تأمين الخدمات المناسبة....

ما هو سبيل العمل معا في تطبيق قانون دولي إنساني دامج للإعاقة؟ حسب وجهة نظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ثمة رغبة حقيقية في القيام بإشراك وثيق أكثر لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطة تعنى بترويج القانون الإنساني الدولي ومد انتشاره، مع تأمين المزيد من التفاعلات المباشرة بين جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة والسلطات وأفراد القوات المسلحة والجماعات المسلحة المكلفة بتطبيق القانون الإنساني الدولي. بهذه الروح قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العام ٢٠٢٢ بتنظيم مشاورات إقليمية مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتحالف الدولي للإعاقة وشركاء آخرين، وقد جمعت جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة والقيادات العسكرية ورتبت أحداثا للمتابعة. فالانغماس في حوار مباشر أشد تنويرا وإعلاما وتوجيها من قيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أصحاب المصلحة الآخرين في نقل هذه الاهتمامات والهموم إلى القيادات العسكرية بالأصالة عن الآخرين. وكان عدد من الدول وجمعيات الصليب والهلال الأحمر الوطنية قد قدمت تعهداتها الخاصة، وانهمكت مع جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه العملية. ويظل احتمال الالتزام بهذا النوع من الأعمال مفتوحا حتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٥ المقبل. وهذا قد يشكل طريقا واضحا محددا يمكن فيه للجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية للصليب أو الهلال الأحمر أن تتعاون مع جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان أعمال المتابعة، مع اعتماد وجهة نظر تؤيد ترويج التطبيق الدامج للإعاقة للقانون الإنساني الدولي، وذلك إلى جانب الالتزام باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تولى الحديث بعد المستشار بريتيجر المستشار الدولي بشأن دمج الإعاقة في حالات الكوارث والأزمات في مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، الدكتور مصطفى عطية الذي يقدم استشاراته للمكتب الإقليمي العربي. وقد عالج الدكتور عطية في مداخلته الاستجابات الدامجة للكوارث في المنطقة العربية في ظل الجهود المبذولة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وتمحور كلامه حول الرسائل الأساسية الهامة والخطوات الضرورية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية. كما رسم صورة عامة موجزة عن

الجهود المبذولة من قبل المكتب الإقليمي العربي للأمم المتحدة الخاص بالحد من مخاطر الكوارث بهدف تسريع عملية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات الحد من مخاطر الكوارث. وتناول أيضا المعوقات والحواجز التي تحول دون إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه الجهود عبر البلدان العربية. كذلك أوضح دور مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية، متطرقا إلى نتائج التقرير الإقليمي عن الوضع الراهن لعمليات إدماج الإعاقة في خطط الاهتمام بهذه المخاطر والتصدي لها. وشرح أيضا فوائد إدماج الإعاقة في هذه الجهود.

بالنسبة إلى الاستراتيجيات في البلدان العربية وإمكانية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جهود الحد من مخاطر الكوارث، يتم العمل على بناء قدرات ضباط الارتباط والمسؤولين المحوريين والهيئات الأخرى العاملة في ميادين الحد من مخاطر الكوارث. وفي الوقت نفسه يصار إلى تعهد التعاون بين جهود المكتب المتعلقة بإدماج الإعاقة على الصعيد الدولي وبين التأهيل على المستوى الإقليمي بحيث يوفر المعلومات لضباط الارتباط الإقليميين عن جهود أصحاب المصلحة والشأن الخاصة بإدماج الإعاقة، بما في ذلك الإرشادات والتقارير المنشورة. وينطوي الجهد على تنظيم ورش عمل وطنية وإقليمية تضم أشخاصا ذوي إعاقة مع جمعياتهم ومنظماتهم. وفي الإطار نفسه، لا مفر من تطوير نشرات وبرامج تدريب لتزويد العاملين في مجال الحد من مخاطر الكوارث ببرنامج دعم ممنهج للأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على تعزيز إمكانية الوصول في المجتمعات، من الضروري اعتماد مقاربة مزدوجة المسار من خلال تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة وشحذ مهاراتهم للإدارة في خلال الكوارث، وذلك جنبا إلى جنب مع تقديم السياسات الدامجة والترتيبات التيسيرية المعقولة. ومن المفترض أن يؤدي ذلك إلى المشاركة مفيدة وذات المعنى للأشخاص ذوي الإعاقة في عملية صنع القرارات المحلية والوطنية والإقليمية، مع الانهماك الفعلي العميق في رسم سياسة الحد من مخاطر الكوارث وتطبيقها .

قدم الدكتور عطية بعد ذلك عرضا لصورة موجزة، ولكن وافية، عن الجهود التي يبذلها المكتب الإقليمي العربي للحد من مخاطر الكوارث بقصد تسريع الجهود لإدماج الإعاقة في هذه المساعي والجهود. تمثلت الخطوات الأولى برسم خارطة لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم العاملة في العالم العربي، ثم إعداد تقرير إقليمي عن إدماج الإعاقة في التخطيط للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية، وتقرير عن التقويم الإقليمي، مع إنشاء مجموعة أصحاب المصلحة الخاصة بالإدماج الداخلي للإعاقة لدعم عملية إدماج الإعاقات في جهود الحد من مخاطر الكوارث. كما يهتم المعنيون، وفقا للمستشار عطية، بإقامة شراكات متنوعة وشاملة، مع تعزيز وترويج موضوع الإعاقة عبر المنتدى العربي الإقليمي السادس. مع ذلك، كان لا بد من التطرق إلى المعوقات والحواجز التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا النوع من الجهود والعمليات في المنطقة العربية استنادا إلى نتائج التقرير الإقليمي عن إدماج الإعاقة في الجهود العربية للحد من مخاطر الكوارث. الملاحظ في هذا المجال الميل إلى اعتماد سياسات غير فعالة وغير مستدامة قصيرة الأجل. وتبذل الجهات والمؤسسات التي يقودها الأشخاص غير ذوي الإعاقة مساع من أجل اعتماد مقاربات تعزل الأشخاص ذوي الإعاقة وتزيد بصورة هامة انكشافهم وضعفهم. عليه، من المطلوب تغيير هيكلي أو بنيوي في المؤسسات. في الوقت نفسه، لا تعكس القرارات حقيقة الإعاقة ومشاركتها وتقاطعها مع الكثير من نواحي الحياة، إن لم يكن جميعها، مما ينبه إلى التجارب المتنوعة والغنية للأشخاص ذوي الإعاقة. من جهة أخرى، نجد أن الفهم الضيق للإعاقة والوصمة الاجتماعية المرافقة لها أمور تحمل الأشخاص

على إبداء عدم الاستعداد للتماهي مع الإعاقة وتعريف أنفسهم بأنهم من ذوي الإعاقة. هذا يدفع إلى التركيز أهمية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات وإجراءاتها التطبيقية، علما أن رصد الموازنات أو الأرصدة المحددة واجب لضمان توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة وأنظمة الإنذار الباكر الميسورة المنال والآليات الأخرى الضرورية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من الكوارث. كما تناول فوائد إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه الجهود، إذ إن هذا المسعى يضمن إمكانية الوصول والتمكين، والتماسك الاجتماعي، والمشاركة، والطواعية والمرونة. كما يفترض بالاستعمال الكفوء والممارسات الجيدة الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث أن تركز على إطار الاحتياجات الخاصة المحددة للمجتمعات والأفراد ضمنها لضمان عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

أما ختام الجلسة الثانية، فكان في مداخلة مستشار العمل الإنساني الشامل والحد من مخاطر الكوارث في التحالف الدولي للإعاقة، السيد الراضي عبد الله، الذي تناول الموضوع من زاوية دورة إدارة الكوارث في السياقات الإنسانية، نهج شامل أو دامج للأشخاص ذوي الإعاقة. فهذه الدورة تتكون من أربع مراحل مترابطة هي: التخفيف من المخاطر، والتأهب، والاستجابة والتعافي. على أن لكل مرحلة دور أساسي في تقليل مخاطر الكوارث وآثارها. مع ضمان استجابة إنسانية فعالة تهتم خصوصا بالفئات الأكثر تهميشا كما هي الحال مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

تقضي المرحلة الأولى بوجوب التقليل من مواطن الضعف وتعزيز القدرة على التكيف قبل وقوع الكوارث. إذا، للتخفيف من المخاطر أهمية بالغة بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين غالبا ما يواجهون مخاطر أعلى وأشد بسبب البيئات غير المهيأة، والسياسات غير الدامجة، ونتيجة انخفاض مشاركتهم في عمليات صنع القرارات. وتتضمن الاستراتيجيات الدامجة أو الشاملة: إقامة بنية تحتية مقاومة للكوارث مصممة وفقا لمعايير التصميم العام؛ وتعزيز القوانين والسياسات لضمان دمج الإعاقة في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، وضمان اعتماد أنظمة إنذار مبكر ميسرة، وإشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في تخطيط الحد من المخاطر. يؤدي إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مرحلة التخفيف إلى تقليل التأثير غير المتناسب للكوارث على هذه الفئة وإلى تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود.

التأهب: تركز هذه المرحلة على تعزيز الجاهزية لضمان استجابة فعالة عند وقوع الكارثة. ويضمن نهج التأهب الدامج إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بفعالية في التخطيط، وتمتعهم بإمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات المنقذة للحياة. وفي الإجراءات الأساسية لهذه المرحلة: وضع خطط طوارئ دامجة أو شاملة تراعي احتياجات التنقل والتواصل والدعم الشخصي، وتدريب فرق الاستجابة الإنسانية على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في خطط الطوارئ وعملياتها، وتنفيذ تدريبات محاكاة للكوارث تكون ميسرة وتضمن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز التنسيق بين الحكومات والوكالات الإنسانية وجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم لضمان اعتماد آلية استجابة دامجة. يجب بالتخطيط للتأهب أن يدرك أن العوائق أمام السلامة ليست فقط مادية، وإنما هي أيضا نظامية. مما يستدعي سياسات دامجة وتوعية قوية لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

الاستجابة: تركز هذه المرحلة التي تبدأ مباشرة بعد الكارثة على إنقاذ الأرواح وتلبية الاحتياجات العاجلة. بدون مراعاة الإعاقة، يمكن لجهود الاستجابة الإنسانية أن تستبعد الأشخاص ذوي الإعاقة من الخدمات الأساسية والمساعدات الطارئة. والاستجابة الإنسانية الدامجة للإعاقة

تشمل الإجراءات الأساسية: ضمان كون مراكز الإجلاء والملاجئ ونقاط توزيع المساعدات ميسورة المنال، واستخدام وسائل تواصل متعددة، وتوفير الخدمات المتخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ تدابير الحماية لمنع الاستغلال والإهمال والعنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. من الضروري للاستجابة الإنسانية أن تراعي التنوع داخل مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يضمن أن تكون التدخلات ميسورة التطبيق وتحترم الكرامة وتدعم الاستقلالية.

التعافي: تركز المرحلة الأخيرة على إعادة تأهيل المجتمعات وإعادة البناء بطريقة تعزز القدرة على الصمود على المدى الطويل. يضمن نهج التعافي الدامج أو الشامل عدم تهميش الأشخاص ذوي الإعاقة مع تمتعهم بحقوق متساوية في الحصول على الخدمات وفرص العمل والمشاركة في جهود إعادة الإعمار. وتشمل الأولويات الرئيسية: إعادة إعمار البنية التحتية وفقا لمعايير التصميم العام، وضمان اعتماد برامج سبل العيش الدامجة للإعاقة التي توفر فرصا اقتصادية متكافئة، ودمج خدمات الصحة النفسية والدمج النفسي والاجتماعي، بما في ذلك الدعم المخصص للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز المشاركة في صنع القرار بحيث يكون للأشخاص ذوي الإعاقة دور فعال في تشكيل خطط التعافي. لا يقتصر التعافي على إعادة ما كان موجودا في السابق، بل هو فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل، وإنشاء مجتمعات أكثر دمجا أو إدماجا وقدرة على الصمود.

الجلسة الثالثة: دور منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في التعامل قبل وبعد حالات الطوارئ

ترأسها السيد موفق الخفاجي، نائب الرئيس الاول للمنظمة العربية للاشخاص ذوي الاعاقة. بحثت في دور منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وكان أول المتحدثين فيها الدكتور موسى شرف الدين الذي تناول دور هذه الجمعيات قبل حالات الطوارئ وبعدها، موضحا أن اكتساب الشعوب للمهارات يتخذ زخما أكبر عند مواجهة التغيرات الطارئة. لكنه ينبه إلى أن التغيرات الطارئة والمفاجئة هي بيئية وطبيعية ومناخية تصعب مواجهتها فرديا والوقاية منها بسهولة. أما التغيرات المفاجئة من صنع الإنسان، فيجوز مواجهتها والتحصين منها بإجراءات وقائية أقل صعوبة. وهذا النوع من المواجهة يعرّف ب«اللياقة التكيفية» التي تيسر عيش الأفراد وقدرتهم على التحرك ضمن ثلاثة أبعاد زمانية ومكانية وبشرية، تتغير بشكل متناسق في الحياة اليومية. ويخسر الناس توازن اللياقة التكيفية في حال حدوث تغير مفاجئ من جراء عوامل بيئية أو مناخية أو طبيعية أو أمنية أو وبائية تستوجب استحداث آليات وقائية من أجل تحصين الأفراد لتعزيز لياقتهم التكيفية. من ناحيتهم، يتحرك الأشخاص ذوو الإعاقة ضمن الأبعاد الثلاثة المشار إليها، ويتعايشون مع الظروف من خلال روتين يومي مرتبط بتلك الأبعاد. وهم يمارسون حياتهم اليومية ضمن آليات محددة. وقد خبروا صعوبات شديدة في زمن الأزمات والحروب والأوبئة، مما يستوجب تحصينهم وتزويدهم بالتدريبات والآليات المعززة للياقتهم التكيفية. يتطلب ذلك جهودا مساعدة ووقتا إضافيا لضمان عدم تخلفهم عن الركب والحيلولة دون مضاعفة الصعوبات أمامهم. لذا يختم باقتراح وجوب اعتماد إجراءات وترتيبات تهيئة وتكيف تعتمد قبل الأزمات وفيها وبعدها.

تحدث تالياً عضو الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، الدكتور حسام حسني القاسم، الذي شدد على خطورة وأضرار الاعتداءات الإسرائيلية المتمادية والمزدادة شراسة وإهانة للفلسطينيين دون تحمل سلطات الاحتلال أي مسؤوليات من أي نوع كان عن تلك المجازر والانتهاكات والاعتداءات، ولا سيما ما يتعرض له قطاع غزة من إبادة جماعية وتطهير عرقي اعتبارا من ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. ولم يفت الدكتور القاسم التنويه بأن الاحتلال يشكل أحد

الأسباب الكبيرة في زيادة أعداد الأشخاص ذوي الاعاقة بين الفلسطينيين، وذلك نتيجة السياسات والممارسات العدوانية بحقهم، ومنها سياسة تهويد القدس وعزلها ، وسياسة الاستيطان وحماية المستوطنين عند اعتدائهم على المدنيين الفلسطينيين العزل، وبناء جدار الفصل العنصري، وتدمير البنية التحتية، والإغلاقات المتكررة وتخريب الممتلكات، وتعطيل عجلة النمو الاقتصادي، وحصار قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٧ (وحصار حتى السلطة الوطنية). تترك جميع هذه التدابير المعادية والتخريبية أثرا كبيرا على جميع الفلسطينيين، لكنه يتضاعف ويشتد بصورة أكبر في حال الأشخاص ذوي الإعاقة البالغة نسبتهم ٧٪ من مجمل سكان قطاع غزة، حيث برزت زيادة كبيرة في أعداد هذه الفئة في أعقاب حروب عدة شنها الاحتلال على الجيب الصغير في الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٩، ٢٠٢١، ٢٠٢٢ والحرب الحالية منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. وينطوي العدوان على جرم تقصد إعاقة المصابين بمنع إسعافهم بصورة فورية مما يتسبب بتعرضهم للجروح المتزايدة اتساعا وإنتانا بإعاقات طارئة تكون غالبيتها دائمة.

تقع جميع هذه الانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني دون أي اعتبار للمسنين أو النساء أو الأطفال أو حتى الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يعدون جزءا أساسيا من مكونات المجتمع الفلسطيني، إذ يبلغ عددهم حسب جهاز الإحصاء الفلسطيني المركزي ١١٧٠٠٠ وفق التعداد السابق لتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. وهم يتوزعون بمجموع ٥٩٠٠٠ على الضفة الغربية، أي بنسبة ١،٨٪، و٥٨٠٠٠ في قطاع غزة بنسبة ٢،٦٪، مما يجعل المعدل العام للإعاقة في أراضي الدولة الفلسطينية ٢،١٪.

جدير بالذكر أن الحرب أسفرت عن استشهاد عدد كبير من الأشخاص ذوي الإعاقة وجرحهم وتهجيرهم وحتى اعتقالهم في انتهاك فاضح لمجمل مواد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة في قطاع غزة لانتهاكات فاضحة متمادية من قبل الاحتلال بفعل ما يتعرض له القطاع من حروب سابقة للعدوان الحالي، الذي يتسبب بتهجير المدنيين ونزوحهم القسري بشكل متكرر من منازلهم، والحرب لا توفر الأشخاص ذوي الإعاقة ومؤسساتهم التأهيلية والتعليمية والإيوائية، ولا تبذل سلطات الاحتلال أي جهد لتحييد هذه الفئة والتخفيف من معاناتها الكبيرة أصلا. ويوضح الدكتور القاسم أن التقديرات للعدد الإضافي من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين أعيقوا بسبب الحرب الحالية وبتأثيرها يضع المجموع عند مستوى ثلث المصابين، أي ٣٠٠٠٠، وذلك استنادا إلى تقديرات وكالة الأنروا بعد ٣٠٠ يوم من بدء العدوان الإسرائيلي بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. وقد أتى هذا التقدير مقارنة بأعداد من أعيقوا من جراء قتال ال٥١ يوما في العام ٢٠١٤. مع ذلك، علينا التنبه إلى فارق أساسي كبير يتمثل في طول فترة العدوان الأخير وشراسته وشموله لكامل رقعة القطاع الضيقة والأسلحة المستعملة. معنى ذلك أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة ينتظر أن يساوي ٨٨٠٠٠ على الأقل بعد انتهاء الأعمال القتالية. يحتم هذا على الجميع مزيدا من الاهتمام والعناية والمعونة والدعم.

ختم الجلسة الثالثة أمين سر المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة ورئيس التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المغرب، السيد عبد المجيد المكني. لفت المكني في بداية مداخلته إلى تزايد الوعي في بلداننا العربية بالحاجة إلى التنمية الشاملة لمسألة الإعاقة. من جهتها، تعزز اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الإدماج الكامل لهؤلاء الأشخاص في المجتمع، وهي تشير تحديدا إلى دور هؤلاء الأشخاص وممثليهم في تنفيذ الاتفاقية. أما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فتوضح أن الإعاقة لا يمكن أن تكون معيارا يبرر عدم الوصول إلى برامج التنمية أو عدم احترام حقوق الناس. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي سبع غايات إشارة صريحة

إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، وتتحدث ست غايات أخرى عن الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.

تهتم المادة ١١ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتدبير حالات الخطر والطوارئ الإنسانية، التي بمقتضاها تتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير الممكنة لضمان حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وسلامتهم، وهم أول الضحايا في هذه الأحوال. هنا يكمن الدور الهام للمجتمع المدني في تتبع السياسات العمومية، الأمر الذي لا يتم إلا من خلال احترام مبادئ حقوق الإنسان واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتجدر الإشارة إلى الالتحام والانسجام بين المادة ١١ والمواد الأخرى من الاتفاقية. فلا يجوز التحدث عن المادة ١١ دون التحدث عن المادة ٨ إذكاء الوعي. وتتاول المادة ١١ يدفع إلى حماية ورعاية كل من المرأة والطفل حسب المادتين ٦ و٧. كما يشكل التمعن في الانسجام والترابط بين مواد الاتفاقية ركيزة لإنجاح تفعيل أي من موادها. ومن الطبيعي أن يتم هذا التفعيل لبنود الاتفاقية. ويتجلى عند قراءتها أن دور المجتمع المدني لن يتم تفعيله في بناء وتفعيل ورصد البرامج الخاصة بالتصدي للكوارث الطبيعية وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الأزمات والحروب إلا من خلال تفعيل مواد الاتفاقية الأخرى.

اختتمت الندوة بكلمة لرئيس المنظمة العربية للاشخاص ذوي الاعاقة الدكتور نواف كبارة، الذي اشاد بالعروضات التي قدمت من الخبراء خلال الندوة والتزام المنظمة بالعمل على تنفيذ المقترحات التي قدمت.

مؤتمرات

المؤتمر متعدد الأقاليم التحضيري للقمة العالمية للإعاقة

جهود مقدرة ورعاية مطمئنة وتحفظات محدودة رغم كون النتائج هامة وواعدة

لعل المراقبين يتساءلون عن قلة عدد المؤتمرات الإقليمية التحضيرية بقصد الاستعداد والتهيئة للقمة العالمية الثالثة للإعاقة. إلا أن ما رتبت له السلطات الأردنية، في أواسط الخريف الماضي، وبالتعاون مع التحالف الدولي للإعاقة وبعض الهيئات والجهات الإقليمية المعنية بقضية الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يشكل جوابا شافيا ومقنعا على السؤال. كما يعتبر تعويضا جيدا عن النقص في الندوات الإقليمية الخاصة بالموضوع.

وأفضل ما في المؤتمر أنه جمع الإقليم العربي مع الاتحاد الأفريقي للإعاقة والاتحاد الأميركي اللاتيني للإعاقة، مما أضفى على اللقاء صفة «متعدد الأقاليم». اللافت في مشاركة الإقليم العربي الحضور البارز والتنسيق الجيد بين الجهات الحكومية وجامعة الدول العربية من جهة، والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة والاتحادات الوطنية التي تنضوي تحت مظلتها من جهة ثانية، الأمر الذي أتاح التأكيد على قضية الحقوق والمطالبة بإعمالها بالشكل الصحيح والتام. وكانت المواضيع التي تناولها البحث مسائل ذات بعد مشترك بين مختلف بلدان المناطق الثلاث من جهة، وذات تأثير واضح وهام على حياة الأفراد والمجموعات من الأشخاص ذوي الإعاقة في بلدانها التي يزيد عددها على ٨٠ قطرا تتسم بكثافتها السكانية، وبارتفاع نسبة الإعاقة في أوساط ساكنيها.

الملاحظ أيضا تطرق المتحدثين إلى بعض التجارب المحلية اللافتة التي تعتبر محاولات رائدة، من المجدي أن تتم محاكاتها في أماكن أخرى من العالم، ولا سيما في البلدان النامية التي

شاركت أساسا في أعمال المؤتمر. ولا يغيب عن البال اهتمام ألمانيا بالمؤتمر ومساهمة قطاعيها العام والخاص في العديد من جلساتها الرئيسية والجانبية، وإظهار المسؤولين الألمان اهتماما كبيرا بالتجارب المعروضة مع إبداء بعض الاستعداد لنقلها إلى العالم والقدرة على تشجيع الدول الأخرى على إطلاق محاولات شبيهة في بلدانها.

في إطار التهيئة وجهود التنسيق على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية، استضافت العاصمة الأردنية عمان، يومي ١٣ و١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، المؤتمر متعدد الأقاليم التحضيري للقمة العالمية للإعاقة، وذلك في إطار تحضيرات المملكة الأردنية (بصفتها أحد الراعيين الحكوميين) لعقد القمة العالمية الثالثة للإعاقة بالشراكة مع دولة ألمانيا الاتحادية والتحالف الدولي للإعاقة، التي ستُقام في العاصمة الألمانية برلين في ٢و ٣ نيسان/أبريل المقبل. ولما كان الأردن يمثل البلدان النامية في كل من الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، فإن الدعوة للمشاركة في أعمال المؤتمر وُجّهت إلى بلدان الشرق الأوسط وأقطار مختارة من آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. وقد جرت أعمال المؤتمر بحضور عدد من كبار الشخصيات من وزراء الدول العربية والأجنبية وسفرائها، وممثلين عن منظمات دولية وجهات حكومية عربية وإقليمية ودولية، وبعض مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب عدد من الأكاديميين والخبراء والناشطين في قضايا حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وجمعياتهم.

هدف المؤتمر إلى تبادل الخبرات والتجارب، علاوة على تحفيز التعاون الدولي، وذلك من أجل النهوض بواقع الأشخاص ذوي الإعاقة في مناحي الحياة كافة. كما رمى إلى دعم تقديم التزامات نوعية وفعالة تلبي الأولويات الإقليمية خلال القمة العالمية المقبلة. من أهداف المؤتمر أيضا تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في عملية التحضير للقمة العالمية للإعاقة، وإبراز وجهات

النظر الإقليمية لتشكيل مواضيع القمة واهتماماتها، وتمكين جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم، ومنظمات المجتمع المدني ومؤسساته من التأثير في النتائج. وقد أظهر انعقاد المؤتمر وسير أعماله الموفق دور الأردن القيادي في استضافة القمة لمقبلة كممثل ناجح وفعال للبلدان النامية المتطلعة إلى التقدم جديا في تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإعمال مكانتهم الواجب أعلاؤها وتكريسها.

تجدر الإشارة إلى أن ندوتين تحضيريتين عُقدتا قبل ذلك عبر تقنية الاتصال المرئي عن بعد . وقد شارك فيهما عدد من ممثلي المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة والائتلاف الأردني للإعاقة، إلى جانب عدد من وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية والشرق أوسطية. أما الغاية من هذه اللقاءات، فتحفيز التعاون الدولي والتشديد على الأولويات والاحتياجات الإقليمية، وتحديد الموضوعات التي تحظى بالاهتمام الإقليمي بهدف إدراجها في محاور القمة وبنودها. كذلك عُقدت سلسلة من الجلسات التشاورية مع الائتلاف الأردني لذوي الإعاقة ومع المشروع الشامل الممول من قبل وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية البريطانية، وقد شارك فيها ٢٣٥ من ممثلي جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمات المجتمع المدني، وناشطين ذوي إعاقة في كل من الأقاليم الأردنية الثلاثة. جرى ذلك كله على ضوء الأولوية القصوى التي يوليها المجلس الأعلى الأردني لشؤون الإعاقة للتشاور والتشارك مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وجمعياتهم بقصد التعبير عن وجهات نظرهم بصورة فعالة، وتحديد متطلباتهم وأولوياتهم، التي يمكن طرحها في القمة الثالثة للإعاقة، وتشجيعهم على تقديم التزامات بالتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية المانحة.

أعمال المؤتمر وجلساته

تميز يوما المؤتمر بكثافة النشاط المتمثل في تعدد جلسات البحث والعمل والنقاش الرئيسية والجانبية. وفي حين حفل اليوم الأول بأربع جلسات بحث وعمل شاملة إلى جانب جلسة الافتتاح وجلسة نقاش ختامية عند عصر ذلك النهار، نجد اليوم الثاني مكتظا بسلسلة من الجلسات العامة والجانبية التي ركزت على البحث والعمل للتوصل إلى توصيات متعددة تتعلق بالمواضيع المختلفة التي صار إلى بحثها ونقاشها. وانتهى المؤتمر بجلسة ختامية مميزة.

اللافت في جلسة الافتتاح حضور ما يزيد على ٥٠٠ شخص يمثلون منظمات دولية وجهات حكومية عربية وإقليمية ودولية، ومؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب عدد من الأكاديميين والخبراء والناشطين في قضايا حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويمثلون منظماتهم في مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى ممثلين عن السفارات والمنظمات الدولية في البلاد. تضمنت الجلسة مجموعة من الكلمات الافتتاحية لعدد من المتحدثين البارزين، من بينهم رئيس المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الأمير مرعد بن رعد، ووزير الدولة في الوزارة الفدرالية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، ورئيسة الإدارة الخاصة بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة والتكافل الاجتماعي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الفدرالية الألمانية الدكتورة آنية تبارة، ورئيس التحالف الدولي للإعاقة والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة الدكتور نواف كبارة، والأمين العام المساعد رئيسة القطاع الاجتماعي في جامعة الدول العربية السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، والمقرر الخاص لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة الدكتورة هبة هجرس، وممثل الأمم المتحدة المقيم في الأردن شري أندرسون، ووزيرة التنمية الاجتماعية الأردنية وفاء بني مصطفى وعدد من وزراء الشؤون والتنمية الاجتماعية العرب.

أكد المتحدثون في كلماتهم على أهمية القمة لجهة وضع قضايا الإعاقة على جداول أعمال قادة الدول وراسمي السياسات وصانعي القرارات حول العالم وأجنداتهم، وذلك حتى تكون تلك المسائل ضمن أولويات العمل في مختلف البلدان والدول، مع التشديد على أهمية إدماج قضايا الإعاقة في صلب برامج عمل التنمية المستدامة. تشكل القمة بذلك دورة وآلية عالمية لتعزيز جهود التنمية الدامجة عن طريق تقديم التزامات طوعية من قبل مجموعة واسعة من الدول والمنظمات والهيئات الفاعلة، وتبني سياسات تقوي التنمية المستدامة وتعززها في مختلف القطاعات لضمان مستقبل شامل أو دامج للجميع، ولتمتين التعاون بين الدول من أجل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال التنمية الاجتماعية أو البشرية. وتعد هذه التنمية خطوة هامة ومؤثرة تسهم في تحقيق الأهداف المشتركة، ولا سيما ما يتعلق ضمنها بالأشخاص ذوي الإعاقة. كذلك شدد المتحدثون على ضرورة بناء قدرات مؤسسات التنمية الاجتماعية حتى تتمكن من الاستجابة السريعة لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم، مع تحويل كافة التحديات التي تواجه هؤلاء الأشخاص إلى حوافز من أجل تحقيق تغيير إيجابي وإعمال حقوق كاملة لهم. وإيجاد أنظمة داعمة تمكنهم من الحصول على الدعم اللازم في أوقات الأزمات، ومن الوصول إلى الخدمات والمعلومات.

تمحورت أولى جلسات البحث والعمل حول مناقشة الواقع الحاضر والمستقبل المرجو. إذ كانت بعنوان «القمة العالمية الثالثة للإعاقة، أين وصلنا وإلى أين نريد الوصول؟» أدارت الجلسة الأمين العام للشؤون الفنية في المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، السيدة غدير الحارس. شارك في الجلسة نائب الأمين العام لقمة الإعاقة العالمية ٢٠٢٥ السيد رفاييل تيك من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية، والمدير التنفيذي بالوكالة للتحالف الدولي للإعاقة السيد خوسيه فيرا، ورئيس الائتلاف الأردني لذوي الإعاقة السيد أحمد اللوزي. تناولت الجلسة التعريف بالقمة وآخر مستجدات التحضير لها، وعمل الدول المستضيفة للقمة بشكل مستمر على إشراك الدول والحكومات والأفراد في جميع أنحاء العالم في المناقشات الخاصة بالقمة من خلال المشاركة في عدد من المؤتمرات والفعاليات الدولية، ومنها مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومؤتمري المشروع صفر (زيرو بروجكت) وماين بان في كمبوديا، إلى جانب عدد من المؤتمرات التحضيرية الإقليمية ومنها ما عقد في أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، والمؤتمر متعدد الأقاليم في الأردن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، وما تلاه ويليه من مؤتمرات تحضيرية أخرى في برلين وأميركا الجنوبية وآسيا. أضف إلى ذلك فتح الباب أمام تنظيم وتقديم الفعاليات على هامش القمة من قبل الحكومات والمنظمات المشاركة في المؤتمر التحضيري. وتطرقت الجلسة أيضا إلى دور الأردن في القمة، وإلى معايير تقديم الالتزامات، وإلى كيفية تحديد محاور القمة، ودور منظمات المجتمع المدني في عملية تقديم الالتزامات ورصد تنفيذها. هذا ما يتيح للقمة المنتظرة تغطية ١٢ موضوعا رئيسيا تم اختيارها من بين ما يزيد على مئة أولوية ومتطلب، وذلك بالتشاور مع أصحاب المصلحة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة حول العالم. وتتمحور مواضيع القمة حول التعليم، والتمكين الاقتصادي وبيئة العمل الدامجة، والحد من المخاطر، والصراعات أو النزاعات المسلحة، والتغير المناخي، والمشاركة السياسية، والموازنات الدامجة من أجل التنمية الشاملة، وإمكانية الوصول والتكنولوجيا المساعدة.

أما الجلسة الثانية بعنوان «الموازنات الدامجة وبرامج التعاون الدولي»، فتناولت إحدى أولويات القمة ومضمون إعلان عمان برلين «التعريف بالموازنات الدامجة» وكيف يمكن للدول الوصول

إليها، وكيف يمكن ترجمتها إلى التزامات في القمة العالمية الثالثة للإعاقة. أدار الجلسة نائب رئيس المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، السيد موفق الخفاجي من العراق. وناقش فيها كل من خبيرة التنوع والمساواة والشمولية والمستشارة العالمية في موضوع التعليم الشامل في منظمة سي بي إم الدولية في جنوب أفريقيا السيدة نفيسة بابو، واختصاصي الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأمم المتحدة السيد أمجد العمري، ورئيس قسم السياسات في دائرة الحقوق والإدماج في وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية السيد تينو كليمنز. وقد تناول المتحدثون طريقة تشكيل الالتزامات الدامجة أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، مما يتيح لها المساهمة في ضمان المشاركة الفاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، وذلك من خلال تخصيص الموارد المالية بشكل يتناسب مع متطلباتهم، ويسهل تحسين وصولهم إلى الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والتوظيف، الأمر الذي يعزز قدرتهم على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. ومن أمثلة الموازنات الدامجة المساواة بين الجنسين ودور منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في تعزيز الموازنات الدامجة. كما بحثوا في كيفية كون إعلان عمان برلين علامة عالمية فارقة في تعزيز الموازنات الدامجة، وتضمين كل تلك الأمور والبنود في مشاريع الدول للتنمية المستدامة.

تطرقت الجلسة الثالثة إلى رسم «خارطة طريق لتحقيق العيش المستقل»، مع تقديم التزامات إلى جانب ما تتوصل إليه من توصيات خاصة بضرورة إنهاء الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لجميع أشكال الإيواء المؤسسية، التي تنتهك أحكام المواد ١٢، ١٤، ١٥، ١٧، ١٩ و٢٥ من الاتفاقية. ووقف جميع أشكال الاحتجاز القائم على الإعاقة، مع فرض فترة لتوقف جميع المشروعات الإنشائية الجديدة. وصار إلى عرض تجربتي تفكيك الإيواء في مولودوفا والأردن، ومبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة التي تعتمدها جامعة الدول

العربية، والتي تعتبر أحد محاور العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة. تجدر الإشارة إلى تركيز المبادرة على دعم الابتكارات التكنولوجية المعززة لاستقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة، مع توفير الدعم لمشاريع ريادة الأعمال التي تسهم في إيجاد فرص عمل لائقة لهم.

أما الجلسة الرابعة، فبحثت في مسألة «أسر الأشخاص ذوي الإعاقة: تجارب، حقوق، متطلبات وواجبات» وتناولت أوضاع أسر هؤلاء الأشخاص وعائلاتهم في المناطق الأقل حظا أو الأشد فقرا وحرمانا، ودور الحكومات والمجتمعات المحلية وكيف يمكن ترجمة ذلك كله إلى التزامات في القمة. وصار أيضا إلى عرض تجربة مستوحاة من المغرب، وتجربة جمعية سنا لأهالي الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن، مع التطرق إلى أبرز إنجازات التجربة الأخيرة والتحديات التي واجهتها بالإضافة إلى التجارب المستفادة. كذلك جرت مناقشة دور الأسر أو العائلات في تقديم الالتزامات في القمة ومتابعة تنفيذها، مع التركيز على أهمية التمكين الاقتصادي لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة. أدارت الجلسة رائدة الأعمال ومنشئة منصة «حبايبنا» السيدة ريم فرنجي من الأردن. وشارك فيها المدرب في قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة السيد عبد الرحمن المدني من المغرب، وأمين سر جمعية سنا الأردنية السيدة سيرين قبعين، وأخصائية النوع الاجتماعي ومديرة برامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية،السيدة ريم أصلان.

اختتم اليوم الأول للمؤتمر بجلسة نقاشية حول «الممارسات الإقليمية والدولية الفضلى بخصوص التعليم الدامج»، مع التطرق إلى أفضل الممارسات العالمية والإقليمية في مجال التعليم الدامج، وتجربة المدرسة الأسقفية في الأردن، والاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج في المملكة الأردنية، مع عرض إنجازاتها والتزاماتها وما تواجهه من تحديات، كما صار إلى عرض دور التكنولوجيا المساعدة في التعليم الدامج، مع عرض الالتزامات الحكومية المقترحة بخصوص التعليم الدامج. أدارت الجلسة مديرة برنامج تعزيز الأنظمة في منظمة اليونسكو (الأردن) السيدة شرين الدالي. وشارك فيها كل من المستشارة الإقليمية للتعليم في منظمة مكتب اليونيسف في الأردن السيدة بريندا هايبيليك، ومديرة المدرسة الأسقفية العربية في الأردن السيدة صباح زريقات، ومدير مديرية التربية الخاصة في وزارة التربية والتعليم الأردنية الدكتور محمد رحامنة، وخبيرة التنوع والمساواة والشمولية والمستشارة العالمية للتعليم الشامل في منظمة سي بي إم في جنوب أفريقيا السيدة نفيسة بابو.

اليوم الثاني

تخلل ثاني أيام المؤتمر وآخرها مجموعة من الجلسات النقاشية الرئيسية والأخرى الجانبية، التي حضرها ما يزيد على ٣٧٠ مشاركا من الأشخاص ال٥٠٠ الذين حضروا جلسة الافتتاح وشاركوا في أعمال اليوم الأول. إلى جانب جلستي النقاش الرئيسيتين، صار إلى عقد أربع جلسات بحث وعمل جانبية قبل عقد الجلسة الختامية. أما موضوعا البحث في الجلستين الرئيسيتين، فهما: الحماية الاجتماعية، كيف يمكن ترجمتها إلى التزامات في القمة: تناولت الجلسة مفهوم الحماية الاجتماعية واختلافه من دولة إلى أخرى، والنماذج المختلفة إلى جانب التحديات التي تواجهها الدول النامية في هذا المجال، وكيفية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الضمان الاجتماعي، وخدمات الحماية الاجتماعية، ودور منظومة الحماية الاجتماعية في تعزيز العيش المستقل

للأفراد والأشخاص الأشد عرضة للخطر بعيدا عن الرعاية المؤسسية، وعن أي شكل آخر من الإقصاء الاجتماعي، من خلال تعزيز قدرة الأفراد على العيش داخل مجتمعاتهم بأكبر قدر من الاستقلالية، مع توفير الرعاية الصحية والدعم الاجتماعي اللازمين لهذه الاستقلالية. وتطرق النقاش إلى الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في الأردن للأعوام ٢٠١٩-٢٠٢٥، علما أنها في محور العمل اللائق والضمان الاجتماعي تبدو مساعدة على تعزيز سوق العمل لضمان فرص عمل لائقة وعادلة للجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، وزيادة الإنفاق الحكومي المخصص للبرامج المرتبطة بالعمل وتوسيع الحماية الاجتماعية المتعلقة بالعمل، وذلك على نحو يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للعائلات والأسر، مع التركيز على تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز دورهم في نمو الاقتصاد المحلي. أدار الجلسة مدير مركز فينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية (الأردن) السيد أحمد عوض، وشارك فيها الرئيس التنفيذي والمدير الفني في المشروع الشامل/ الأردن السيد ستيفن كيت، ومساعد الأمين العام في وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية السيد ناصر الشريدة، والمدير الإقليمي لقطاع الحماية الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة اليونيسف السيد سام موراد زيكوا، واختصاصي الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية السيد لوكا بليروني، وممثل المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل لدول مجلس التعاون الخليجي السيد محمد العبيدي ، وممثل الاتحاد من أجل المتوسط السيد فريدريكو ميريتيرم.

حالات الخطر والكوارث الطبيعية والحروب: تناولت الجلسة أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، وتم عرض مثال حي مستقى من واقع قطاع غزة ولبنان. وتمت الإشارة إلى آليات الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وحالات التغير المناخي ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات التنقل والنزوح. وتطرق البحث والنقاش إلى العوائق التي تحول دون دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في استراتيجيات تقليل المخاطر الكارثية في المنطقة العربية، وخطوات اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لدمجهم على مستوى العمل قبل المخاطر الكارثية وأثناءها وبعدها، مع التنبه إلى أثرها الإيجابي ضمن استراتيجيات التنمية الشاملة للحد من المخاطر الكارثية، وضرورة التزام الدول باحترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم خلال حالات الطوارئ والكوارث والأزمات، بما في ذلك النزاعات المسلحة في ظل الغياب التام للخدمات الضرورية لهم، وعدم وضعهم على سلم أولويات الجهات التي تقدم المساعدات المحدودة. أدار الجلسة أمين عام المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدكتور مهند العزة. وشارك فيها ممثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأنروا ألكساندر كتاب، والاستشاري الدولي في دمج الإعاقة في المكتب الإقليمي العربي للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الدكتور مصطفى عطية، وممثلة المنظمة الدولية لتيسير اللجوء السيدة إلهام يوسفيان،، ورئيس التحالف الدولي للإعاقة والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة الدكتور نواف كبارة.

الجلسات الجانبية

بحثت الجلسات الجانبية مجموعة من القضايا والموضوعات الرئيسية منها:

دور القطاع الخاص في تقديم التزامات في القمة العالمية الثالثة للإعاقة، وضمان الحقوق في مجال السياحة الدامجة والشراكات والتمكين الاقتصادي كنموذج.

المرأة ذات الإعاقة، والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، والصحة الجنسية والإنجابية والحق في تكوين أسرة.

المشاركة في الحياة العامة، وعمليات صنع القرار، والانتخابات، ودور الشباب ذوي الإعاقة في تحفيزها وتعزيزها.

دور منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني في عملية تقديم الالتزامات ومتابعة ورصد تنفيذها.

الجلسة الجانبية الأولى: أدار الجلسة مدير إمكانية الوصول والتصميم الشامل في المجلس الأعلى الأردني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، السيد رأفت الزيتاوي. تناول البحث محور السياحة الدامجة وأهمية التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من الوصول إلى الأماكن والمواقع الأثرية، والفرص الاقتصادية الضائعة لعدم استقطاب السواح ذوي الإعاقة حول العالم. قدم المداخلة السيد عبد الفتاح العادلي من المغرب من خلال عرض تجربة المغرب في السياحة الدامجة، مع عرض تطبيق مارك أكسسيبل (أي المعلم ميسور المنال) لتوفير المعلومات بالمواقع السياحية في المغرب بشكل دقيق يوضح متطلبات إمكانية الوصول المتاحة.

كذلك تطرقت الجلسة إلى الفوائد الاقتصادية من عوائد السياحة الدامجة ومنها الأرباح العائدة على أصحاب الفنادق والمطاعم والمستثمرين في حال توفير متطلبات وصول السواح ذوي الإعاقة إلى المرافق الخاصة بالمؤسسات المعنية، وضرورة إلزام المؤسسات السياحية عبر إعادة تصنيف جميع الأماكن والمواقع السياحية ومقدمي الخدمات السياحية، وتضمين معايير إمكانية الوصول وتخصيص غرف مهيأة، وأماكن لركن السيارات الخاصة، وإمكانية الوصول إلى الخدمات

المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة في تلك الأماكن. وناقش في الجلسة نفسها الباحث الدكتور بيرند شرام من ألمانيا المبادرات الخاصة بخلق فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة، وأهمية تعزيز الابتكار والتوظيف، وتأثير التكنولوجيا المساعدة وإمكانية الوصول وخطورتهما لجهة ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بفرص متساوية مع تلك الفرص التي يتمتع بها الأشخاص غير ذوي الإعاقة، وخصوصا في سياقات العمل. يتيح ذلك كله تعزيز الوصول إلى هذا الحق بشكل كبير من خلال توفير التكنولوجيا المساعدة اللازمة لإمكانية الوصول إلى بيئات عمل تعزز الشمولية والتنوع بحيث توجد القوى العاملة المتنوعة أفكارا ووجهات نظر ومهارات مختلفة يمكن أن تؤدي إلى الابتكار والمزيد من القدرات في حل المشكلات.

من ناحيتها، قدمت السيدة روان بركات عرضا حول التمكين الاقتصادي للنساء ذوات الإعاقة وأهمية ريادة الأعمال الشاملة الدامجة، وجدوى المضي قدما نحو التغيير، في ظل تدني نسب المشاركة الاقتصادية للنساء في الأردن بمعدل ١٣٪، والذي سينخفض حتما إذا ما ارتبط بالمشاركة الاقتصادية للنساء ذوات الإعاقة، اللواتي يواجهن مجموعة من التحديات المرتبط بعضها بالمعوقات البيئية وعدم توفر متطلبات إمكانية الوصول في بيئة العمل والنقل العام والبنية التحتية. علاوة على كل ما سبقت الإشارة إليه، يجب ألا تغيب عن البال المعيقات الاجتماعية التي تحد من إمكانية التحاق الفتيات ذوات الإعاقة بالتعليم، مما يحول بدوره دون وصولهن واقعيا إلى فرص عمل لائقة والحصول عليها في المستقبل. ولا يغيب عن البال أيضا تأثير التحديات المعرفية بسبب قلة فرص وصول الفتيات والنساء ذوات الإعاقة إلى التعليم الأكاديمي والمهني، الذي قد يحد من احتمالات الحصول على فرص العمل. يضاف ذلك إلى التحديات المعرفية لدى أصحاب العمل وهي ترتبط بالصور النمطية عن قدرة النساء ذوات الإعاقة على العمل. وخرجت الجلسة الجانبية الأولى بعدد من التوصيات من أهمها:

*ضرورة بناء برامج مشتركة بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى تمكين النساء ذوات الإعاقة اقتصاديا، وتوفير موارد مرجعية وأدلة معرفية للقطاع الخاص والمجتمع المدني حول كيفية تهيئة برامج دمج النساء ذوات الإعاقة، وتشجيع برامج ريادة الأعمال لهاتيك النساء، وتوفير شبكات إرشادية للإناث ذوات الإعاقة مع ضمان التهيئة البيئية، والاستفادة من فكرة العمل المرن أو عن بعد، وتوفير وسائل نقل للنساء ذوات الإعاقة في ظل غياب النقل العام المؤهل أو المهيأ، وتوفير الحوافز من خلال الجوائز التي تعنى بتحسين صورة القطاع عن طريق الإشارة إلى المؤسسات التي تشغل نساء ذوات إعاقة وتستخدمهن، واعتماد برامج تدريب لبناء قدرات النساء ذوات الإعاقة من خلال شحذ مهاراتهن لضمان دمجهن في سوق العمل، وتمويل المشاريع الريادية التي يؤسسها أو يقودها الأشخاص ذوو الإعاقة، وتشجيع الأفكار المبتكرة داخل الشركات، وتقديم مزايا ضريبية ومكافآت مالية للشركات الخاصة التي تروج الدمج الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة.

*ضرورة وجود معايير موحدة للسياحة الدامجة ومنح شهادة للمؤسسات التي توفر هذه المعايير، وضرورة إجراء دراسات وبحوث تتعلق بالسياحة الدامجة، وتعزيز معايير الوصول الرقمي إلى الخدمات والوجهات السياحية.

الجلسة الجانبية الثانية: «المرأة ذات الإعاقة، والتمييز المبني على النوع الاجتماعي، والصحة الجنسية والإنجابية والحق في تكوين أسرة»، أدارت الجلسة مسؤولة مكتب الأمم المتحدة للمرأة في الأردن، الدكتورة منال بن كيران. تناولت بحوث الجلسة آليات المعالجة المحدودة للعنف القائم

على النوع الاجتماعي، وقد قدمت المداخلة مسؤولة صندوق الأمم المتحدة للسكان في الأردن، السيدة يارا الدير. ركزت المتحدثة على الصعوبات والشدائد التي تواجهها النساء ذوات الإعاقة والحواجز المختلفة التي تعترض حصولهن على حقوقهن، بذلك تتقاطع قضايا النوع الاجتماعي والإعاقة، مما يزيد تعرض المرأة ذات الإعاقة للإقصاء والتمييز والعنف بحيث تواجه الفتاة ذات الإعاقة أنواعا مختلفة من العنف، كما هي الحال مع العنف من الشريك/الزوج، والعنف من مقدمي الرعاية. وأشارت المتحدثة إلى أن نسبة ٤٠ إلى ٦٨٪ من الفتيات ذوات الإعاقة يتعرضن للعنف الجنسي قبل بلوغهن سن ١٨ عاما، ويختبرن الزواج المبكر لنقل مسؤولية الرعاية إلى مقدم رعاية آخر غير الأسرة. كما تواجه الإناث ذوات الإعاقة تحديات على مستوى آليات الحماية. فعلى صعيد التشريعات، يُسجل نقص في التشريعات الشاملة التي تناهض العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة ذات الإعاقة، إلى جانب نقص في آليات تطبيق القوانين وتنفيذ التشريعات المعتمدة، إلى جانب معوقات الوصول إلى خدمات الحماية التي تمنع النساء والفتيات ذوات الإعاقة من طلب المساعدة والحصول عليها. بالإضافة إلى قلة البيانات حول أنواع العنف التي تتعرض لها النساء ذوات الإعاقة ومدى انتشاره، الأمر الذي يحول دون تصميم تدخلات هادفة تمكنهن من الوصول إلى الخدمات. وهنالك ضعف في خدمات الدعم المكيفة لتلبية متطلبات النساء ذوات الإعاقة لجهة بناء قدرات الكوادر الخاصة بالتعامل مع الإناث ذوات الإعاقتين الذهنية والسمعية.

وضمن المبادرات والنماذج التي تم العمل عليها في إطار الإرشادات المستهدفة للناجيات ذوات الإعاقة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، تناول البحث العديد من التفاصيل المتعلقة بهذه الأمور. وقد برزت الإشارة إلى الدليل الإرشادي الذي تم تطويره في الأردن بمشاركة المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو يشرح طرق دمج النساء والفتيات ذوات الإعاقة في برامج الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك بغية جعل الإجراءات والأدوات الوطنية دامجة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة وفقا للسياق المحلي في البلاد، وذلك من أجل

تحسين الاستجابة لحماية الإناث ذوات الإعاقة ودمجهن في هذا النوع من البرامج وتسهيل مهمة مقدمي الخدمات في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي، مع تعريفهن على آليات الإحالة والكشف عن العنف للإناث ذوات الإعاقة.

وفي إطار الخدمات الصحية الشاملة وإعادة التأهيل، تطرقت الجلسة إلى التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في الأردن على صعيد الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، مما جعل أبرز الصعوبات تتمثل في غياب تأهيل البيئة وتهيئتها في معظم المراكز التي تقدم تلك الخدمات، وغياب الترتيبات التيسيرية اللازمة للوصول إلى المعلومات والإرشادات الصحية، إلى جانب عدم وجود كوادر مدربة ومؤهلة للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، ونقص الوعي لدى أهالي وأسر الفتيات ذوات الإعاقة ، وظهور الصور النمطية المتعلقة بمسألة استئصال أرحام الفتيات ذوات الإعاقة لحمايتهن من الاغتصاب والتحرش الجنسي. وأمام تلك التحديات متعددة الأبعاد، صار إلى إيجاد نماذج دامجة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة. كما جرى تطبيقيا - ولكن بطريقة اختبارية -- اعتماد نموذج محطة الخدمة الواحدة من خلال العمل مع (المجتمع والبيئة والأسرة)، مع تخصيص محطة واحدة للخدمة هي عبارة عن مركز مجتمعي يقدم خدمات رعاية لكافة أفراد الأسرة، وتقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ضمن بروتوكولات دامجة لذوي الإعاقة، وتدريب الكوادر عليها، وهي تشمل خدمات العنف القائم على النوع الإجتماعي وحماية الأطفال، وخدمات التشخيص والتأهيل. كما يحصل النموذج الخاص بمراكز التميُّز على اعتمادات محددة، مع إمكانية الإحالة إلى المراكز الأخرى. وفي نهاية الجلسة صار إلى تبادل وجهات النظر بخصوص حق الأشخاص ذوي الإعاقة في تكوين أسرهم في الإقليم، وقد استعرض وجهات النظر وتنوعها المعالج النفسي الدكتور فادي الحلبي من لبنان. أما أهم توصيات الجلسة الجانبية الثانية فهي التالية:

*مراجعة القوانين والأنظمة الخاصة بقضايا الصحة الجنسية والإنجابية وتحديثها.

*تخصيص ميزانيات وتوجيه مصادر التمويل والمنح إلى برامج الصحة الجنسية والإنجابية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

*ضرورة الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وحصول النساء والفتيات ذوات الإعاقة عليها.

*ضرورة تضمين مفاهيم الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المناهج المدرسية والجامعية، واستخدام أساليب وأدوات مبتكرة وتفاعلية في تقديم المعلومات والمشورة والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية بطرق ميسّرة للأشخاص ذوي الإعاقة

*الحاجة إلى توفير نظام معلومات وطني، فتوفير المعلومات والمؤشرات حول خدمات الصحية الجنسية والإنجابية المتاحة، وتطوير وتحسين البنى التحتية لمراكز تقديم الخدمة من أكثر التدابير والترتيبات ملاءمة وأعظمها تسهيلا وتيسيرا لاستعمالها من قبل المستفيدين ذوي الإعاقة.

*ضرورة التوعية المجتمعية وتغيير الصور النمطية التي تحد من شبكات الدعم للنساء ذوات الإعاقة وتقللها.

*مراجعة الإجراءات والسياسات الخاصة بالحماية الوطنية وجعلها دامجة مع تفعيل آليات الرقابة على المؤسسات العاملة في هذا المجال.

الجلسة الجانبية الثالثة: «المشاركة في الحياة العامة وعمليات صنع القرارات، والانتخابات، ودور الشباب ذوي الإعاقة في تحفيزها وتعزيزها»، أدار الجلسة أمين عام المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن، الدكتور مهند العزة. وقد تناولت كيف يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة التأثير على المشهد السياسي وصناعة القرارات ومتخذيها بالكامل. وفيها أكد الاختصاصي في الاتصال السياسي والناشط والمدافع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، البروفسور فلويد موريس من جامايكا،على أن الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم يشكلون كتلة تصويت قوية في حال ممارستهم حقهم الانتخابي والمشاركة في الحياة السياسية والعامة، وذلك بهدف التأثير في عملية صنع القرارات ووضع قضايا الإعاقة على سلم أولويات الأحزاب السياسية. كما عرضت رئيسة اتحاد الشباب ونائب رئيس الأشخاص ذوي الإعاقة، السيدة كاثرين هاينريكس من ألمانيا،تجربة بلادها في العمل السياسي والاستراتيجيات العملية للإدماج، بما في ذلك ضمن الأحزاب السياسية من أجل الاستفادة لبناء تجارب مقارنة تساعد منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية على تحقيق إنجاز مشابه، وذلك على ضوء الفجوات الضخمة في المنطقة لجهة الوصول إلى المعلومات السياسية والحياة السياسية عموما بسبب تعذر الحصول على المعلومات عندما يتعلق الأمر بالأشخاص الصم وضعاف السمع.

كذلك شرحت المديرة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط في المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، السيدة سوزان عبدالله، تأثير البيئة الانتخابية الشاملة أو الدامجة على زيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات. وعرضت تجارب مؤسستها في متابعة الانتخابات في دول عديدة مختلفة، مسلطة الضوء على أهمية إتاحة متطلبات إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مراكز الاقتراع واشتراكهم في عملية التصويت، وكذلك على التحديات التي تجابه هؤلاء الأشخاص أثناء العملية الانتخابية، والتي تتمثل في الوصمة والصور النمطية التي قد تجعلهم أقل قابلية لاختيارهم كمرشحين من قبل الأحزاب السياسية. ولا يفوتنا التنبيه إلى عدم توفر

المعلومات الخاصة بالعملية الانتخابية بأشكال ميسورة المنال للأشخاص ذوي الإعاقة من حيث التسجيل الصوتي، والصيغ المبسطة وترجمة لغة الإشارة. يضعف ذلك كله احتمال حصولهم على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. كما عرضت لآليات تحسين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم ضمن جميع مراحل العملية الانتخابية، والتي تشمل قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.

أما رئيسة الاتحاد الوطني المنغولي للمكفوفين وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي للمكفوفين وعضو لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة، السيدة جيريل دوندوفيدورج من منغوليا،عن المادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. أما غايتها، فتقديم شرح وتفسير أوسع للدول الأطراف بخصوص طرق تنفيذ المادة ٢٩ من الاتفاقية. وتطرقت الجلسة أيضا إلى رؤية الشباب ذوي الإعاقة لدورهم في تعزيز مشاركتهم السياسية في عملية صنع القرارات، والتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة والتي من ابرزها التمكين السياسي والمالي. وتسنى للمشاركين في الجلسة الاطلاع على تجارب دولية في مجال وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى صناديق الاقتراع، وتعزيز مشاركة الشباب السياسية ومساهمتهم كذلك في عملية صنع القرارات. وتطرقوا ايضا الى تجارب من دول عديدة مثل جامايكا وألمانيا ومنغوليا. وركزت هذه التجارب على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل البرلماني، وفي المجالس المحلية إضافة إلى الأحزاب السياسية، ولكن مع التركيز على تجربة وصول الأشخاص الصم وضعاف السمع. كذلك توصل المشاركون في الجلسة إلى مجموعة توصيات خطيرة، أهمها ما يتعلق بوضع التزامات في محاور عدة على النحو التالي:

*محور القوانين والتشريعات والسياسات، ومحاربة التمييز على أساس الإعاقة بكافة أشكالها.

*محور ضمان توفير إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حقهم في المشاركة السياسية بمختلف أشكالها.

*وجوب توعية الأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة بالمنهجية الحقوقية وحق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة.

الجلسة الجانبية الرابعة: «دور منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني في عملية تقديم الالتزامات ومتابعة ورصد تنفيذها». أدار الجلسة المدير التنفيذي للائتلاف الأردني لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، السيد عبد القادر سليمان. عرض خلالها الخبير الدولي في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، السيد ساموبل كابو من دولة كينيا. فتحدث عن دور منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة عن وضع التزامات خاصة بالقمة العالمية الثالثة للإعاقة. وتناول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من منظور حقوق الإنسان، مع التركيز على توضيح آلية تقديم الالتزامات ومتطلباتها وطرق متابعة تطبيقها ، وتعريف منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بذلك كله لتفعيل دورها ودور الأفراد ذوي الإعاقة بصورة عامة في عملية صنع القرارات. وشهدت الجلسة استعراض تجربة كينيا باعتبارها مستضيفة للقمة العالمية الأولى للإعاقة في لندن في العام ٢٠١٨، مرورا بمرحلة تقديم الالتزامات الأربعة ورصد تنفيذها.

كما قدمت المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالإعاقة، الدكتورة هبة هجرس من مصر، تعليقا على دور منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني لضمان تمكين جميع الأفراد، وبخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة، من العيش باستقلالية وبكرامة مع إتاحة فرص متكافئة أمامهم، ودور المقرر الخاص المعني بالإعاقة في الأمم المتحدة على صعيد دعم منظمات الأشخاص

ذوي الإعاقة وضمان تنفيذ الالتزامات بشكل فعال بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وعرض عضو اللجنة الأممية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورئيس الجمعية المغربية للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأمين سر المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، السيد عبد المجيد المكني، تجربة المملكة المغربية في العمل مع اللجنة الأممية وخبرائها، والدفع باتجاه التأثير في قرارات اللجنة والدول الأطراف ودورها في عملية الرصد، منوها بدور المجتمع المدني في التأثير على عملية صياغة الملاحظات الختامية ومتابعة تنفيذها والترويج لها.

أما عضو تجمع الأشخاص المعوقين العراقي، السيدة سَجى الكازمي،فتناولت دور الشباب والشابات من ذوي الإعاقة في تقديم الالتزامات، مع التركيز على دور الإناث ذوات الإعاقة وضرورة تعريفهن بحقوقهن وواجباتهن تجاه قضايا الإعاقة، وأهمية التعريف ببنود اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. أما أهم توصيات هذه الجلسة فهي تعرَض في محاور عدة على النحو التالي:

•التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني أو الأهلي والأشخاص ذوو الإعاقة ومشاركتهم في صنع القرارات.

•أهمية المتابعة مع اللجنة الأممية في صياغة الملاحظات الختامية، ومتابعة تنفيذها ودورها كأداة أساسية لتفعيل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

•التأكيد على الفكر الشمولي الدامج.

الجلسة الختامية

بقدر ما شكل المؤتمر متعدد الأقاليم التحضيري للقمة العالمية الثالثة للإعاقة خطوة هامة نحو تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في سبيل دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحقيق تغييرات إيجابية ملموسة في حياتهم، بقدر ما أتت التوصيات التي أقرت في الجلسة الختامية لتشكل خارطة طريق للعمل المشترك من أجل إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتطبيق أحكام الاتفاقية بمختلف الحقوق التي تتناولها بشكل محدد مباشر وبصورة غير مباشرة. ويتضح من التوصيات التي رفعها المؤتمرون في الجلسة الختامية الحرص على إبراز ما يلي:

*إبراز الأولويات الإقليمية: إطلاع المشاركين في القمة على الموضوعات الرئيسية من خلال منظور إقليمي.

*وضع تصور للالتزامات التي يوصى بتقديمها في كل مجال تمت مناقشته: تشكيل التزامات قوية وقابلة للتنفيذ بغية تقديمها في القمة.

*بناء القدرات: تمكين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب المصلحة الآخرين من قيادة جهود المناصرة والرصد.

*التعاون الاستراتيجي: تعزيز الشراكات بين الحكومات والمجتمع الأهلي المدني والقطاع الخاص.

وتبين في الجلسة الختامية أن من المتوقع لإعلان عمان-برلين الصادر في المؤتمر أن يوجه عملية رسم السياسات الشاملة الدامجة وإعداد الموازنات، مما يحدد معيارا عالميا لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التعاون التنموي. كما نشر المؤتمرون بعض الأفكار حول الالتزامات على «ملصقات شبيهة بالأشجار»، وقام فريق المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتحويلها إلى الالتزامات التالية:

*التزامات تتعلق بالتعليم: إشراك خبراء في تصميم مناهج تشمل التوعية الصحية والتربية الجنسية والإنجابية.

*التزامات تتعلق بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي: دعم المبادرات التي تعزز قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على إدارة مؤسسات إعلامية رقمية مستدامة.

*التزامات تتعلق بالكوارث والأزمات: حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من تأثيرات التغير المناخي والكوارث الطبيعية والحروب، وضع خطط طوارئ دامجة لضمان سلامتهم في حالات الخطر.

*التزامات تتعلق بالتوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة : إطلاق حملات نوعية لتعزيز مفهوم الإدماج ودعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

*التزامات تتعلق بالحماية الاجتماعية: العمل على تعديل قانون الضمان الاجتماعي حتى يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة وبالآلية الصحيحة التي تضمن لهم عدالة في الحصول على جميع حقوقهم.

*التزامات تتعلق بالصحة والرعاية الصحية: إنشاء عيادات شاملة دامجة تتضمن خدمات الصحة الإنجابية.

أما التوصيات الرئيسية والالتزامات، التي جرى تقديمها إلى جامعة الدول العربية وإلى اللجان الوزارية التي تم عقد جلسة مخصصة لهم ضمن فعاليات المؤتمر، فتتلخص كما يلي:

*مواصلة الجامعة العربية ودولها الأعضاء تنفيذ مبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل دوري، والتطلع إلى عقدها المشاورات في إطار من التعاون العربي الدولي، وعلى نحو يعزز

الاستفادة منها دوليا، علما أن جامعة الدول العربية سوف تعرض الالتزامات العربية اللازمة خلال أعمال القمة، وذلك للتشاور حول إمكانية تنفيذ هذا المقترح.

*مواصلة بذل الجهود لتنفيذ التصنيف العربي للأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الوطني، وبوصفه أول تصنيف يأخذ في حسبانه، واعتمادا على التصنيف الدولي الطبي، الأبعاد الاجتماعية والمجتمعية المحيطة بالشخص ذي الإعاقة، ووصولا إلى قواعد بيانات مدققة تسمح برسم السياسات الناجحة، التي تحقق المصلحة الفضلى للأشخاص ذوي الإعاقة.

*تعهُّد الدول الأعضاء وجامعة الدول العربية والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل لدول مجلس التعاون الخليجي بتقديم التزامات تفصيلية تتعلق بالتعليم والحماية الاجتماعية المتكاملة والصحة، وعدد من الأمور التي تمس حياة الأشخاص ذوي الإعاقة

ملاحظات على هامش المؤتمر

أكثر ما يلفت في المؤتمر الذي استضافه الأردن ورعاه بالشراكة مع ألمانيا الاهتمام والانخراط الرسميين للحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية في متابعة قضية الإعاقة باعتبارها قضية حقوق إنسان لا بد من إعمالها وحمايتها بما يحفظ للأشخاص ذوي الإعاقة كرامتهم الإنسانية ويؤمن لهم ما هو حق مكتسب تماما كالحقوق المكتسبة لكل مواطن غير ذي إعاقة. في الوقت نفسه، لا يغيب عن البال انعقاد جلسة خاصة ضمت ممثلي جامعة الدول العربية والحكومات، والمفترض أن المجتمعين أخذوا قرارات ورفعوا توصيات عملية للجهات المعنية في دولهم. يأتي هذا الجهد متزامنا مع انعقاد الجلسات الرئيسية والجانبية، ولا يحول دون مشاركة المسؤولين الحكوميين في تلك الجلسات كمتحدثين استمع إليهم المشاركون وناقشوهم في العديد من الطروح بغية التحقق من تلبية الأفكار والمناقشات لإمكانية تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإعمال تلك الحقوق بجدية ودون تردد بصورة صحيحة وتامة.

أتى المؤتمر متعدد الأقاليم مكملا لما جرى بذله من جهود في مؤتمرات إقليمية سابقة كمؤتمر الاتحاد الأفريقي للإعاقة. كذلك يعتبر جزءا أساسيا متمما للمؤتمرات التي كان من المزمع عقدها بعد منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ الماضي، كما هي الحال مع مؤتمر الإقليم الأوروبي والإقليم الآسيوي والإقليم الأميركي اللاتيني. ويلاحظ المراقبون بارتياح نشاط السلطات الأردنية ليس فقط في تنظيم المؤتمر ورعايته، وإنما أيضا في السعي الدؤوب إلى إنجاحه لجهة الخروج بتوصيات عملية ومقترحات سليمة قابلة للتطبيق، بينما قد تحد أيضا من الفجوة الملحوظة بين إعمال الحقوق في بلداننا العربية وغيرها من الدول النامية وبين بعض الدول الأوروبية والصناعية الغنية، التي يسهل عليها تأمين إمكانية الوصول بكل معانيها ومضامينها، الأمر الذي يحقق تلقائيا إعمال الحق في الصحة، والتأهيل وإعادة التأهيل، والتعليم، والعمل، والحصول على المعلومات مع الحفاظ على الخصوصية، والرياضة، والمشاركة في الحياة الثقافية والسياسية وهلم جرا.

صحيح أن المجتمع الأهلي المدني لم يكن غائبا عن فعاليات المؤتمر، إلا أن دوره بدا محدودا ومقتصرا على إعمال الحق في التعليم الدامج، كما هي الحال مع تجربة المدرسة الأسقفية في الأردن. ورغم تخصيص غير واحدة من الجلسات الرئيسية والجانبية لقسم منها من أجل مناقشة مفهوم السياحة الدامجة، فإن المثير للاستغراب أن يأتي طرح هذا المفهوم بشكل أساسي من

جانب الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم أكثر بكثير مما كان للقطاع السياحي من دور في الحديث عن الفكرة وقابلية تطبيقها في الواقع. مع ذلك، من الواقعي والطبيعي أن يباشر الأشخاص ذوو الإعاقة في طرح مفهوم من هذا النوع. غير أن من الحيوي بل والضروري أن نسمع أصواتا مؤيدة أو معارضة من الجهات الحكومية المعنية بشؤون السياحة، ومن القطاع الخاص ممثلا في أصحاب المنشآت السياحية من فنادق ومطاعم ونوادٍ ومنتجعات صيفية وشتوية وما إلى ذلك. فصوت واحد مؤيد بقوة وبحماسة وإخلاص قد يشكلُ ثورة أو حالة تغيير تكبر وتتسع تماما كما تفعل كرة الثلج. كذلك قد يكون الصوت المعارض - حتى ولو كان وحيدا - سببا أو ذريعة للمعنيين بالسياحة في القطاع غير الحكومي حتى يمتنعوا عن العمل على تأمين المواصفات والشروط اللازمة لتأهيل بيئة منشآتهم وتهيئتها لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة من جميع الفئات.

حتى ولو أتت بعض الملاحظات القليلة غير مريحة كليا، فإن ذلك أمر طبيعي للغاية بسبب تعدد جوانب التفاعل في المجتمع وبين شرائحه وفئاته. كما لا يجوز لإيراد عدد من الملاحظات أن يقلل من أهمية المؤتمر ونجاحه وتوصياته المفيدة وبالغة الحساسية والتأثير. ولعل هذا المؤتمر تماما كالقمة العالمية الثالثة للإعاقة يشكل بداية حقبة من الإنجازات على صعيد إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جميعها، وشروع المجتمع المدني الأهلي والقطاع الخاص وكذلك الحكومة والقطاع العام في العمل على التحقق من إعمال الحقوق وتكريسها، والسعي إلى تدارك كل النقائص والمساوئ المترتبة على الإعمال إما لعيب في الممارسة، وإما نتيجة عوامل أخرى متوقعة ومحسوبة أو مجهولة وغير محسوبة وغير متوقعة. وتظل العبرة في تقديم الالتزامات وحسن الوفاء بها.

استبيان

تطرح إدارة مجلة «صوتنا» هذا الاستبيان للتحري عن مدى رضى القراء عن محتوى المجلة، وبهدف العمل على تطوير محتواها وإضافة أبواب جديدة، أو وقف بعض الأبواب لاستبدالها بأخرى قد يقترحها القراء وتنال مقدارا كبيرا من الرضى والتأييد. لذا الرجاء الرد على اسئلة الاستبيان وارسال الاجابات على الايميل التالي: aodp@cyberia.net.lb Or jahdaak@yahoo.com

١. **هل تعجبك مجلة "صوتنا"؟**
نعم لا

٢. ما هو مقدار إعجابك بالمجلة وموادها وطريقة عرضها؟ يمكن تحديد مقدار الرضى والإعجاب من ١ إلى ١٠. أشر على الرقم الذي تجده يعبر عن رضاك، مع كون ١ هو المستوى الأدنى و١٠ هو مستوى الرضى والإعجاب الأعلى والكامل.
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠

٣. **لماذا تعجبك المجلة؟ أشر على الجواب المناسب.**
أ - لأنها تتناول قضية الإعاقة من منظور حقوقي وتغطي ما يتناولها بهذه الطريقة؟
ب - لأن المواضيع التي تنشرها تشكل مادة مرجعية لمتابعة مسيرة حركة الإعاقة، ومواد يمكن الاستعانة بها في عملية البحث.
ج - لأنها متفردة في المواضيع والطروح التي تتناولها.

٤. **لماذا لا تعجبك المجلة؟ أشر على الجواب المناسب.**
أ - لأنها تعتمد على نشر المقالات الطويلة.
ب - لأن الأخبار السريعة والمقابلات المتنوعة غير موجودة، وإن نشرتها المجلة، فهي لا تشكل إلا نسبة مئوية ضئيلة من مجمل محتويات الأعداد.
ج - لأنها لا تغطي جميع الندوات والمؤتمرات المحلية والإقليمية، ولا سيما إذا لم يحاول منظموها تقديم مادة صحفية توجز أعمالها وتذكر مقرراتها وتزود المجلات المتخصصة بتفاصيل المواضيع التي يتم درسها ونقاشها.
د - لأنها لا تصدر إلا بفواصل زمنية غير محددة.
هـ - لأنها لا تحوي أخبارا عربية ودولية متنوعة كثيرة تتناول قضية الإعاقة من زاوية حقوقية.

١. ما هي المواضيع التي تهمك في المجلة؟ أشر على الجواب المناسب.
أ - أخبار عربية أو دولية كثيرة.
ب - مؤتمرات.
ج - مقابلات.
د - تحقيقات طويلة تعالج تفاصيل ومواضيع تتعلق بالإعاقة وبحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع عرض الآراء العلمية والتحليلات الاجتماعية والحقوقية المنحى.
هـ - سياسة الإعاقة.

٢. اذكر أي نوع من المواضيع ترغب في أن تتناولها المجلة، وهي لا تغطيها. رتب مقترحاتك من الأكثر أولوية وأهمية في رأيك حسب درجة إثارتها لرضاك وإعجابك.

أ-
ب-
ج-